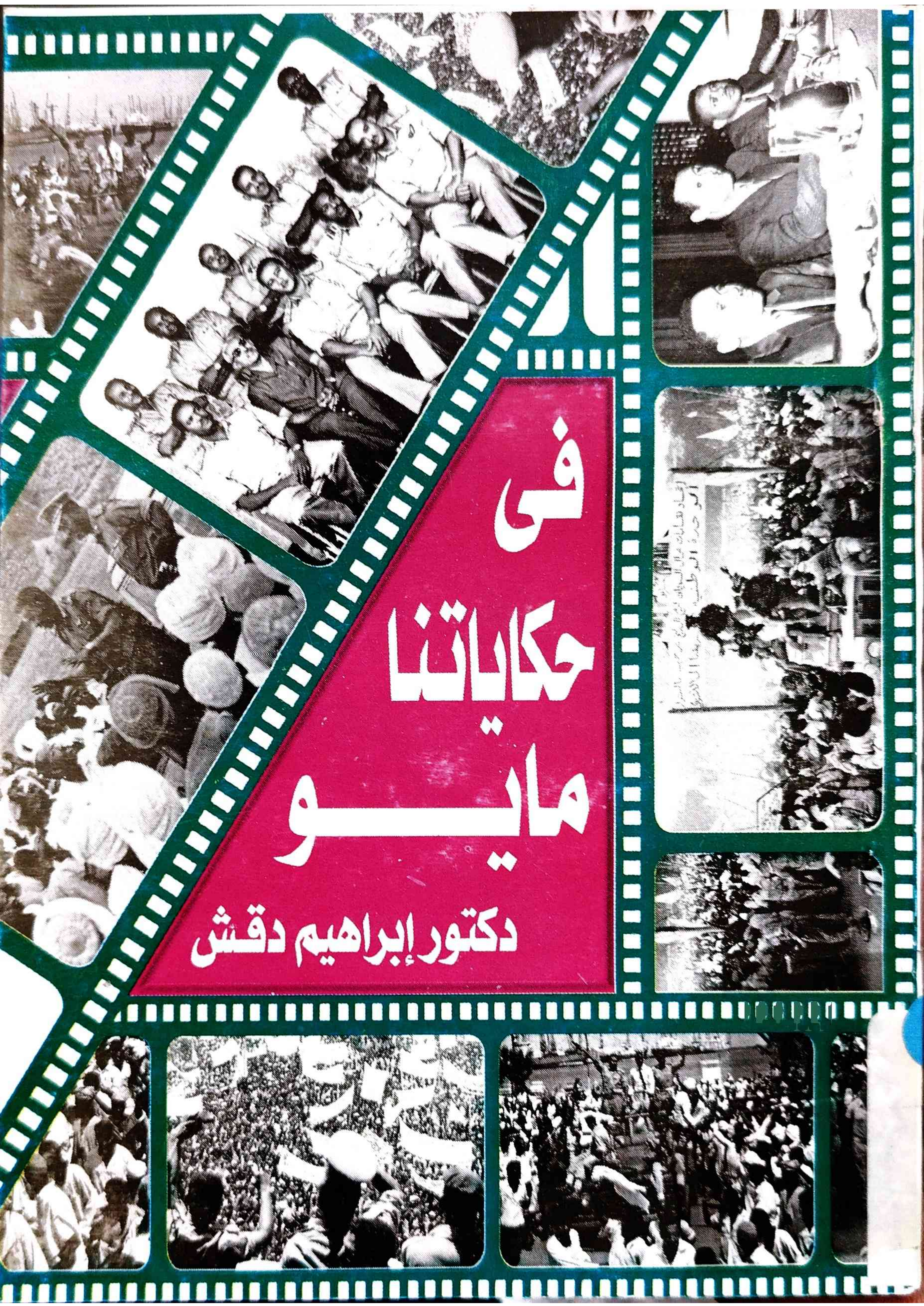

فى
حكاياتنا
مايو
دكتور إبراهيم دقش

في

حكاياتنا

مايو

تأليف

دكتور إبراهيم دقش

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة

ما هو بتاريخ أو حتى محاولة " تأرخه " .. أنه ببساطة سرد ذاتى لو قائع معاصرة ..أو ان شئت فقل تجربة شخصية لواحد من عشرين مليونا، لكنها تجربة ذات عيون و لسان ،، فأنا أحد الذين يمسكون بقلم تعذب بى و شقيت به ، فلا أقل من أن أمسح الورق بحروف تعطى للتجربة أبعادها الاجتماعية و ذيولها السياسية و مقتضياتها الزمانية و المكانية! ليس هذا تقييما و لا ينبغى له أن يكون .. هو حكايا وزوايا ترمى بظلالها على حقبة هامة من تاريخ السودان الحديث .. ليس فى هذا الذى أكتب أسرارا أو تهويمات لكن فى مضمونه مؤشرات عامة ، لأنى أحكى عن ثورة مايو ١٩٦٩ من خلال إنسان، و كتابتى مقصود بها أن تفهم كتسجيل أمين لوقائع عشتها ربما فى عكسها فائدة .. وربما لا ..

قدتبدو الفكرة نفسها غريبة أو شاردة فى نظر البعض .. لكن قناعتى بها أنها تسطير معايشة شخوصها حضور و شهدودها وجود فى الساحة .. من هنا فقيمتها اكبر فى نظرى انها كما اراها.. مقال طويل اكتبه قد تقف عند بعض جوانبه. وقد يستهويك كعرض، وقد لا تقف عنده بتاتا .. و قد تقرؤه و ترميه ، لكن ثقتى أن شيئا ما فيه سيعلق بذهنك أو يبقى فى ركن من ذاكرتك !

لا عليك .. فانا متعود على أن يقرؤنى الواحد و يلعننى .. ويقرؤنى آخر فيقرظنى .. أو لايقرؤنى أحد على الاطلاق...

(إبراهيم ..)

علاقة الصدفة !!

علاقتى بها ما فيها نبوءة أو غباء . لكنها بدأت مصادفة و بدت غير منطقية حتى لى أنا .. فقبل عامين من قيام ثورة مايو ، بالتحديد فى يونيو ١٩٦٧ كنت أشارك فى كتابة يوميات أسبوعية بصحيفة (السودان الجديد) اليومية ، ودون أملاء من جهة أو ايحاد من أخرى كنت أكتب بفكر حر وقتذاك لا أعرف العقيد جعفر نميرى ، لم أسمع به الامن صديق عاد من الجنوب وروى لى عن واقعة كان مسرحها هناك بطلها عقيد فى الجيش اسمه نميرى .. وراقتنى الواقعة من زاوية كونها تحمل بعض المعنى ، فكتبتها ،، و نشرتها فى عدد الاثنين ٥ مايو ١٩٦٧ تحت عنوان [أضواء وآراء] .. مغنية الحى لا تطرب "؛ وأترك النص نفسه يتحدث :

" بمناسبة الحملات الناجحة التى قادها بالجنوب العقيد نميرى ضد فلول المتمردين ، و بمناسبة ما يروى عنه كقائد مقدام -على لسان كثير من القادمين من هناك فانى اهنئ الجيش السودانى الباسل برجاله.. ومناسبة اخرى... البعثات التى ذهبت الى الجنوب بغرض الترفيه عن الجنود كانت احداها بمريدى . وحاول فنان أو أكثر - لا أدرى - التغنى ببسالة العقيد نميرى فى حفل عام .. أوقف العقيد نميرى فى عنف و اصرار رافضاً هذه النغمة قائلا : لم أفعل شيئا وحدى .. أنا جندى و معى جنود و كلنا اشتركنا فى تحقيق ما حققناه!

لفته بارعة وروح جديدة مرحبا بها .. "

ربما يقول قائل انى سبقت ثورة مايو بعامين أو انى على معرفة شخصية بالرجل الذى كتبت عنه ،، الوارد أنى رحبت بروح جديدة فى الجيش السودانى قلت أن عقيدا شابا اسمه نميرى يمثلها ، ووقتها أنا

لا أعرفه مطلقا، بل و انى لم اقابله شخصيا الا مرات محدودة بعد أن قاد ثورة مايو و أصبح رئيسا لمجلس قيادة ثورتها ثم رئيسا للجمهورية فى السودان . المهم انى نسيت الموضوع برمته.. لكن بعض الذين ينقبون فى الصحف تذكروا المقال عندما أفصحت مايو عن نفسها و هويتها فى الخامس و العشرين من شهر مايو ١٩٦٩ وظن بعضهم - عفا الله عنهم - أنى كنت أعلم بما يدبر . ودق باب دارنا ذات أمسية - لعلها رابع يوم للثورة - أحد الزملاء القدامى أظنه الاستاذ أحمد سهل و اساريره متهللة ..كان فى يده عدد قديم من جريدة " السودان الجديد " ناولنى له و هو يسألنى فى خبث فاضح : متى سيتم اعلان تعيينك مستشارا صحافيا لمجلس قيادة الثورة ؟

لكن فيما يبدو أن ذلك الصديق كان متفائلا جدا !!

قبل " المارش العسكرى

فجر يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩، وكنت أنام فى فناء دارنا بأم درمان، سمعت طرقا ملحاحا على الباب الخارجى ، فخرجت استبين الخبر ، فاذا بهما اثنان من الزملاء الصحفيين من دار " الأيام " آنذاك ، عبد الله جلاب و عثمان خالد ، و بادرانى فى لهفة أين مصطفى أمين؟ وكان مصطفى وقتها سكرتيرا لتحرير الأيام .. وقذف أحدهما بالخبر فى عبارة استنكارية " البلد راحت ، فيها .. انقلاب عسكرى! فقدتهما الى حيث كان ينام مصطفى .. وجلسنا أربعتنا نقلب الاحتمالات ، ونحاول أن نستظهر هوية الحركة ونتنبأ بقادتها ... وأذكر تماما أن أحدهما نقل لنا عفوا أنهما التقيا بمحجوب عثمان رئيس تحرير الأيام قبل مجيئهما ، وأنه قال لهما فيما يشبه التخمين أن ماحدث " مش بطال وان الحركة فيها رائحة بابكر عوض الله رئيس القضاء السابق ومحجوب عثمان (أعلن فى التشكيل

الوزارى الأول وزيرا للإرشاد القومى)...

وأذكر أن تلفونى كان يعمل .. فكان أن دق الهاتف حوالى السادسة .. كان المتحدث كامل شوقى - مدير عام هيئة توفير المياه و التنمية الريفية وقتها - سألنى مستفسرا : " الحاصل شنو ؟" فاستفدت من المعلومة المنقولة لنا فقلت له بثقة : " الحكاية دى وراءها ناس بابكر عوض الله فيما يبدو " فكان رد فعله دون تردد يعنى انقلاب شيوعى

وفى ذلك الوقت بدأ راديو أم درمان يبث المارشات العسكرية حتى أعلن للجماهير أن بيانا هاما ستتم اذاعته، وفعلا اذيع بيان الثورة بصوت العقيد جعفر نميرى .. وأعقبه بيان آخر بصوت السيد بابكر عوض الله. لحظتها ادركت ان المسألة ليست انقلاب تقليدى ولكنه انقلاب عسكرى - مدنى.. وظللنا نرقب التطورات حتى سمعنا بتشكيل مجلس قيادة الثورة والذى عرفت من اعضائه رائدين زين العابدين عبد القادر ومأمون عوض ابوزيد ! ولم يكن من الصعب تحليل هوية الأنقلاب من خلال البيانات الأولى و ما أعقبها من أجراءات .. فواضح أن لبوسه تقدمى و يساريته معلنه...

الاحتواء العلنى..

وبدت رياح الاحتواء تهب قوية ومدعومة من السلطة الجديدة بشكل أو آخر ..فقد بدأت بعض الجماعات تسعى بين الناس وفى الوزارت و المصالح الحكومية بالارهاب .. يعدون قوائم التطهير و يبشرون بالسلطة الجديدة .. وباختصار بدأتصنيف للبشر تماما كذاك الذى حدث فى اكتوبر ١٩٦٤ .. وظهرت مجددا اساليب (قولبة) الناس فى قوالب .. هذا تقدمى، ذاك مناضل وذاك يسارى .. وفلان بين بين و علان رجعى.. قوالب لاتصدر بمرسوم ولكنها تنتشر وتطلق

ببساطة وربما جزافا كأنها صكوك الغفران واصبحت عبارة هذا متسلل رجعى وذاك متسلق نفعى تطفو على سطح المجتمع بالمزاج حينا وبالقصد حينا آخر.. القضية اضحت مواقف اذن حتى اناشيد الثورة الاولى لم تسلم من هذه العبارات. واذكر جيدا ان جاءنى فى مكتبى الاخ التوم محمد التوم وكان يومها فى وزارة الارشاد القومى وخرجنا الى فناء المكاتب حيث نقل لى صورة سريعة للذى يجرى فى الساحة العامة وابطاله ممن يعرفون بالثوريين والتقدميين فى اوساط العاملين.. ويعلق التوم: نظام شيوعى مقاومته واجبه؟ رجوته ان لا يتسرع فى حكمه دعنا ننتظر ونرى ما تتمخض عنه الليالى»..

لم يطل انتظارنا، فقد تجمع حيث كنت اعمل رئيساً لدائرة العلائق العامة بهيئة توفير المياه والتنمية الريفية.. تجمع البعض واطلقوا على انفسهم اتحاد العاملين او شيئاً من هذا القبيل.. وهو تنظيم مستحدث لم يكن موجودا من قبل وصف قادته انفسهم بأنهم من التقدميين وانضم اليهم من لف لفهم من تابعيهم الواقعين تحت تأثيرهم او الخائفين من سطوتهم.. وقد عمدوا الى عزل من لا يريدون او يخشون من التنظيم الوليد.. والمؤسف أن البعض ركب الموجة معهم بدون سببب ظاهر. وبدأ تنظيم العاملين الجديد نشاطه وسط العاملين بالتدخل السافر والمباشر في كل شئ.. ويدخل فى ذلك اعداد قوائم وتوعد بالتطهير،وطارت الشرارة الاولى فى شكل شائعة.. بالضبط فى الثامن من يونيو ١٩٦٩ تقول بأن المدير العام ونائبه ومدير المياه والمراقب المالى بات فصلهم مؤكداً.. ولم يطل عمر الشائعة لأنها تحققت عبر اتهامات سريعة ثم توجيهها لهم بموجبها كان ايقافهم عن العمل حتى يتم التحقيق الذى شكلت له لجنة، ولكنهم فى واقع الامر فصلوا قبل ان يكتمل التحقيق المزعوم، وهكذا ذهب كل من كامل شوقى والمبارك ضيف الله ومحمد شريف

التهامى ومحمد عثمان عبد الرحمن موصوفين بالفساد وموصومين بالخضوع لرغبات الحكومات الحزبية!!

وبالنسبة لى كانت الصورة قد تحددت ابعادها ومعالمها.. وكان لابد من تحرك معاكس لوقف هجمة السعر التى يحوم بها اتحاد العاملين ذاك، فتولدت فكرة تجمع «هيئة العاملين» كترياق مضاد لاتحاد العاملين المحمر العينين.. وكنا قلة فى التجمع المضاد لكننا آثرنا المواجهة قلنا لهم : ليس عندنا ما نخاف منه أو نخشى عليه واننا ضد التصنيف والارهاب واصدرنا منشوراً موجها لمجلس قيادة الثورة وقد جاء فيه اننا لسنا ضد الثورة او التغيير ، ولكننا ضد التصنيفات الظالمة وتصفية الحسابات الشخصية ، وطالبنا بالعدالة الشرعية، لا العدالة الثورية.. كما طالبنا بالتحقيق فى حالات مخالفات نعلمها مرتكبوها يسرحون ويمرحون وكنا فى اول يونيو ١٩٦٩ قد بعثنا ببرقية لرئيس واعضاء مجلس قيادة الثورة قصدنا ان نوضح بها اننا لسنا معادين - كما اوحت برقية اتحاد العاملين المزعوم - واننا عارفين ما نفعل فى مجال عملنا ولسن مهرجين.

وهذا هو نص البرقية:

السيد اللواء أ.ح جعفر النميرى

السادة رئيس واعضاء مجلس الوزراء

(البرقية التالية من هيئة العاملين بهيئة توفير المياه والتنمية الريفية)

يسر هيئة العاملين بهيئة توفير المياه والتنمية الريفية بعد ان اطلعت على بيان السيد اللواء أ.ح جعفر نميرى رئيس مجلس الثورة وبيان السيد رئيس الوزراء الذى اوضح الخطوط العريضة لسياسة حكومة الثورة ان تعلن وقوفها خلف المبادئ العامة التى رفعت

وتأييدها للشعارات البناءة التى توضح معالم الطريق رائدها الحق والعدل وفى سبيل بناء السودان الجديد وتقدمه المنشود ومن اجل السواد الاعظم من أبناء هذه البلاد الضاريين فى البقاع النائية والساعين وراء الكسب الحلال من اجل الجوعى والعطشى وتحملا لمسئولية العهد الجديد واستشعاراً لواجبنا نحو هذا الجيل ونحو اجيال سودان الغد فاننا نرجو ان نبسط لقيادة الثورة الحقائق التالى:-

لقد عانى السواد الاعظم من شعبنا فى السنوات الغابرة ومنذ عهد الاستقلال تخلفا كبيراً فى مستوى الخدمات ومقدرات التنمية فنسبة ٧٠ فى المائة من سكان السودان من مواطنيه التى تقطن فى البقاع النائية بمنطقة الكبابيش ودار حامد وشرق كردفان وريفى تقلى وشمال وجنوب الجبال فى اراضى المسيرية واراضى الحمر وفى بقاع دارفور شمالها وجنوبها شرقها وغربها فى تلال البحر الاحمر وعلى النيل الابيض فى جبال الانقسنا وفى كل مكان ناء من ارضنا الحبيبة ظلت محرومة من ابسط مقومات الحياة حتى اصبح الماء مطلبها الوحيد. ان القطاع التقليدى فى اقتصاد السودان الذى يضم السواد الاعظم من ابناء الشعب الذى يسهم بعرق وكد المواطنين بـ ٥٣ فى المائة من الدخل القومى و ٣٥ فى المائة من صادرات البلاد ظل مقعداً سنينا عدداً ولا سبيل الى تحركه وتنشيطه الا بمده بالمياه الريفية فى المناطق الصحيحة التى تملك مقومات الانتاج وبالمقادير الصحيحة وباسلوب ثورى فى التنفيذ وفى اطار خطة مدروسة تؤدى الى تناسق التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات ورفع مستوى قطاعات الشعب.

ومن اجل ذلك عملنا ساهرين ومواصلين الليل بالنهار وقضى رجال مؤمنون بوطنهم جل وقتهم يسبرون غور باطن الارض فى كل شبر من قفاز البلاد لتعود بالخير الكثير لهذه الامة فقفز الانتاج

ثلاثين ضعفا تسنده سواعد شابة وقلوب عامرة بالايمان تعمل لرفعة هذه البلاد من اجل ذلك ايضا فقد عاهدنا انفسنا وعاهدنا الله ان نقف وراءكم وكلنا جد وكلنا ايمان وكلنا صدق وعزم لمزيد من الخير لبلادنا ليشرق الفجر الجديد على سودان الغد الاخضر وتعلو الابتسامة الوجوه الكالحة الطيبة وتعم النعمة الزرع والضرع... وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون واذا صدق العزم وضح السبيل.

(هيئة العاملين بهيئة توفير المياه)

الواحد يسترجع في كثير من الحزن ذلك اليوم من يونيو ١٩٦٩ الرابع عشر : كان الجو كئيباً وخانقا، الناس فى مجموعات «كويمات» وارهاصات وشائعات تنطلق فيتلقفها بعض المروجين، وبدأ لى أن فى الجو داخل ذلك الحوش الكبير ثمة شئ، فقد اختلت الامور، وتغالبني الدهشة وانا ارى بعض الملفات الخاصة ببعض الموظفين يحملها اناس لا علاقة لهم بها..يلوحون بها، وبينها الملف الخاص بخدمتى والذى شهدت وضع اول ورقة فيه فى اغسطس ١٩٥٩ فى المكتب رقم ٢٦ برئاسة وزارة التربية والتعليم تلك الملفات كان يحملها الملتحفون بالثورية والذين ارتدوا قمصان التقدمية، وباصوات عالية وبالفاظ توعدية يتحدون انهم لفاعلون كذا وكذا بهذه الملفات.. وألمح على اغلفة تلك الملفات اسماء آخرين على موسى عمر، محمد مكى الصوفى، اسد شيبون وادرك فى التو المقصود، فقد إنتهت الملفات عند درجي المهندس مأمون محمدى والباشمهندس عبد الباقى عمر عطية !! وعند الساعة الحادية عشر دخل على احد السعاة يحمل مظروفا مختوما عليه اسمى، وطلب منى التوقيع باستلامه على السرك ففعلت.. وما ترددت فى فتح المظروف، فما خالجنى ادنى شك ان محتوياته غير سارة، لكن لم أ

ستطع التنبؤ بتفاصيلها.. ولدهشتي وجدت ان الخطاب غاية الاقتضاب لا يتعد السطرين يقول بأنه يتعين على تسليم اعبائى اعتباراً من اليوم للسيد كمال وهبة عبده وفشلت وانا الذى ظننت نفسى ضالعا فى اساليب الخدمة المدنية عارفا بشعابها، فى فهم المقصود. اهو ايقاف ام طرد ام أعفاء، ورفعت الهاتف الداخلى لا تحدث مع الاخ اسد شيبون مدير الادارة، وقبل ان اكمل قراءة الخطاب قاطعنى بانه شخصيا تسلم خطابا مماثلاً.. وعندها دخل على الاخ على موسى عمر سكرتير مجلس الادارة يحمل خطابه وافادنى بان محمد مكى الصوفى مدير المخازن والامدادات هو الآخر تلقى نفس الخطاب.. وبالطبع انتشر الخبر، وتدفق على مكاتبنا بعض المعزين - ان جاز التعبير - او المشاطرين .، وكان اكثر ما هزنى أن جاءنى الساعى الذى يعمل معى العم أحمد خلف الله وتكاد الدموع تتقافز من عينيه، وبكلمات حاول ان يشجعنى يا ابنى الله موجود.

ولملمت اوراقى الخاصة وخرجت.

واجتمعنا اربعتنا الذين تسلمنا الخطابات الغريبة اكثر من مرة نتدارس امرنا ، وكان تحت يدنا ما يدين الذين تصدروا عملية «طردنا» وبعض الذين سلموهم قيادة المرفق واتفقنا ان نحارب جبهتين واحدة لاستعادة حقنا ومواقعنا ما دام ليس ضدنا اتهام محدد او تهمة ثابتة، والثانية كشف اوراق المجموعة التى استولت على الامور فى الهيئة.. واكثر ما اضحكناتلك الصغائر، فقد كان اول خطوة يتخذونها بعد ذهابنا هو نقل حتى السكرتيرات اللائى يعملن معنا!!

واتفقنا ان نذهب الى الوزير المختص - وزير الثروة الحيوانية والمياه الريفية الدكتور احمد الطيب عبدون وتعذبنا فى سبيل ان

نجتمع معه، بعد ان ظللنا نرابط عند مكتبه ويقال لنا انه مشغول او انه فى اجتماع او انه فى القصر.. صبرنا حتى عثرنا عليه، التهرب لا يمكن ان يصمد طويلاً! قلنا له اننا موظفو خدمة عامة واربعتنا منتدبون من وزارات اخرى.. فرد ببساطة والله انا ما بعرف فى اصول الخدمة المدنية.. اقنعناه ان نمنح اجازة طويلة المعروفة مجازا باجازة القائد «تسعون يوماً» نعود بعدها لوزاراتنا الاصلية.. فأمسك بالتلفون وتحدث لشخص ما ونقل له ما قلناه : فنصحه الاخير بالاخذ برأينا وتم فى اعقاب نقاش حاد طويل بيننا وبينه، فقد سألناه : ماذا فعلنا؟ ..فأجاب بانه لا يدرى بالضبط غير ان معلوماته انه غير مرغوب فينا لأننا اصلا من وزارات اخرى.. قلنا له ولكن الهيئة انشئت عام ١٩٦٦ بقانون واعلنت عن وظائف تقدمنا لها..

فأضطر الرجل فى عجلته لانهاء المقابلة أن يفضى لنا بسر انزلق من لسانه دون قصد. قال لنا :بصراحة هناك جهة تضغط على بشدة لتذهبوا.. قلنا له : وهل لنا ان نعرف تلك الجهة؟ فأعتذر بأنه لا يستطيع ان يفصح.. ورجانا ان نخرج من مكتبه لأن تركنا للهيئة لا مفر منه.. وبالفعل خرجنا لنذهب الى الهيئة لنجد خطابات جديدة فى انتظارنا بصورة لوزاراتنا فحواها انهم قد قرروا اعادتنا لوزارتنا بعد انقضاء اجازة ٩٠ يوما .. وبالطبع لم تخف علينا الجهة التى عناها الوزيرالتى ارعبته هو الآخر! وفى اليوم التالى قصدنا الى مكتب الوزير وهذه المرة سلمناه مذكرة حددنا فيها التهم والمخالفات التى ارتكبها بعض الذين اسند لهم تسيير دفة الامور فى الهيئة.. وقد تسلمها شاكراً وواعدا بدراستها..وفى الوقت ذاته اخطرناه باننا قد سلمنا صورة من المذكرة لمجلس قيادة الثورة.

وبالنسبة لى انا .. عدت لوزارة التربية، واستقبلنى وكيلها حينئذ

بروفيسور مندور المهدى بترحاب شديد..وخفف عني ملاطفا بقوله : ابق معنا حيث كنت حتى يفصلونا معا.. وبطبيعة عملى كمسئول عن دائرة الصحافة والنشر قدمونى للوزير الدكتور محيى الدين صابر .. وهو زميل قديم، فقد عملت معه وانا صحفى صغير فى جريدة «الزمان» وطرب الرجُل لمقابلتى، وواصلت عملى القديم الجديد فى رئاسة وزارة التربية الى ان كان يوم عمد فيه الوزير الى ان يرينى صورة برقية عاجلة بنقل مساعد الملحق الثقافى لشئون الطلاب فى لندن..وسألنى الوزير فى عفوية : ايه رايك تمشى لندن؟ واردف فى ابتسامة وراءها معنى على الاقل تكون بعيداً وفى نفس الوقت تخلى وظيفتك هنا لصديقك محمود ابو العزائم وكان محمود وقتها سكرتيراً صحفياً للوزير! ورحبت على الفور بالفكرة وكنت عمليا جداً اذ رجعت الى مكتبى لأدبج طلبا بالنقل الى لندن.. وفى ذلك الوقت كان الوكيل بالانابة الاستاذ محمد التوم التجانى بعد احالة بروفيسور مندور على المعاش.. وكان على ان ارفع الطلب بواسطته وعلق الرجل مشكوراً بالتوصية المسببة لكن الوزير فاجأنى بخبر جديد.. فقد ذكر لى ان الظروف ظروف ثورة وتغيير وان النقابات اصبح لها ثقلها، وهو لا يريد ان يتخذ قراراً بشأن سفرى الى لندن دون مشورة اتحاد المعلمين او على الاقل اخذ موافقته على نقلى وانتظرت يومين جاءنى بعدهما ساعى الوزير.. دخلت عليه فطلب منى ان آتيه بعبد الله على عبد الله نقيب بالمعلمين او مكاوى خوجلى سكرتير عام اتحاد المعلمين.. وترصدت الاثنين فى باحة الوزارة.. فعثرت على الاستاذ عبد الله ففاجأته بسؤال لم يكن يتوقعه:

استاذ عبد الله ، هل لديكم اى اعتراض على شخصى كمعلم وكشخص؟ فقال لى وبتوكيد جازم.. بأنهم ليس لديهم اى شئ

ضدى.. وسألنى عن الحكمة، فرويت له ما حدث، وطلبت منه ان يصطحبنى فى التو لأن الوزير يريد مقابلته.. ودخلنا على الوزير وامامى اكد نقيب المعلمين للوزير انهم لا يمانعون فى اعطائى فرصة النقل الى لندن.. وشكرت النقيب على كريم مساندته وخرجت لأبحث عن مكاوى الذى وجدته كعادته غارقا فى الحديث الى مجموعة من المعلمين فى باحة الوزارة.. استأذنته وقدته الى مكتب الوزير سألته نفس السؤال الذى واجهت به نقيب المعلمين.. ورد هو الآخر بأنهم لا يعترضون.

من جانبى ظننت ان الامر قد انتهى وتم حسمه.. لكن دكتور صابر كان له رأى مختلف فقد صارحنى بأنه يحبذ لو ان اتحاد المعلمين اعطى شيئاً مكتوبا، لأن ما سمعه كان شفاهة، ومن باب التحوط ولضمان سلامة اتخاذ القرار ونفاذه فانه يصر على شئ مكتوب.. وكان لابد لى من مخاطبة اتحاد المعلمين كتابة، وانا عضو فيه. وظللت احمل خطابى واقصد دار المعلمين فى مدرسة الخرطوم شرق الاولية كل مساء.. ولا اجد من اعضاء اللجنة سوى الاستاذ صالح خليل..وقلت لصالح ما عندى بوضوح وصراحة، والرجل يعرفنى حقا، فعبر لى عن اسفه أن اتردد على مقر اتحاد المعلمين لثلاثة ايام دون نتيجة .. واخيراً ضاق هو مثلى فيما يبدو فطلب منى ان اقص عليه الرواية.. وقد فعلت فانفعل قائلاً : اصدقك.. فما دام الرجلان «يعنى النقيب والسكرتير» قالا ما قالاه امام الوزير وحضورك فنحن لا نعرف التعامل بلسانين او وجهين.. فتدخلت هنا وقلت له : حماية لك كسكرتير للعلاقات الخارجية فى اتحاد لمعلمين انا على استعداد لرد مكتوبكم للوزير متى ما انكر الطرفان المعنيان ما قالاه! وقبل هو ذلك كوعد شرف.. ومن ثم كتب امامى ما طلبه الوزير صادراً من اتحاد المعلمين وافهمنى بأنه سيتحمل تبعات

المواجهة والمحاسبة اذا دعى الحال.. ومن ثم كتب لى ماطلبه الوزير واكبرت فى الرجل حميته ووعدته بأنه متى ما ثبت له عكس ما افدته به، فانا متنازل عما طلبت..واخذ الرجل كلمتى فى وقت ندر فيه الصفاء والوفاء ويبدو انه لم يواجه بعاصفة..ولكن العاصفة اعترضتنى انا بصورة دراماتيكية فيما بعد .. وممن؟ من نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الذى هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى نفس الوقت.. السيد بابكر عضو الله او الذى كان فى مفهومنا انه يمثل الواجهة المدنية للنظام!

وجه يستحيل أن يمثلنا !

فى اثناء تواجدى بوزارة التربية كنت على صلة بمجموعتى السابقة.. المجموعة التى طردت من هيئة المياه الريفية.. وكانوا كثيراً ما يجيئون الى مكتبى واطبع لهم فيه ما عندهم من مكاتبات او ملاحقات.. ولحسن الطالع تم خلق وزارة جديدة فى اغسطس ١٩٦٩ هى وزارة التعاون والتنمية الريفية واختاروا لها الدكتور عثمان ابو القاسم وزيراً.. وبالتالى اصبحت هيئة توفير المياه والتنمية الريفية هى ضلع الوزارة الجديدة الكبير... وظلت مجموعتنا تنتظر الوزير الجديد القادم من العراق حيث كان يعمل فى منظمة الزراعة والاغذية العالمية.. ذهبنا له فى مكتبه، وقدمنا له انفسنا.. كان متفهما جداً وعادلا فى تقصى الحقائق المتعلقة بنا، واذكر انه واجهنا بانه لو اتضح له ان اى منا الاربعة ضالع فى اى فساد مالى او ادارى فانه سيبعث به للسجن مباشرة .. تحديناه، قلنا له لو ثبت لك ادنى دليل فنحن على استعداد ان نوقع لك تعهداً وتفويضا فى ذات الوقت بأن يتم شنقنا فى ميدان عام.. وضحك معلقا : لو فهمنا أن احدكم مدير المخازن والثانى مدير الادارة والثالث سكرتير الهيئة.. فهذه وظائف وارد فيها احتمال استعمال

النفوذ فرابعكم هذا ماذا يمكن ان يفعل .. يسرق ورقا ام كتبا ؟..

وقد اخذ الوزير الجديد مهلة قصيرة درس فيها الامر، وادرك فيما يبدو طبيعة الصراع، فأمر على الفور بعودتنا لمباشرة اعمالنا خاصة وقد اتضح له من ملفاتنا ان اربعتنا لم يتمتع بحقه فى اجازة منذ التحاقنا بالهيئة فى عام ١٩٦٦..

وعاد الثلاثة الى مواقعهم فى الوزارة الجديدة ما عداى، فقد اعتذرت لأننى فى ذلك الوقت كنت احمل جواز سفر دبلوماسى رقم ١٥٥ صادر من وزارة الخارجية ووقعه السيد بابكر عوض الله.. وصفتى فى الجواز مساعد الملحق الثقافى بلندن.. وهكذا اعددت نفسى للسفر، بعد ان حصلت على التصديق المالى واتممت كافة الاجراءات الروتينية والخاصة ومن بينها ان سافرت الى بلدتى لوداع اهلى .. وتم اخطار السفارة فى لندن بوضعى وتاريخ قدومى.

وحزمت امتعتى واقلعت، وظللت فى الطائرة استرجع جغرافية مدينة لندن واتصور اى مناطقها انسب لى واقرب للملحقية الثقافية الكائنة فى بوابة روتلاند، وكنت احلم واخطط لإقامتى فى عاصمة بلاد الانجليز، واكاد اخترق الغيوم من نافذة الطائرة...وارى سماءها المكسوة بالسحب .. رذاذها ومطرها وبردها.. نظافتها ونظامها.. شوارعها المزدحمة بالبشر وبالحافلات والناقلات.. ثم استرجع اياما باقيات فى الاعماق قضيتها فيها ذات عام كمبعوث واستغرقتنى الدراسة فى شارع هيروكليز،المقابل لمحطة مترو «لمباث نورث» فقد كانت فترة دراسية مكثفة امتصت وقتا وجهدا كثيراً تخللته اسفار وزيارات ميدانية ومكوث فى مكاتب اعلام اقليمية.. ورغم ذلك احببتها «اللوندرة»..

ودخلت لندن هذه المرة متحللا، امنى النفس بمشاوير فيها «حافيا

وحالقا »، فكم تختلف حياة المبعوث فيها عن حياة الدبلوماسى، واستقبلتنى لندن هاشة وباشة، والصيف فيها يكاد ينحسر، فما تباطأت فى تجميع شتات ما فى رأسى من مشاريع لأضع لها الاسبقيات.. وهناك فى السودان من ينتظرنى وتذكرة الطائرة فى يده، زوجتى وابنى . وهكذا كان اول همومى ان ابحث عن شقة اسكنها لتستقبلهما حين يقدمان.

وفجأة أنهار كل ذلك فى لحظة.. فقد جاءت المفاجأة فى صورة برقية «تلكس» بالمفتوح مفادها ان تعيينى كمساعد للملحق الثقافى قد الغى وأننى لست الوجه الذى يمكن ان يمثل ثورة مايو فى الخارج، والبرقية مرسلها من؟ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، السيد بابكر عوض الله.. وتصل بعدها برقية وزارة التربية والتعليم بأن الوظيفة قد جمدت لاعتبارات مالية وان على ان اعود للسودان فوراً..

وعرفت بالبرقيتين من خلال سؤال لأحد المسئولين فى لندن وجهه لى : ماذا فعلت فى السودان؟.. وماذا يمكن أن اكون قد فعلت؟ وكان يوما قاتما قذف امام وجهى بغلالة داكنة من علامات الاستفهام، ولعل من امر الاشياء ألا تكون على بينة من امرك او لا تستطيع ان تصل للحقيقة.. وذلك بالضبط ما كان عليه حالى..

وجعلت اقلب فى الامر، ونسيت لندن وشوقى بها بل بدت لى ذلك اليوم حزينة ارضها و سماؤها..وهدانى التفكير الى التناقض بين البرقيتين فالاولى اشتممت منها رائحة الوعيد بينما برقية التربية تبغى تغطية الموقف الذى يغيب فيه المنطق لأن القول بأن الوظيفة قد جمدت لاعتبارات مالية قول مردود وتحت يدى خطاب من ديوان شئون الخدمة بتوقيع مزمل مهدى يسائل فيه وزارة التربية

التوكيد بأن الوظيفة التى سأشغلها فى لندن ليست ضمن تلك التى تم الغاؤها او تجميدها تمشيا مع سياسة ضغط المصروفات.. وتحت يدى الرد المكتوب من وزارة التربية بذلك التوكيد والذى تم على ضوئه التصديق المالى والمخصصات وصرف تذاكر الطائرة لى ولأسرتى!!

واستوثقت بينى وبين نفسى ان هناك سراً لابد من كشفه وراء العملية ، وقررت اقتحام الاسوار..ترى اذا كان ذلك رأى الرجل الثانى فى النظام فى شخصى، فماذا ستكون خطوته التالية..؟؟ ولكنى لم ولم اتخوف لأنى مطمئن لشئ واحد، هو انى لم افعل شيئاً اخاف منه..

وعدت ادراجى.. وكنت متلهفا لمعرفة الحقيقة، ولم يعترض سبيلى احد.. وفى وزارة التربية عرجت على الاستاذ عبد اللطيف عبد الرحمن.. وهو من اصدقائى فى الوزارة .. وكان وقتها يعمل مديراً فنيا لمكتب الوزير.. وابدى لى عبد اللطيف اسفه وحزنه لما حدث، عرفت منه فى اقتضاب ان «مولانا» ويعنى بابكر عوض الله، كان قد اتصل بالهاتف بدكتور محيى الدين صابر بوصفه الوزير المختص الذى اختارنى، وقال له فىّ مالم يقله مالك فى الخمر واعتبرنى «ولد بطال» ومعاد للطبقة العاملة..ويؤكد لى عبد اللطيف ان دكتور صابر كان يحاول الدفاع عنى وبمعرفته الجيدة لى غير ان «مولانا» لم يمهله ليكمل خطبة دفاعه عنى واخطره بأنه اصدر قراره، وان قراره نهائى وما عليه الا ان يوافيه بمكتبه برئاسة مجلس الوزراء ليسلمه ملفا فيه وثائق الادانة.. وعندما ذهب دكتورصابر ناوله «مولانا» ملفا كان يحتفظ به فى درجه الايمن «وقد اكد لى دكتور صابر هذه الرواية لاحقاً» وكان الملف بضع قصاصات من صحف عليها تأشيرة بالقلم الاحمر.

وكنت متلهفا لأرى قصاصات الادانة هذه الصادرة عن رجل كان ذات يوم رئيس القضاء فى السودان، فاذا ما بالملف مقال كنت قد كتبته قبل مايو ١٩٦٩ والآخر مناظرة عنيفة منشورة فى الصحف قبل مايو بينى وبين الاخ الحاج عبد الرحمن السكرتير المساعد لاتحاد عمال السودان آنذاك، حول اضراب عمال هيئة توفير المياه والتنمية الريفية، كان الاصل فيها رد رسمى صادر عن مجلس الادارة.. وفى الملف ايضا مقالان اخريان بقلمى يرجع تاريخ اولهما الى عام ١٩٦٥ بجريدة «الناس» الاسبوعية فيه بعض اللوم و الهجوم على السيد بابكر عوض الله نتيجة تعليق له على ثورة اكتوبر ١٩٦٤، وكان رأيى انه شخصيا تهيب المسئولية واحجم عن حمل الامانة عندما رفض قبول رئاسة وزارة ثورة اكتوبر..اما المقال الثانى فتاريخه ١٩٦٨ فى صحيفة «السودان الجديد» اليومية وكان عبارة عن تحليل سياسى عام بعد اصرار السيد بابكر عوض الله على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، ضد المرحومين اسماعيل الازهرى والهادى المهدى.. وقد كنت كصاحب رأى حر، شديد القسوة على السيد بابكر عوض الله وباسباب موضوعية فى تقديرى .. ولكنه - عفا الله عنه لم يرد فى حينها - وكان بامكانه ان يفعل كرجل عمل عام - بيد انه فضل ان ينتظر حتى تواتيه الفرصة المناسبة لينتقم منى على صراحتى فى الرأى وشجاعتى فى القول فكان ان سعت اليه الفرصة المناسبة او سعى لها هو بقدوم مايو، وانزل عقابه بى بالغاء وظيفتى فى لندن بجرة قلم، وغلف اعتراضه على شخصى بأنى كنت معاديا للطبقة العاملة، ولم يشر بالطبع - وهو رجل قانون - الى المقالين اللذين نشرتهما ضده قبل مايو الا من طرف خفى للغاية وهو لا يدرى ان نعته اياى بانى معاد للطبقة العاملة تهمة باطلة ومردودة لأنى ابن عامل حقيقى، بل ابن عامل سكة حديد

بسيط، نشأت وترعرعت فى بيئة عمالية حبيبة الى نفسى رغم شظف العيش الذى تربينا فى ظروفه ورغم رقة الحالة والمعاناة الطويلة .. ثم من يملك حق التقويم والتصنيف، ليجزم بعداوتى المزعومة للطبقة العاملة عبر مقالين؟ واذا جاز ان يحكم انسان فى حق آخر فينبغى ان يكون ذلك بالعدل.. فانا لم انتقل الى طبقة جديدة من واقع حالى ودخلى وما ملكت ولا تملكت سواء مرتب بائس لا يغنى ولايسمن من جوع ولا زلت ابن ذلك العامل الذى تعذب فى تربيتنا وهو يتنقل بنا انا واخوتى بين محطات السكة الحديد الخلوية منها وغير الخلوية.. فى اوجرين وفى مسمار والدندر وود الحورى ونمرة عشرة والكاب والكاسنجر و السوكى.. ولكن من يملك ناصية الوجه الآخر للحقيقة قبل ان يصدر حكمه؟ اما كيف وصلت المقالات لبابكر عوض الله فقد حدثنى المرحوم عثمان حسن أحمد ان وزير شئون الرئاسة اتصل به وسأله ان كانت لديه مقالاتى وهو الذى اعطاها له.. سألته كيف تفعل ذلك؟ فرد ضاحكا السلطة طلبت منى ما املك!

وليس المجال مجال سرد لما سببه القرار لى من مضايقات اجتماعية ومادية ولا ان ما املاه كان غرضا وهوى فقد وصلت مرحلة التيقن بان مايو الثورة التى وعدت بالكفالة الاجتماعية وبشرت بالعدالة قد اغلقت فى وجهى الابواب بمفتاح غليظ.. بل وحددت موقفها منى على مستوى الرجل الثانى فى هيكلها السياسى والقيادى.. ولكنى قررت رغم كل ذلك ان اقاتل، واصعد الامر بالطرق الطبيعية ومن خلال مجلس قيادة الثورة نفسه، فاما اقتنعت بما توصلت اليه من يقين او اقنعونى بغيره.

وبدأت تحركى بالرائد زين العابدين محمد احمد عبد القادر، عضو مجلس قيادة الثورة وقتذاك والذى ابدى اندهاشه لما حدث ،

وطمأنني بانه سيعالج الموقف مع «مولانا» .. وظللت انتظر منه خبرا غير انه عاد خلال يومين ليخبرني بانه فيما يبدو لا فائدة ..ولم اشأ ان احرجه لأنني عرفت من طرف ثالث هو صهره الاستاذ عثمان على ابراهيم ، بأن سيادة «مولانا» طلب من زين العابدين عدم مناقشة الموضوع معه!

وذات صباح علمت ان الدكتور محيي الدين صابر يبحث عني، فاتجهت الي مكتبه بوزارة التربية والتعليم، وكان بادي التأثر شديد الحرج، فبدأ حديثه معي بأنه شخصيا اكثر تألماً مني لما اصابني وانه دافع عني ما استطاع ونجح على الاقل ان يجنبني الطرد من الخدمة وهو ما امر به «مولانا» ايضا واقترح في سياق الحديث ان يعوضني عما فقدت بخلق وظيفة جديدة في رئاسة الوزارة هي ضابط شئون الطلاب، وقال ان تصوره لها يتعدى الطلاب في الداخل الى الطلاب في الخارج، وان يكون المكتب المقترح تابعا للوزير رأساً ، فشكرته على شعوره الطيب واهتمامه،وقلت له لاداعي لمشاكل جديدة ، وبطريقة عفوية اردفت ذلك بقولي : يا دكتور شئون طلاب ماذا؟ فالطلاب في الخارج لهم ملحقون ثقافيون يرعونهم، وفي الداخل لهم نظار مدارس واقتنع الرجل غير انه رجاني وبصفة اخوية وكأخ اكبر على حد تعبيره الا اقوم بأي تحركات.. ولما احس بأني لم افهم مقصده شرح لي ما يعني بأنه يعرف مقدرتي على الحركة والاتصال، وانه علم اني بدأت ثمة اتصالات وربما وصلت مجلس قيادة الثورة للاحتجاج لدى رئيسه، وانه من رأيه ان انسى موضوع لندن نهائياً وافوض الامر لله... وخرجت من عند وزير التربية والتعليم بعد ان افهمته حقيقتين :الاولى اني غير راغب في اي منصب في وزارته على الاطلاق بعد ما اصابني من غبن مصحوب بتجريح علني، والثانية اني لن اترك حقي.. فما ضاع حق وراؤه مطالب!!

وللحقيقة اقول بأني كنت مغبونا.. وكان اكثر ما يؤلمني عندما يلاقيك الناس ، من الاصدقاء و المعارف و الاهل و يسألونك ماذا فعلت؟؟ ويمعن بعضهم في المشاطرة و المواساة .. و لا تخلو عيون آخرين من قطرات شماتة هي التي عناها الشاعر القديم بان كل شئ يهون الا شماتة الحساد .. و ما كنت اضيق باسئلة العابرين الذين يقولون لي أنهم سمعوا و أسفوا و يقترح عليك احدهم ان تترك خدمة الحكومة أو يسفر آخر يشتم لك اليوم الذى جاء بمايو فلا تدرى بماذا ترد على «اسرافه» في المجاملة .. وهكذا امضيت اياما عصيبة ولم تسلم اسرتي بالطبع ، فنحن في السودان عاطفيون .. لذلك لم تنقطع الافواج عن دارنا و لا ادرى حتى الآن كيف ذاع الخبر وأنتشر حتى علمه القاصى و الدانى ، وتلك الايام الاولى للثورة - أى بعد شهرين و نصف فقط من قيامها - كانت الاخبار تسرى كالبرق و الشائعات لا تهدأ أو تنقطع ..

الزائر الذى ما كنت انتظره

دق بابنا ذات أمسية وهو المرحوم العميد (م) عمر الحاج موسى ، وكان وقتها وزيراً (مدنيا) للدفاع، ويسكن في الحى المجاور لنا في « ود نوباوى » .. ولم أشك لحظة أن عمر سمع بالواقعة فاراد اما ان يستوثق مما سمع من مصدره الاصلى او يسمع الغناء من فم صاحبه .. وبادرنى عمر بقوله « جابنى الدرب، قلت اسلم على الحاجة ونشوف اخبارك » .. وبالطبع قصصت عليه الامر بحذافيره و هو يصغو السمع ، وكعادته - التى اعرف - بدأ يلطف الجو و يهون من شأن ما حدث .. أذكره يردد لى « عسى أن تكرهوا شيئا.. » لكنه عندما لمس اصرارى على ان اصل بالامر الى رئيس مجلس الثورة نصحنى قبل ان افعل ذلك ان اجرب المواجهة واقابل بابكر عوض الله نفسه، واقتنعت برأى الاخ عمر.

ولكن كيف اجد بابكر عوض الله، فما سألت عنه فى احد مكاتبه الثلاثة الا ان حولنى أحدهم للآخر دون جدوى.. فقررت ان استعين بمصطفى عوض الله «وكان وقتها فى البنك الزراعى نائباً لمديره العام فجرب هو الآخر عن طريق النمر الخاصة التى يعرفها، فاكتشف انها تغيرت.. وفى اليوم التالى عرفت انه نفسه لم يستطع الوصول الى شقيقه.. وما احتجت الى اتباع وسيلة جديدة اذ اغنانى المذياع عن ذلك حين اذاع ان السيد باباكر عوض الله سيذهب الى مطار الخرطوم فى السابعة والنصف صباحاً لأمر ما - لا اذكر تفاصيله - فانتويت امراً.. وبالفعل صحوت مبكراً فى اليوم التالى فى السادسة صباحاً وقصدت الى منزله بامتداد الدرجة الاولى بالخرطوم ، وظللت ارابط بعربتى خارج الدار عندها لمحنى من الشرفة ابنه سمير فجاءنى واخبرته بمن «اكون» وبشأنى وهو مقابلة ابيه لمدة دقيقتين لأمر هام لا يحتمل التأجيل.. ولم يعد «سمير» لكن الذى عاد هو الشرطى الذى يحرس الدار ونقل لى تعليماته وهى ان لا يدخل البيت اى انسان ان لم يحمل اذنا مكتوبا من نائب الرئيس شخصيا وبخط يده..

وهكذا ايقنت الا سبيل للمجابهة مع الرجل، ولابد من اتخاذ طريق آخر .. وخطر لى أن ابدأ بالعميد (حينئذ) خالد حسن عباس ، وكان المعروف فى الشارع عنه انه المهيمن على الجيش و انه من أقوى شخصيات النظام .. ولم اضع وقتا فأمسكت بدليل الهاتف و طلبت مكتبه .. حادثنى من الطرف الآخر اركان حربه النقيب الخير عبد الجليل .. قلت له عن هويتى وعن غرضى .. وقدرما ألح أن يعرف «رأس الخيط فى الأمر العاجل للغاية الذى ذكرت له ، أمعنت فى الرفض بالبوح به بل و قلتها له «اما هو شخصيا أو لا ..» واستمهلنى الأركان حرب دقائق عاد بعدها ليطلب منى أن احضر فى

الساعة الثانية عشر ظهراً .. وفى التو شرعت فى اعداد و ثائقى جميعها .. وعند الموعد المضروب كنت فى قيادة القوات المسلحةو كانت أول مرة أدخلها فى حياتى ، وقادونى من عند البوابة الرئيسية الى مكتب العميد خالد .. هناك طلب منى أركان حربه أن أدبج ما عندى فى شكل مكتوب . ليحمله للعميد خالد .. وجرى بيننا حوار خلاصته أنى لا أقبل بغير المقابلة و الورق فى يدى .. ولم يجد بدا من الاستجابة ..

بعد قصير التحية .. وفى شبه ثورة كنت اضع أمام العميد خالد المستندات .. جواز السفر ، وتذاكر الطائرة ،تصديق المالية، خطاب النقل و صورة البرقية .. ثم المقالين اللذين كتبتهما قبل مايو و اعتبرهما بابكر عوض الله نقدا عنيفا لشخصه .. وأخيرا المقال الذى كتبته عن نميرى عام ١٩٦٧ .. فظن العميد خالد ألابد أن يكون بى مس أو اختلال .. لكننى سبقته وقلت له بانى على ما يرام و لكننى مغبون من الرجل الثانى فى نظام يبشر بالعدالة و باستقامة الامور .. وصارحته بان ما حدث مجرد حتى من رائحة العدالة و يدخل فى خانة المطاردة و الملاحقة الشخصية التى من المفترض أن يسمو الكبار عنها و يتساموا فوقها ! وانتبه العميد خالد بجدية شديدة .. وقرأ المكتوب الذى أعددت و قال لى : لو أن ما تقوله حقا .. فهذا عين العجب ! .. فقلت بالحرف .. سيادتك دع ما أقول .. ماذا ترى فى الوثائق التى أمامك ! ثم لو صح انكم تعنون أن مايو تجب ما قبلها فلماذا احاسب على جانب واحد فيما كتبت ونشرت قبل مايو .. اذا رأيتم أن نقدى لبابكر عوض الله - الذى كان وقتها مواطنا يشترك فى العمل العام ينسحب على ما ينسحب على كافة الذين عرضوا أنفسهم للعمل الوطنى و العمل العام - لو رأيتم أن نقدى له يجب أن ادفع ثمنه الآن ، فلماذا لا تكافئوننى على مقال عام ١٩٦٧ عن

رئيس مجلس قيادة ثورتكم.. وانا بالمناسبة لا اعرف اى من الاثنين ولم ارهما ، لا نميرى ولا بابكر عوض الله!

وبدأ لى ان العميد خالد قد اقتنع بمنطقى، وبالادلة التى امامه..واتخذ قراره مكتوبا بخط يده..لقد حول الاوراق برمتها لسكرتير قيادة مجلس الثورة فى القصر.. وبالحرف كتب : يحل هذا الاشكال فوراً.. وشكرت العميد خالد وخرجت بعد ان تركت رقم هاتفى وانا خارج من مكتب الاركان حرب، كانت الاوراق تقبع فى مظروف كبير، وسلمت الى «موترجى» جندى ليوصلها القصر..وقد تبعت الموتر حتى دخل القصر، واطمأننت أن الموضوع الآن قد وصل للجهة التى يمكن ان تحسمه وحول مائدة الغداء فى بيتنا كنت متفائلاً للغاية وانا احدث اهلى عن حصيلة يوم من القتال!!

فى اليوم التالى وعند الساعة الخامسة والنصف مساء، دق التليفون فى دارى..كان المتحدث هو الرائد ابو القاسم هاشم، وقدم لى نفسه باعتباره سكرتير مجلس قيادة الثورة ، واخبرنى بأنه تسلم من طرف العميد خالد اوراقا تخصنى وانه يريدنى ان احضر لمقابلته فى القصر، «قصر الشعب» عند الحادية عشر والنصف ظهر اليوم التالى.. وكانت اول مرة اقابل فيها ابو القاسم هاشم.

بادرنى الرائد ابوالقاسم عندما دخلت عليه باعتذارات مهذبة بان فى كل الثورات الاخطاء واردة، وانه بالنسبة لى هو مجرد سوء حظ ان اكون واحداً من الذين وقع عليهم حيف او اضيروا نتيجة خطأ..وسمع منى قبولا لمنطقه هذا ورفضا له فى الوقت ذاته اذ قلت له : ولكن ماذا عندما تكتشف الثورة لخطأ وتقتنع به.. الا تصححه؟ فأجابنى بان التصحيح فى نظره نسبى، بمعنى ان عودتى الى لندن كمساعد للملحق الثقافى غير واردة، ولكن الذى يراه ان

مجلس الثورة على استعداد لتسليمى خطابا يضمن لى فيه بأن ما وقع لن يكون له اى اثر على مستقبلى الوظيفى فى الدولة ولن يؤثر فى مجرى امورى.

هنا لم اتمالك نفسى.. قلت له وقد قررت فى قرارة نفسى ان احسم صلتى بالعمل الحكومى نهائياً : انا لم اقصدكم لأننى خائف على مستقبلى الوظيفى ..فهذه مسألة لم تعد تهمنى .. لكنى قصدتكم لأشرح لكم خطأ بينا ارتكب على اساس شخصى.. فاذا انتم ثورة جاءت للتغيير ووفق مفاهيم جديدة، فان فهمى المتواضع اما ان تكون هناك ثورة اولا ثورة اما ان تكون هناك عدالة او لا عدالة... وفى تقديرى اننى ونائب رئيس مجلس الثورة نستوى كمواطنين : ان اخطأ هو لا اعاقب انا..وقاطعنى الرائد ابوالقاسم بأنه مدرك لكل حججى ومنطقى..ولكنه يرجونى ان اتفهم الاشياء فقاطعته : تريدنى ان اتفهم والظلم واقع على ، واثاره لن يمحوها خطاب او اقرار من مجلس الثورة.. لأننى اديباً اصبحت مدانا لأننى انتقدت نائب رئيس المجلس والثورة جنين فى علم الغيب.. ولأننى اضرت ماديا.. وبالقانون يمكننى ارفع قضيتى على الحكومة .. وصمت الرائد ابو القاسم ليواجهنى بحقيقة لطيفة وهى انه فيما ظهر له من حديث اننى صعب المراس: قال لى بعبارة او اخرى اظنها يظهر عليك صعب جداً. وسألنى ان كان لى صديق او معرفة بأحد زملائه فى مجلس القيادة..قلت له زين العابدين ومأمون.. والتقط سماعة التلفون وطلب الرائد زين العابدين ورجاه ان يأتى الى مكتبه.

ودخل الرائد زين هاشا باشا.. صافحنى بحرارة وبالاحضان وابتدرنى قائلاً : «يا ابو الدقش ما قلنا ليك اترك هذا الموضوع! .. وعند ذاك طلب منه الرائد ابو القاسم انه اراد بحضوره ان يشترك فى اقناعى.. وعاد ابو القاسم الى حديثه الاول بأنهم يريدونى ان اقصر

الامـر، وقـال بالـوضـوح كله.. اريد ان اصـارحك.. لقـد نـاقـشنا موضوعك هذا، واختلفنا حوله.. بعضنا يرى ان تسافر الى لندن فوراً وفريق يرى ان الموضوع قد فصل فيه ولم يعد هناك ثمة داع لنبشه.. هنا تدخلت ..قلت له بنفس الصراحة والوضوح انى اندهش كيف يكون هذا حلا لاشكال يمس موظفا فى رزقه ومستقبله؟.. ويبدو ان ابا القاسم قد ضاق بالاستمرار فى بحث موضوع هو يعرف سلفا القرار فيه.. فاخبرنى بان الموضوع برمته محرج للغاية، وانهم فى المجلس كانوا امام خيارين اما انا او نائب رئيس المجلس.. وقاطعته قائلاً : وطبعا كان لابد من نصرة زميلكم ظالما او مظلوماً .. فرد على بابتسامة باهتة.. هنا طلب منى ان اختار اى وزارة اذهب لها.. فقلت فى عفوية الخارجية!!.. وانفجر الرائد زين العابدين ضاحكاً.. ووجه الحديث لى : كدة يا دوب تكون اتقنطرت لمولانا عشان ينجمك نجام.. وعندها فقط تذكرت ان بابكر عوض الله هو نائب رئيس المجلس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ايضا!! فى ذلك الوقت وبالضبط دخل المرحوم عمر الحاج موسى، وكان على علم مسبق بتواجدى فى القصر وكان مكتبه داخل القصر آنذاك.. وسأل عمر عن سر تواجدى فى القصر، وكأنه لا يعلم..وعندما اخبروه علق فى مكر والله كلنا بنحب لندن.. واظن فرصة العمل فيها مرة فى العمر لا تتكرر.. واضاف بأنه مادام ليس بالامكان تحقيق رغبتى، فانه يرى انى اساسا اكون اكثر فائدة فى وزارة الارشاد القومى.. وايده زين لكنى ابديت اعتراضا.. ثانية تدخل عمر فاقترح عليهم ان يستبقونى معهم فى القصر.. ايضا ترددت .. واخيراً حسم الامر الرائد ابو القاسم هاشم : هناك وزارة جديدة هى التعاون والتنمية الريفية ووزيرها عمى، والفرص فيها افضل، وانا مستعد اتكلم مع دكتور عثمان.. وقاطعته بان مكانى فى تلك الوزارة محفوظ اساسا.

وقلت له بأني غير مقتنع عموما بمثل هذه الحلول الوفاقية الوسط لمشكلة واضحة المعالم.. فانزعج الرائد ابو القاسم من نبرات حديثي ومغزاه وخاطبني بلغة اراد اظهار الحزم فيها : مجلس قيادة الثورة ملزم مستقبلا بتصحيح الخطأ الذى وقع فى حقك.. هذا وعد وبشهوده.

وما كان امامى الا أن خرج من القصر بانصاف الحلول لأعود من جديد الى هيئة توفير المياه وتنمية الريف بعد ان اصبحت وزارة شطرها الثانى التعاون واصبح اسمها وزارة التعاون والتنمية الريفية..ودخلت على الوزير وكان معه الوكيل المرحوم كرار احمد كرارومدراء الادارات والمصالح ..فقال لى فى مرح : العرجاء الى مراحها..

ولابد ان يكون حديثا هاتفيا قد جرى قبل وصولى بين القصر والوزير..وقدمنى المرحوم كرار «اب احمد» للوزير باعتباره يعرفنى معرفة شخصية، ولدهشتى تطوع الوزير ليفضي لى بحقيقة جديدة .. فقد حدثنى بانه سمع عن اسمى وعن كفايتى وشكرته على لطفه لكنه واصل الحديث بأن لديه بعض التحفظات على لأنى شتمت مولانا فقاطعته بسؤال ومن قال كل هذا ؟.. فأستأذن الحاضرين ان يتحدث بصراحة فقال لى انه لا يود ان يخوض فى تفاصيل غير انه مقتنع ان من يشتم «مولانا» لا يمكن ان يكون «زول كويس».

وقتها تدخل المرحوم كرار بطريقة ذكية وانهى «المناطحة» التى كانت بوادرها واضحة..

ولازالت اذكر بعد ان مضى على فى وزارة التعاون وتنمية الريف زهاء العام و يزيد ان اصدر الوزير امراً مكتبياً ، اعترضت عليه مسبقا بحضور كامل محجوب واحمد زبير رشيد، واصر الوزير

عليه، فقلت له ذاك حقك بالطبع لكنى اؤكد لك فشله خلال اول اسبوع لأن الذى نصحك به «بيروقراطى» من الدرجة الاولى.. وتحمست اثناء حديثى اذ كنت اشير بسبابتى.. واستمع الوزير لوجهة نظرى فقال لى بهدوء يبدو انك رجل احمق ولولا انى اعرف فيك الصدق من خلال تعاملى معك واعرف انك «زول كويس» لما ترددت فى كسر اصبعك هذا او فصلك من الخدمة.. وضحكت بعد ان كنت فى حالة انفعال .. ورددت عليه بأن كان يذكر انه قال لى اول ما وطئت قدماى وزارة التعاون وتنمية الريف ان من شتم «مولانا» لايمكن ان يكون «زول كويس»؟

وهنا كانت المفاجأة.. قال لى بالحرف «لا تكن رجلاً» نمرة فأنا لم اكن اعرفك قبلا، واذكر جيدا ان موضوعك مع بابكر عوض الله آثاره هو نفسه فى مجلس الوزراء وبطريقة هامشية قبل بدء الاجتماع الرسمى ولم يكن وارداً فى الاجندة وانا الذى امامك هذا اول من ايد مولانا وقلت ان من شتمه لايستحق ان يمثل الثورة فى اى مكان..

والتقطت الحديث منه لأقول له «لكنك اليوم تعرفنى، فما قولك»؟

والمدهش انى قابلت الرئيس الاسبق جعفر نميرى بعد ان مات موضوعى مع نائبه وذكرته له، فنفى ان يكون قد سمع به، وحكى لى أنه فى اول ايام الثورة قدم بابكر عوض الله قائمة بتطهير عدد من القضاة، وانه - اى نميرى - قال بأنه لا يعرف القضاة كلهم الا واحداً درس معه فى حنتوب هو عبد العزيز شدو.. فما كان من عوض الله إلا وطلب إدراج اسم شدو فى القائمة.. ولما اعترض نميرى هدد عوض الله بالاستقالة!!

من البطانة الى بطون الريف!!

فى الوزارة الجديدة انشغلت حقا.. فقد كانت فى نظرى «وزارة الثورة» لأن مايو اعلنت الانفتاح على الريف.. وكانت وزارة تحديات فى العمل لأنها استقطبت التعاون وبدأت تجدد مفاهيمه على هدى فكر مايو المطروح.. وكانت فى مفهومى وزارة التغيير لأنها احتضنت العمل الشعبى الطوعى وابتدعت العون الذاتى. اشياء فى جملتها جديدة ووليدة..وقبل هذا وذاك فهى مرتكز مايو فى القضاء على العطش فى بطون الريف أو كسر شوكته على الأقل .. وبدا لى الوزير فى أول لقاء له بالعاملين متشددا فى احباط مبدأ الوصاية على الثورة، وأعلن عن رفضه للاتهامات العائمة و التهم غير المحددة فى شأن العاملين فى الوزارة .. وأكد فى صراحة انه متى استلم دلائل دامغة ضد أى من العاملين تتعلق بالفساد أو التهاون فانه لن يتوانى عن البتر .. و الحقيقة انى طربت لحديث الرجل فى وقت اختلت فيه الأمور فى اذهان الكثيرين و ما كان أحوجهم لخط فاصل واضح مثل هذا يستبينون به طريقهم .

وبعد اسبوع واحد من التحاقى بالوزارة الجديدة كان على أن انضم لأول وفد وزارى وجهته ريف الخرطوم .. يرافقه اعضاء المجلس التنفيذى للمديرية من التنفيذيين .. ويتكون الوفد من الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم، والرائد هاشم العطا ودكتور عثمان أبو القاسم ..كانت التجربة مثيرة بالنسبة لى على الاقل لأتعرف عن كثب على تفكير و أسلوب بعض الذين هم فى قمة النظام الجديد..

اذكر ابودليق و ابوزليق .. اذكر قرى صغيرة ووجوه كثيرة و كان أكثر ما هزنى جبل (قولى) .. ونحن عند بئرها اليتيم و الدلو فى اعماقه و الحبل المعلق به طويل تجره الجمال .. هناك سمعت من

أهل القرية - و هى قرية حدودية بين ريفى الشكرية بالقضارف وريفى الخرطوم - سمعت أن أول مسؤول أو ادارى يصلهم منذ الاستقلال كان ذلك الركب .. وصعقت حقا!.. وبالمقابل تعرضت عندما زرت المدرسة الاولية هنالك لدهشة مختلفة ذلك أن بطبعى وربما بمقتضى انى مدرسا سابقا لا صحفى كنت مشدودا الى مجلات الحائط فى المدرسة الاولية .. والتفت لاجد هاويا آخر مثلى يطالع مجلات الحائط .. الرائد هاشم العطا و علقنا على مستوى الوعى عند التلاميذ فى تلك الأصقاع. ويبدو أن الرائد هاشم وأنا قد تأخرنا شيئا ، وكان علينا أن نلحق ببقية الركب ، فسرنا معا ، وكان طبيعيا أن يسألنى من أكون ، لأنى أعرف من يكون هو ، فلما عرفته بنفسى اطلق صفيرا يوحى بأنه تذكر أمرا ، فسارعت بالقول : «نعم أنا ذلك الولد الذى...فقاطعنى سائلا: ما قصتك مع مولانا؟ وسمع منى الرواية بالتفاصيل المملة، و طلب منى أن أتصل به فى مكتبه فى الخرطوم عندما نعود، واعدا باستطلاع الأمر من زاوية جديدة ... ورغم عدم تفاؤلى بأن جديدا سيحدث الا انى عزمت على أن اجرب فالأرضة جربت الحجر « واتصلت به هاتفيا لاسمع منه لهجةجافة : " ما رويته لى سمعت تفصايل مختلفة عنه من .. مولانا" .. فقلت له بلهجة تقطر مرارة : من الطبيعى أن تكون تفصايل مختلفة . وفى كل الاحوال فان الانسان هو الانسان يأكل بمعدة واحدة ، لا بمعدتين .. ويظهر أن مولاكم من النوع الأخير !... وحاول الرجل تهدئة خاطرى . وأفهمنى أن من رأيه أن أدفن الموضوع برمته و لم أجد بدا من شكره، على الأقل على محاولته!

ومرت الايام .. واعفى هاشم العطا من عضوية مجلس قيادة الثورة ، هو و فاروق حمد الله و بابكر النور . وقابلنى مرة عند حديقة الموردة بام درمان .. وكان يقود عربته بنفسه ، فاستوقفنى

ولدهشتى أنه طلب منى السماح لانه اخطأ التقدير و صدق رواية بابكر عوض الله . أذكر كلماته التى كانت تخرج من بين اسنانه " لو حسمنا قصتك معه ، لما كانا خارج اللعبة الآن "... وللحقيقة ، لم أطلب منه تفسيرا لما قال ، لكن الواضح أنه غير رأيه فى" مولاهم"

تطوير القرى

وشهدت لحظة ذلك الميلاد فى اروقة الوزارة المستحدثة.. وزارة تنمية الريف والتعاون.. فقد كنت شاهد عيان لكيفية قيام تنظيم «لجان تطوير القرى».. تتبعتها فكرة وعايشتها مرحلة مرحلة وهى تقوم.. وقد قامت فى وقت حساس كانت فيه بعض الاصوات ترتفع علنا لولوج بوابة الثورة باوصاف ومواصفات... وكان وزير التعاون وتنمية الريف من انصار فتح صدر الثورة لينخرط فيها من يريد، ومن هذا الاعتقاد كان تفكيره فى استقطاب الناس عبر لجان التطرير فى الريف مع ربط التعاون كنشاط اقتصادى واجتماعى بالمياه اذ ان الناس متى ما وجدوا الماء أمكن ربطهم بنشاطات اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالى يصبح ممكناً اقناعهم بضرورة العمل الطوعى والعون الذاتى لخدمة مناطقهم.. كان ذلك هو تفكير الوزير نظريا.. كان يردده دوما.. حتى كان يوم كان فى مكتبه الوكيل كرار ومدير عام هيئة المياه جعفر الحسن وشخصى.. وفجأة سألنا الوزير : زمان كان فى شيوعى اسمه كامل محجوب.. كان يطوف الريف باعتقاد ان الثورة تقوم من الريف.. اما وقد قامت الثورة فعلاً.. فلماذا لا نأتى به لنقل الثورة للريف؟؟.. لحظتها ضحكنا جميعا، ظننا ان الوزير كان يمزح... لكنه عندما عرف بأن كامل محجوب هذا موجود وناظر مدرسة وسطى فى كريمة، طلب من جعفر الحسن ان ينقل له رغبته فى مقابلته.

وبعد ايام ظهر كامل محجوب فى وزارة التعاون والتنمية الريفية..وانا اعرفه، فقد عملنا معا فى مكتب النشر مطلع الستينات.. ولما قرأ فى عيونى اندهاش لتواجده حيث وجدته.. فاجأنى بانه بسبيل اعداد دراسة وافية عن تنظيم جماهيرى يعم الارياف مقترح له ان يأخذ شكل «لجان تطوير..» واذكر تماما ان كامل طرح لى الخط العام لافكاره والمتمثلة فى خلق جسور تصل الجهد الشعبى بالجهد الرسمى فى العمل الجماهيرى العام.. وبدأ لى الرجل وقتها كعاشق للريف ويريد ان تكون قاعدة عمله ومنطلقه هى القرية.. وعندما سألنى رأيى قلت له ان من الضرورى ان تخلق «الكادر» القادر الذى يتحمل المشاق ويعشق الترحال على ان يكون راغباً اساسا فى هذا النوع من العمل. وضحك كاملاً قائلاً : انا ماركسى قديم جربت ان اجوب الريف باقدامى..وادرك معنى أن يكون الكادر متمرسا وملتزما.. ثم لا تنسى أن خبرتى وحصيلتى من عملى فى الحزب الشيوعى فيها ايجابيات سأفيد منها واولاها ان ادقق فى اختيار الكادر لأنى اعرف اهمية ان يكون لذلك الكادر حاسة جماهيرية قوية.

وقامت لجان تطوير القرى فى اطار وزارة التعاون والتنمية الريفية وفى نفس الوقت كانت وزارة الحكومة المحلية قد ابتدعت مجالس الحكم الشعبى المحلى التى نص عليها قانون الحكم الشعبى المحلى.. وخشى البعض من الخلط فى اذهان اهل الريف بين اللجان والمجالس، وابدى آخرون تخوفهم من تعارض اللجان والمجالس فى العمل على مستوى القرية و المدينة خاصة وكانت هناك تنظيمات اخرى مثل اتحاد شباب السودان، واتحاد نساء السودان، وكتائب الشباب وطلائعه.. هذا بخلاف التنظيمات الفئوية- إن وجدت - وفى تقديرى كان لزاما على جهة ما ان تبرز الفرق او الفروق بين هذه التنظيمات

والاجهزة وتحدد العلائق بينها وترسم الضوابط لها.. ولعل الاعلام كان انسب الجهات للتصدى لهذه غير انه - فى تصورى - كان يفسح لكل تنظيم ان يعكس نشاطه وحسب.. والذى اعرفه انه لاحياء فى العملية الاعلامية!! وقد انشغلت شخصيا بقضية تحديد الفواصل بين لجان التطوير ومجالس الحكم الشعبى المحلى ونقلت مادار فى ذهنى كإعلامى لمدير لجان التطوير او كما اصطلحوا على تسميته مدير التوعية ولجان التطوير .. فأخبرنى بأنه بصدد اصدار توجيهات وشروح لضباط ومفتشى التوعية ليبرزوها للقواعد كان اهم ما فيها ان المجالس الشعبية اجهزة تنفيذية بينما اللجان تنظيم خدمى يستقطب الجهد الشعبى والعمل الطوعى وذلك بالتنسيق مع المجالس الشعبية.. وايضا ليوضحوا ان اللجان اجهزة رقابة على التنفيذ، وبالضرورة فإن المجالس اجهزة حكم.. وكان طبيعيا ان يكون رد الفعل فى القواعد ألا يجمع شخص بين رئاسة اللجان ورئاسة المجلس الشعبى مثلا بحسب ان الذى يريد مقعد الحكم عليه ان يترك تنظيم الرقابة الشعبية.. وفى هذا حدثت مفارقات طريفة تتفق فى مجملها ان كثيرين فضلوا التنظيم الحاكم على التنظيم الخادم وتخلوا ببساطة عن لجان الخدمة الى مجالس الحكم الشعبى.. والشاهد أن لجان التطوير اثبتت نفسها فى عدة مناطق كما اثبتت اخفاقها فى مناطق اخرى، واقرب مثال لنجاح لجان التطوير فى منطقة مدينة السوكى.. التى نجح أهلوها فى ان يكونوا وحدة همها الاول رفع مستوى البلدة والمنطقة بعيداً عن التعصب او التحزب ومزالق السياسة.. واذكر جيداً ان بداية لجنة التطوير فيها كانت غير موفقة اذ تجاذبتها الصراعات والتيارات ولم تسلم من الاختلافات لدرجة وصلت حد انقسام الناس وانفضاض آخرين عنها..وكان أبرز الاختلافات فى لجنة تطوير مدينة السوكى بعد انقلاب ١٩ يوليو

١٩٧١، والتى تعرضت للحل.وكان لابد من اجراء عملية وفاق.

وذهبت لهم مندوبا عن الوزير .. وتحدثت للمواطنين كأحد ابناء البلدة وشرحت لهم المقصود والمراد، وحرصت على القول بأن المطلوب فى النهاية هو رفع مستوى الحياة فى البلدة ولا اعتقد ان حول هذا خلاف أو فيه اختلاف، وبالتالى إن العناصر التى تدخل اللجنة ينبغى ان تكون خادمة وليس حاكمة.. وينبغى ان تكون اصيلة وراغبة فى خدمة الجماهير وبالطبع ملتزمة لها.. لامجال لتصنيفات او قوالب لأن العائد الذى نريده هو رفع مستوى الناس ومستوى المعيشة فى المنطقة.. وقبل الناس هذا الكلام عن رضى وطيب خاطر لأنى رجعت بهم قليلاً للوراء..ماذا حصدنا وماذا وجدنا ؟ لاشئ سوى الاهمال الذى نجم عنه ان بلدتنا تتدهور اكثر مما تتطور..وهكذا اتفقنا على اعضاء اللجنة حتى دون الحاجة الى مواجهة تصويت لكن ووفقا للوائح كان لابد من قراءة الاسماء للجماهير.. وفى حالة اعتراض شخص على احدهم سئل عن السبب فإذا ما كان ما ابدأه مقنعا للجماهير استبدل بآخر..

والحمد لله ان اعتراضا واحداً لم يحدث.. وتحركت اللجنة فيما بعد بروح واحدة روح الجماعة والفريق.. ولمس الناس فائدتها وجديتها فتجاوبوا معها فى مشاريع العون الذاتى التى اثمرت مدرستين ثانويتين عامتين شعبيتين واحدة للبنات واخرى للبنين، ومدرسة ثانوية عليا للبنين، ومستشفى وكهرباء وانابيب مياه ثم مجلسا ريفيا وآخر بلديا.. كل هذا ما كان موجوداً قبلاً.

ولايمكن القول بأن انشطة وزارة الريف فى مجملها سارت بلا عقبات مرئية أو خفية، فقد ظهرت ثمة فلسفة فى قيادة وزارة التعاون والتنمية الريفية وهى محاولة ربط التعاون ببقية

المناشط..الفلسفة بدأت نظرية وهى حيثما كان الماء يوجد الانسان، وحيثما يوجد الانسان تكمن المناشط ومتى ما كانت المناشط امكن قيام التعاونيات.. ولكن ما قدر لهذه الفلسفة ان تحول الى واقع ملموس لأن انشطاراً ميدانيا للتعاون كان قائماً وقانونا قديما يرجع لعام ١٩٣٦ كان عائقا.. وحساسيات وظيفية بين التعاون وبقية الادارات فى الوزارة كانت موجودة وانا فى حل من الدخول فى متاهات التفسير.

وإن كان لى أن اقيم فترة عملى فى الوزارة، فإنى شديد الاعتزاز بأنها اتاحت لى فرصة نادرة وهى أن اطوف على قرى ومدن الغرب كلها، فى كردفان القديمة ودارفور القديمة «اى مديريات الغرب الاربعة الآن».. وان اشهد هناك تجربة تكوين الوحدات الاساسية للحزب الواحد والوحيد المصرح به «الاتحاد الاشتراكى السودانى».

لقد كان تطوافنا بعربات «اللاندروفر» وذلك كان خيار الوزير الذى قال بأن وصول الناس بوسائل النقل العادية والتى يستعملونها افضل واوقع من وصولهم بالهيلوكبتر..وبالنسبة لى كانت تجربة ثرة لأنى كنت اقوم بتسجيل معلومات اساسية فى كراستى مثل اسم القرية او المدينة وتعداد سكانها بالتقريب ، والموجودات التى فيها كالمدرسة والشفخانة .. سوقهم، حرفهم، محاصيلهم، وكنت استكمل معلوماتى هذه من الناس انفسهم فى القرية المعينة، حتى المسافات بين كل بلدة واخرى كنت ادونها من «عداد» العربة. لقد عاشت فى خاطرى تلكم القرى القابعة فى بطون الريف.. احياناً فى اقسى واقصى المناطق.. اذكرها «فتوبرنو» بنخيلها على مقربة من «كتم»..ويا سبحان الله لو سقطت هناك من السماء وسئلت اين اكون، لما ترددت فى القول بأنى فى المديرية الشمالية !..

اذكرهم الطيبين فى كلبس» واذكر ناظر القبيلة «دوسة» - المعمر الذى نزلنا داره بضع ساعة واخذنا بقوة ذاكرته اذكرهم الصابرين فى «الطينة» وفى «كرنوى» وفى «ام برو».. وفى «بويضة».. ومعظم هذه قرى حدود تجاور بلدان اخرى مثل تشاد ولفت انتباهى ان القرية على الحدود قريتان بمعنى ان واحدة داخل حدود السودان والاخرى داخل حدود الدولة المجاورة، يأخذان نفس الاسم، وينحدر سكانهما من نفس القبيلة فى الغالب الاعم.. يتزاوجون ويتداخلون مع بعضهم!.. واذكر فى «كرنوى» كيف أن الزحف الصحراوى تعدى على المنازل.. تكون وتكور الرمل حتى حادد السقوف.. وبالضرورة اصبحت التربة قاحلة واهل القرية يطالبون بالماء والبئر، فيرد عليهم الوزير : مافى طريقة.. انتم قلة، ارجوكم أرحلوا.. فيهمهمون ان كيف نترك ارض أجدادنا وآبائنا.. والجدل يصطرع والنقاش يحمى وطيسة.. والاقناع بالعلم صعب.. لأن العاطفة كانت غلابة.. وهؤلاء رغم شقائهم الذى جره عليهم زحف الكثبان الرملية فإنهم نسبياً احسن حالا من غيرهم، من الذين رأيت فى وهاد كردفان فى المناطق المعروفة علميا بمناطق الشدة.. وهى مجموعة قرى رفضت ارضها ان تتعامل مع آليات التقنية لتفجر فيها الماء.. ويحاول علماء الجيولوجيا والطبوغرافيا فيقولون كلاما يحمل فى ثناياه الاستحالة هذه مناطق صعبة لا تجدى فيها محاولة.. ويستفسر الوزير الفنيين المرافقين : ألا يمكن عمل شئ؟ فيتفقون ان المنطقة غنية فهى تنتج الفول السودانى والسمسم وفيها اشجار الصمغ «الهشاب» وذلك يقتضى التوصل لأى حل ، فيقترح الفنيون جلب الماء من اقرب منطقة بناقلات الماء لتصبها فى «تنوكة» ثابتة.. وتبدأ التجربة ويفرح بها الأهلون.. ولا اعلم إن استمرت تلكم التجربة لمدة طويلة، ولكن قناعتى الشخصية ان استمرارها مستحيل!

فى كردفان عموما استوقفتنى بعض مدائن.. ام روابة، ففى جوفها ماء معدنى رقراق.. كان الحاكم العام ايام الاستعمار يشرب منه، يحملونه له خصيصا بالقطار.. وعببت من ماء ام روابة بعد ان وصلناها من مناطق متاخمة ومجاورة الماء فيها مشكلة.. تندلتى.. والجفيل وغيرها من القرى التى يبدأ مواطنوها حديثهم للوزير بالماء.. فى قرية لا اذكر اسمها الآن كانت فى انتظارنا زجاجات «ماء» كعينة نتفرّج عليها هى عبارة عن جير مالح.وصفها الاهلون بأنها عبارة عن «شربة ملح» ورغم ذلك يتعاطونها يوميا.. ويعد الوزير بالنظر فى الامر.. يحاول اقناعهم بأنه لابد ان يرجع للفنيين ولكنهم يصرون على انقاذهم ومواشيهم من مضار الماء الاجاج.. احياناً للصبر حدود!! استوقفتنى «بارا».. مدينة شموخة ومتحدية.. وعلى مشارفها واحة وسط الصحراء .. بمائها ونخيلها.. حكمتك يا رب! واحة البشيرى.. ومليط سوقها عاجة ورائجة.. البضائع فيها تأتى من ليبيا، إنه سوق وسط الصحراء تجد فيه احيانا ما لا تجده فى ارقى اسواق المدينة.. تجد فيه المعدوم فى سوق الخرطوم!!

وكردفان فى الخريف الباكر نضرة البشرة ومشرقة الجو.. إنه «الدعاش» كما يقولون، رأيت سحر كردفان فى سودرى وام بادر و«النهود» ولمحته فى ضروع البقر وصحة الخراف.. ولا حقنى الجمال فى ربوعها وتعداها الى دارفور قامات وهامات .. عيون كسيوف العرب المسلولة فى «تلس» وفى «رهيد البردى».. بخت الفندك وبالصريف بعاين*.. يالروعة الشدو وبساطة الكلمة ومباشرة المعنى.. هناك فقط ادركت ماذا تعنى الاغانى الكردفانية واغانى

(*) المعنى انها عندما ترى حبيبها بوجهه النائر، لا ترغب فى غيره.. وكيما تستطيع امعان النظر فيه تلجأ الى وضع قاعدة تقف عليها لتراه من وراء السور!

وفى دارفور عند ام كدادة وزالنجي والضعين وشنقلى طوباية وابوكرياح و ابوجابرة واضان الحمار.. الحياة وتيرتها واحدة، والناس مطالبهم «اساسية».. فى حياتهم بساطة تقطر عرقا وكدحا..والمرأة تفرض نفسها فقد رأيتهن يحملن قدح «المونة» ويعملن كعاملات.. وفى المزارع يحملن «الحشاشة» والملود والطورية جنبا الى جنب مع الرجل، وهن بعد وقبل سيدات البيوت اللاتى مهرن فى عصيدة «الدامرقة»** .. فى «اضان الحمار» كان لابد ان ابدى استغرابا للاسم، نسأل فتختلف الروايات عن اصل الاسم غير انى هناك رأيت المفاهيم الجديدة تشق طريقها.. فأهل القرية يريدون قيام طاحونة تعاونية، ولكن احد الافراد سبقهم الى الترخيص.. يحتكمون للوزير فيأمر الاخير المحافظ باعطاء الافضلية والاولوية للتعاون.. وعند «شنقلى طوباية» تذكرت المثل المشهور : شنقلى طوباية تلقى دهباية *** وفى ذلك مؤشر بأن الارض خصيبة التربة واعدة.. وهناك تزاحم اهل البلدة على إنشاء جمعيات تعاونية متعددة الاغراض.. تساءلت فى نفسى إن كان المثل سيصبح مستقبلا، شنقلى طوباية تلقى تعاوناية؟!

فى كل تلك الاماكن التى ذكرتها بما فيها الفاشر التى حططنا رحالنا فى منزل المحافظ فيها، وكان وقتها بيت السلطان على دينار القديم مع اضافة التحسينات العصرية عليه.. فى تلك الاماكن ما راعنى شئ بعينه.. بعكس دارفور الجنوبية التى اخذتنى بسحرها وبسخاء الطبيعة فى ربوعها ، وبدت لى «نيالا» عروسة دافور.شكلا وعطاء ومثلها «الجنينة» التى شرقتنى مثلما فعل فىَّ

(**) وجبة سودانية مشهورة فى غرب السودان.
(***) معنى المثل ارفع الطوبة تجد ذهباً.

«جبل مرة».. ففى استراحة سونى على قمته قضينا ليلة تدثرنا فيها بالاغطية اتقاء لبردها.. هناك الفواكه تتدلى كالعناقيد، والمياه تنحدر فى شلالية موسيقية، واهل الجبل برعوا فى استغلال المنحدرات وما تركوا شبرا فى تربة مازرعوه طوعوا حتى حجارة الجبل..

وعند «السريف بنى حسين» كنت كالصوفى المتأمل.. فقد دخلناها عبر غابات واشجار وخيران ماء.. هناك يسمون الخور بالوادى.. ويسمون فروعه «الرجيلات»، وعلى مد البصر ترى اسنمة الجمال وتسمع رغيها.. الخيول تملأ المكان وصهيلها لا ينقطع، ففى تلك الاماكن اجود خيول السباق التى اصبح لها وسطاء ومتعهدون يتكسبون من تجارتها ويعرفون فروع عائلاتها ينقلونها للخرطوم.. هناك تصبح فى العاصمة اسماء وارقاما فى ميدان الفروسية والسباق..يا إلهى فى السريف بنى حسين سحر البادية والبداوة.. انهم اعراب بدو يرتحلون ويطيب لهم المقام فى ذلك الفصل من العام عند تلك البقعة الناطق اسمها بشأنها فهى «السريف» تصغير سرف الماء..

صحيح ان الركب الذى كنت ضمنه كان ينقل لدارفور مفاهيم جديدة، كان يسعى بفكر جديد فى تلك الربوع. لكن اشهد بأنى تعلمت من اهل دارفور الكثير..اذكر ان شيخا فى منطقة «ام قفل» قال لنا فى معرض كلام: الناس بيقدموا الزول عشان يمشى وراءهم!! منتهى الحكمة!.. واكثر ما اثارنى المرأة فى دارفور.. فهى عاملة ومنتجة منتشرة هى فى المزارع تلك، واحياناً تجد الاسرة كلها فى المزرعة بقيادتها.. ورغم ذلك فهى لا تنسى نفسها.. لا تغفل انوثتها، لقد كدت اقول وانا ارى فتاة ترقص على ايقاعات الطبل فى «جاوا» انها جاءت من امريكا.. الفرق انها فى دافور على

سليقتها واصالتها.

وديان دارفور، وما اكثر خيرها واخضرارها، غاباتها وحدائقها جبالها ورمالها.. انها ايقاع متميز.. ما اشسع سهولها واوسع دروبها.. عرفت ذلك وتعلمته عبر اسابيع ثلاثة هناك عشتها مع اهلها وعايشتهم فى دار سلا ودار قلا، وقارسيلا فى وادى ساق النعام ووادى مجامج.. فى ارارا وفى المالحة واللعيت حيث قبائل الميدوب..فى كل طرف من تلك الربوع العظيمة.. وقفزت لذهنى عبارة اطلقها خواجة كتب عن دارفور ووصفها بأنها كفيلة بالصمود فى وجه اى جوع يتهدد العالم! فالكثير هناك عرفت.. وما كان أجلهنى فقد كنت تحت سيادة الاعتقاد بأن دارفور كلها عبارة عن بساط من الرمال.. فى «سونى» كدت اظن انى فى «ديربى شير» ببريطانيا.. وفى نيرتتى نسيت اين اكون.. مشكلتنا مواصلات وطرق، واحلم بل اراها فى ضمير المستقبل الطرق تتلوى فى احشاء تلك السهول والوهاد والجبال.. عند «كرنيك» و«ام تجوك»..

ولعل العطش هو الشبح المخيف الذى ظل يتهدد دارفور واهل دارفور..ولكنى رأيت كيف ضاق عليه الخناق.. فكل دارفور منذ ان عرفت «الدوانكى» كان فيها مائة وسبعة عشر «دونكيا»... الآن فيها سبعمائة وخمسين، ولاحظت مكرراً ان الذين عندهم بئر جوفية يطالبون ببئر احتاطية، والذين عندهم بئر سطحية يريدون بئراً جوفية.. فقط ما تحملت عند الحفائر ان يكون الورود ديموقراطيا اكثر مما ينبغى، اذ يتساوى فيه الانسان والحيوان..

هناك لفتت منى النظر اشياء صغيرة.. عقيد الخيل، هو قائد الفرسان، لورأيتم كيف كانت «تزغرد» له النساء فى «قارسيلا» لتمنيتم ان تكونوا عقداء خيل.. وفى «امسترى» وبيضا العمدة

يطلقون عليه الفرشة بضم الفاء.. ولا ادرى لماذا .. ومن المناظر التى لا انساها فى «كنقو حرازة» مكتب ملاحظ الصحة ، فهو اكثر مكتب واقعى اراه لأنه عبارة عن ظل شجرة عرديب وريفة وعند جزع الشجرة موضوعة اللافتة والتربيزة والكرسى!

فى تتبعى لتعامل عضو المكتب السياسى للإتحاد الاشتراكى السودانى الذى كان يبنى وحدات دارفور الاساسية، احسست ان الرجل كان يميل للتبسط فى الحديث والبسطة فيه.. اذكر تماما انه قرب لهم صورة الاتحاد الاشتراكى.. وصفه لهم بأنه ماعون كبير مثل الوادى، وان المنظمات الجماهيرية والفئوية هى «رجيلاته» اى روافده يقرب الصورة اكثر ان الاتحاد الاشتراكى مثل راحة اليد، وان التنظيمات كما الاصابع الخمسة لا يمكن ان تشتجر مع بعضها ولكنها يمكن ان تعمل سويا لأنها قادرة مجتمعة على التصدى لكل جسم غريب.. والكلام نظريا مقنع غاية الاقناع كان يجد من سامعيه الاستحسان لأنهم تعودوا على سماع عبارات رنانة وطنانة ما كانوا يفهمونها والحق انه ما كنت لأحتمل سفرا طويلاً شاقا كذلك وفى دروب صعبة لولا ان شعور الناس هناك ظل دوما يرطب جفاف التعب ومشقة السفر.. اكاد اراهم فى «الململم» وفى «الطويشة» وحسكنيتة وغيرها.. وهم متدينون ينشرحون عندما يقول لهم د. عثمان ابو القاسم ان النبى «صلى الله عليه وسلم» كان اشتراكيا.. يبدو الانشراح على وجوههم.. فيشرح لهم بيت شوقى فى مدح الرسول:-

الدين يسر والخلافة بيعة	والامر شورى والحقوق قضاء
والاشتراكيون انت امامهم	لولا دعاوى القوم والغلواء

أعجبنى ايضا انه كان يؤكد لهم اهمية العمل وضرورته.. يقول لهم ان قيمة الانسان فى عمله، وان التقوى هى العمل الصالح كان

يقول لهم ان الشعب هو صاحب السيادة فى عرف ثورة مايو وانه لا سيادة بلا التزام ولا التزام بلا مسئولية.. فيسأله احد الحاضرين ان يشرح له معنى الالتزام والسيادة.. ويفعل!

يبدو لى أن اهل دارفور سمعوا لأول مرة من مسئول فى ثورة مايو فى ذلك الوقت توكيداً مباشراً بأن الثورة ليست «شيوعية» وان الاشتراكية لا تعنى الشيوعية لأن المقصود ان يشترك كل الناس فى العمل وفى الخير ، وان مجتمع الكفاية مقصود به ما ترمز اليه «الكفاية» فى مناسباتهم السارة.. قال لهم عضو المكتب السياسى الذى يبنى الوحدات الاساسية فى بطون دارفور إن السلطة هى عصا الشعب بمعنى أن مفهوم ان الحكومة تقف فى مناطحة الناس قد انتهى، ولم يعد الوزير سوى خادم كبير للشعب السودانى.. وان الاتحاد الاشتراكى هو سلطة الثورة على الدولة، وهو وعاء الوحدة الوطنية الذى يحقق وحدة الفكر والصف بعد ان تحققت وحدة الهدف والتراب!! لقد كان شعورى وانا اسمع ذلك الكلام ان السودانيين تقنعهم المواجهة المباشرة اكثر من السماع غير المباشر.. كانت تلك قناعتى الشخصية بعد رحلة الستين ميلا فوق الاربعة آلاف ميل فى دارفور وإن انسى لا انسى.. كانوا فى قرى دارفور يستقبلون الركب.. يتصايحون بأن ناس الثورة قد جاءوا او وصلوا.. وفى مرة علقت بعفوية بأن عبارة «ناس الثورة» هذه فيها انفصام واضح فذاك معناه ان الثورة شئ معلق.. او انها وافد غريب..وضحكت وانا اسمع الوزير من الميكرفون يخاطب الناس فى كل تجمع قابلنا ، اكاد اسمع رجع الصدى: لا تقولوا ناس الثورة وصلونا.. فأنتم الثورة وانتم مايو.. ولا تقولوا ان الثورة قد فعلت لنا كذا، وانما عملنا بالثورة وانجزنا بها.. او نريد ان ننجز بالثورة..!!

ولم تكن رحلة دارفور كلها ايجابا.. ففى «رهيد البردى» مثلا دخل ركبنا لنجد ان الناس فى انتظاره، وتلاميذ وتلميذات المدارس صفوفا متراصة لكنها غير مرحبة.. كان التلاميذ والتلميذات كما الاصنام، واندهش الوزير لهذا الفتور، لأننا قبلها فى «طويلة» وجدنا فتيان وفتيات المدارس يهزجون بالاناشيد ويرددون عبارات الترحيب بل وكان واضحا التزام معلميهم وانسجامهم فى نشر الوعى والمعرفة.. كان جهد معلمى الابتدائيات وسط المواطنين ملموسا.. المهم ان برود «رهيد البردى» لم يكن مرده موقفا سياسيا كما اكتشفنا لاحقا، فقد وضح ان هناك خلافا متشعبا بين ناظر المدرسة وضابط مجلس المنطقة المقيم فى «عد الغنم» ودخلت اطراف اخرى فيه.. وقد عمد ناظر المدرسة ومن معه بهذه الحيلة الى اضعاف موقف الضابط او على الاقل اظهار ابعاد الاشكال القائم للوزير.. وقد كان لأن الوزير توصل للحقيقة وبحثها مع محافظ المديرية الذى كان وقتها العم عثمان حسين الادارى القديم المعتق الذى انفرد بضابطه «على زائد» ثم التقى بأطراف النزاع الاخرى بعيداً عن سمعنا وعلمنا، ليتخذ قراراً هو المسئول عنه.

وفى نيالا كانت هناك مشكلة او سوء فهم حول «قبانة» العيش، والعيش هناك مقصود به «الدخن» بالتحديد، اذ تكتل تجار العيش فى المدينة وبدأوا فى استعمال اسلوب ضاغط.. اما رفع رسوم «القبانة» و العشور والا فانهم لايرغبون فى قيام وحدات اساسية او الدخول فيها.. وكان الوزير فى موقع آخر من المدينة، فواجه احمد زبير رشيد - مدير لجان التوعية والتطوير- الموقف فى جو متوتر ومشحون، وما ان اراد الكلام فى الميكرفون حتى صاح احد الحاضرين ده مرافق ساكت..نريد الوزير . وجاء الوزير ليشرح للناس ان رسوم

القبانة والعشور لا تتعدى ٣٢ قرشا على جوال العيش، ويستحيل ان تكون هى السبب فى غلاء العيش او ندرته وواجههم بأنه كان يقبل المطالبة بتوفير العيش اما اسلوب الضغط ولمصلحة فئة معينة فمرفوض.. واكد الوزير ان ربط قيام الوحدات الاساسية بالغاء رسوم العشور والقبانة مرفوض اساسا ،لأنه لا توجد صلة بين الاثنين علاوة على ان هناك تضليلاً فى الوضع.. وجاء المحافظ وتلى الموقف بالارقام.. فهدأت الزوبعة..

وفى «الضعين» واجهنا موقفا طريفا.. فقد اقبل بعض الاعراب على الوزير شاكين كاتب دونكى «المياه» قالوا انه اعتاد سبهم وشتمهم ولما سئلوا عن طبيعة الشتم قالوا إنه يقول لهم يا طبل.. يا قش.. وانهم كانوا يردون عليه بأن ثورة مايو جاءت بالمفاتيح للطبل.. وواضح من طريقة الشكوى ان الاعراب عندهم اكثر مما قالوا فألح المحافظ عليهم ان يفصحوا اكثر، فقام احدهم وقال انه فى كل مرة يأتون لسقى سوائمهم يطالبون اما برأس او بخمسة جنيهات او بالاثنين معا .. فصاح الوزير : يعنى يطالبكم برشوة؟ فأكدوا ان نعم .. وثار الوزير آمراً ضابط الشرطة المرافق لنا أن يأخذ الاعراب وكاتب محطة المياه جميعا لنقطة الشرطة ويفتح لهم بلاغا بإعطاء الرشوة واستلامها.. وان البينة على من ادعى واليمين على من انكر!!

غير ان احد كبار السن من الاعراب استوقف الوزير قائلاً : يا حضرة الوزير قالوا الجمرة بتحرق الواطيها.. نحن نمضى خمسة ايام فى الطريق لنصل الى دونكى المياه، وتصل مواشينا وخرافنا عطشى اذا لم تشرب فى نفس اليوم تنفق .. ضع نفسك فى موضعنا، هل تنتظر حتى تموت سوائمك امام ناظريك ام تنقذها وتنقذ موقفك باعطاء رأس او رأسين لتشرب البهائم؟ ووقف الاعرابى الشيخ

ينتظر الاجابة من الوزير الذى ما كان امامه الا ان يستشهد الله ورسوله فى صوت عال ويرد على الاعرابى بما اراد .. واضاف الوزير مخاطبا ايانا.. يا جماعة ده موقف صعب، اول مرة تصبح فيه الرشوة مشروعة؟... وغير الوزير رأيه فى فتح البلاغ فوجه حديثه لكاتب الدونكى : ما رأيك فيما سمعت؟ فرد بأنه فعلا يأخذ خروف او اثنين لأن الاعراب انفسهم هم الذين يقدمونها له كهدية وان النبى «صلعم» قبل الهدية.. ولكن دفاع كاتب «الدونكى» لم يشفع له لأن امراً من محافظ المديرية قد صدر بفصله من الخدمة فوراً!!

ولم نكد نفرغ من تلك الرواية .. حتى فاجأنا المحافظ فى قرية اخرى بطلب رسمى تلقاه من ناظر مدرسة ابتدائية فى الدرجة «جى» يرجوه فيه ان يحوله كاتبا لمحطة مياه.. وهى وظيفة صغيرة للغاية بالمقياس لوظيفته.. ويعلق المحافظ ضاحكا : يظهر الناظر عاوز يثري.. وكان ذلك الطلب الغريب إدانة صريحة لنفسه .. ولا ادرى بم اجاب المحافظ على ناظر المدرسة ، ولكن لابد ان يكون قد فهم ان النظام المتبع فى محطات المياه فيه خلل كبير.. وخطير!!

اذكر ونحن نهم بمغادرة دارفور.. تركنا وراءنا ضباط التوعية الريفية ليواصلوا العمل... بعضهم سأل الوزير اين يقيمون وكيف يتحركون، فرد عليهم ببساطة: اركبوا اللوارى .. ونوموا فى الجوامع.. استفرد بى احدهم ليسألنى فى شفقة هل يعنى هذا الرجل حقا ما يقول؟

مؤتمرات ولجان..!!

على غير ما كنت اعتقد بأني هجرت وزارة التربية والتعليم نهائياً ، وصلتني دعوة للمشاركة في سكرتارية المؤتمر القومي للتربية والتي يترأسها الاستاذ حسن احمد يوسف، وحمدت لدكتور صابر وزير التربية والتعليم ذلك باعتبار انه كان حريصا على شعرة معاوية بيني وبين وزارته، وقبلت التعيين لأهمية المؤتمر الذى انعقد فى اكتوبر ١٩٦٩ لتحديد مسار التعليم العام فى البلاد والذى تمخض عنه السلم التعليمي المعروف ٦-٣-٣.. وفى المؤتمر كانت هناك وجوه تعليمية كثيرة منهم اساتذة اجلاء اثروا المسيرة التعليمية فى البلاد واسهموا فيها على مدى اجيال، وما بخلوا حتى وهم على التقاعد بالمجئ.. اذكرهم.. عبد الحليم على طه، الهادى ابوبكر، التجانى على، ابوبكر عثمان، محمد الحسن عبد الله، حسن احمد الحاج ولد عيسى زيادة وغيرهم من خيرة المربين الافاضل ، والى جنبهم كان المهتمون بشئون التعليم والمشتغلين فى حقل التربية او به مثل هاشم ضيف الله ، د. محمد سليمان والاستاذ محمد سلمان ومحمد عمر بشير وفاطمة طالب وسعاد ابراهيم احمد وغيرهم وغيرهم.. باختصار كانت تشكيلة محترمة من رجال التعليم ونسائه يمثلون مدارس مختلفة بالتأكيد، وذلك ما اضفى على المؤتمر حيوية فى مداولاته وفى نقاش لجانه الذى يصل درجات متفاوتة من السخونة احيانا ومن الخشونة احيانا اخرى وانتهى المؤتمر الى ما انتهى اليه، ووثائقه موجودة مثلها مثل تقرير لجنة «عكراوى» فى اواخر الخمسينات، ولا فرق كبير بين ما وصل اليه الاثنان - وفى تقديرى - فقط ان المؤتمر القومى للتربية «١٩٦٩» نفذت توصياته، واوكل ذلك على ما اذكر للاستاذ بانقا الامين فاطلقوا عليه تفكها فى اروقة الوزارة مهندس السلم التعليمى باعتبار ان دكتور محيى الدين صابر هو مصمم

السلم.

وقد التقيت فى اروقة مؤتمر التربية القومى اناسا لم التقيهم قبلا رغم معرفتى باسمائهم .. ومن هؤلاء كان محمد عبد الحليم محجوب «نائب الرقيب العام حينهًا وهش الرجل عند لقائى، ولم يعطنى فرصة للاستغراب حينما سارع بالقول بأنه مدين لى بجميل.. وذكر لى بأنه يحفظ لى جميل مؤازرتى له اواخر الستينات حينما اثرت فى صحيفة «الاضواء» موضوع علاقة ديوان شئون الخدمة «الذى كان هو مديره العام» بوزارة المالية، وقلت بضرورة فصل الديوان عن المالية، كان ذلك عندما ثار لغط كبير حول علاقة وكيل المالية بمدير عام الديوان.. وسألنى الاخ محمد عبد الحليم فى اى موقع اكون، فقلت له.. واذكر انه - وربما مجاملة - قال لى إنى لازلت فى الموقع الخطأ!!

ومن اللجان التى كنت طرفا فيها.. لجنة تعمير الجزيرة «ابا» التى اوكلت رئاستها للدكتور عثمان ابو القاسم وعين المرحوم كرار احمد كرار «اب احمد» مقرراً لها، وطلب منى الاخير ان اكون مساعده، وبتلك الصفة كنت فى اول ركب يقصد الجزيرة ابا، بعد ضربتها الشهيرة.. وكنت فى عربة الاخ عثمان ابوكشوة، مفتش الحكومة المحلية فى كوستى آنذاك «١٩٧٢/٧١م» ولم يخرج اهل الجزيرة ابا لإستقبال الركب الوزارى.. ولم ينزعج د. عثمان ابو القاسم بل فرح بالشخص الوحيد الذى جاء لاستقبالنا وعلق هى دائماً تبدأ بواحد.... الشئ الذى لا يعرفه ..الوزير السابق حتى الآن، هو ما اسر لى به ابوكشوة .. لقد كان الشخص الذى جاء لاستقبالنا معتوهاً!! المهم ، انى تفرجت على الجزيرة التى كنت اسمع عنها وبها، كما الاساطير .. عن الحدائق الغناء التى اقامها المرحوم السيد عبد الرحمن المهدى فيها وعن «السراية» التى بناها هناك .. وعن

الحوارى والاتباع والانصار والمهاجرين الذين يعيشون فى جزيرتهم ولا يقبلون غريبا بينهم ، كما لا يقبلون بمن لا يكون انصاريا ولا يقرأ راتب الامام المهدى.

كانت اول مرة ارى فيها جزيرة «ابا» وكنت متحرقا لرؤية مشاهد روى عنها الركبان والمذياع والتلفاز بعد احداث الجزيرة فى ١٩٧٠ وخروج الامام الراحل الهادى المهدى ومن ثم مقتله على الحدود الاثيوبية السودانية.. كانت مايو التى دخلت قواتها الجزيرة «ابا» هى مايو اليسارية .. مايو الاولى وكانت مايو التى ارادت تعميرها هى مايو الثانية.

وعلى ذكر المؤتمرات واللجان فإنى تخلفت عن المؤتمر القومى للثقافة مضطرا لأنى كنت خارج العاصمة ، والذى اخترت فى سكرتاريته مع الاخوة خليفة خوجلى، سعد الشيخ، الجنيد محى الدين، فقد وصلنى اخطار مكتوب به، لكن التعيين الذى فوجئت به ومن المذياع كان هيئة سكرتارية اللجنة الشعبية للميثاق الوطنى، فذات صباح عام ١٩٧٠ اذاع راديو امدرمان فى نشرته الاخبارية الاولى ان رئيس مجلس قيادة الثورة قد قرر اعادة تشكيل هيئة سكرتارية اللجنة الشعبية للميثاق الوطنى لتصبح برئاسة خليفة خوجلى وعضوية شخصى وعدلان الحردلو «جامعة الخرطوم».وأحمد فقيرى (الخدمة العامة) وبابكر النافع (الحكومة المحلية) وارنست جبارة (الداخلية) وفتحية فضل (معهد الإدارة العامة) و محمد سليمان و عبد الرحمن الحلو من أمانة الحكومة .. ولم نكن نتعارف قبلها ، فالوحيد الذى كنت أعرفه هو خليفة .. وكانت أول فرصة تجمعنا للتعارف هى مقابلة رئيس اللجنة القاضى صلاح حسن ، وما احتجنا لتحفظات فى التعامل مع بعضنا و بدأنا نتبادل القفشات ، وأذكر إنى سألت عمن كانت تتكون هيئة السكرتارية السابقة من باب

العلم بالشئ ، ورغم انى لم أجد اجابة قاطعة على سؤالى لحظتها إلا أنه اتضح لى أن اعادة التشكيل تمت نتيجة احساس بحاجة هيئة السكرتارية لدماء جديدة من العناصر " المعتدلة ".. وحقيقة اعتبرت ادخالى فى هيئة سكرتارية اللجنة الشعبية للميثاق الوطنى فرصة للوقوف على مسار الأشياء عن كثب، وأدركت بالقطع و اليقين أن الذين كانت لهم يد فى ادخالى أرادوا إيصالى إشارة معينة... وانكببت على العمل فى هيئة السكرتارية تلك.. كنا نتناول غداءنا فى مكاتبنا بقاعة الشعب و لانعود الى دورنا إلا بعد الجلسة المسائية منتصف الليل أما اذا لم تكن هناك جلسة مسائية ، فإننا نعود فى العادة الى بيوتنا فى الثامنة مساء..

وأكاد الآن و أنا استرجع صورة العمل أراها ماثلة أمامى جادة و حاذقة.. لاينفذ اليها تسيب من خلفها أو أمامها ، ولايشكل التواكل طينة فى بنيتها .. كانت كمية العمل فعلا مرهقة وكبيرة ، لأن كمية النقاش و الكلام كانت رهيبة وفى اتجاهات مختلفة .كان علينا أن نتابع وأن نراجع عمل المدونين، وأن نعد جدول الأعمال و أن نصنف الإقتراحات و البنود و نلاحق التعديلات ومن قبل وبعد نتابع الحوار .. ومع حرصنا على انجاز ذلك كله كنا حريصين على لقاء الأعضاء و التعرف إليهم ، فما ولد الناس وهم يتعارفون، وعلى اختلاف ميولنا و مشاربنا جعل من بقاؤنا فى القاعة عدة شهور أشبه بالأسرة، واستطعنا أن نقوى من علاقاتنا ببعضنا لدرجة أننا كنا نقضى أمسية كل خميس فى دار أحد المتزوجين منا ..ولم يكن عندنا حديث خاص.. فكل ما كان يشغلنا هو اللجنة و الحوار الدائر فيها.. كنا نحلل ونقيم.. ونتحدث فى شأن عملنا حتى فى أوقات فراغنا .. بإختصار أصبحت العملية جزءا منا... وقد راقنى الاستغراق فى ذلك النوع من العمل الصفوى . ولم أمانع عندما طلب

منى رئيس تحرير جريدة (الرأى العام) الأسبوعية أن استحوذ على صفحتى النصف لعرض مايدور فى القاعة من نقاش بفكاهاته و طرائفه .. بمواقفه و جديته .. و شرعت فى ذلك العمل الإعلامى خاصة بعد أن علمت بأن الإذاعة لن تنقل ما يدور فى القاعة حسب ما كان متفقا عليه قبلا، ذلك أن الشرائط التى كانت تسجل عليها الجلسات أصبحت عهدة السكرتارية نفيد منها فى حالة أن المدونين فات عليهم تدوين شئ أو أغفلوا بعض الحوار .. وقد حرص البعض على معرفة لماذا لايذاع حوارهم على الشعب .. وتساءل رئيس اللجنة نفسه و أجرى اتصالات أحسب أن بعضها كان مع وزير الإرشاد القومى .. ومازادنا على أنه وصل الى نتيجة حول الموضوع مع المسؤولين، فقد ذكروا له أن اذاعة الجلسات لا تفيد مادام المحصلة ستكون ميثاقا مكتوبا سيحصل عليه كل من يرغب أو يشاء... وكان واضحا أن طارئا قد طرأ على الموقف، وأن الرد مجرد دبلوماسية، هذا ما توصلنا إليه فى حوارنا الخاص فى السكرتارية، وتيقنا أن مجرى النقاش داخل القاعة أصبح حادا و عنيفا ، ووقتها لم يعلن النظام انفصام وده مع الشيوعيين و انقضاء شهر العسل، لكن الشواهد كلها كانت توحى بأن بداية نهاية العلاقة الخاصة أو خصوصية العلاقة قد تبلورت .. كانت واضحة من روح نقاش الشيوعيين و من "نفس " أهل النظام .. فالشيوعيون بزعامة محمد ابراهيم نقد فى القاعة كانوا قد انقلبوا فعلا..فمايو أصبحت فى تقديرهم إنقلابا و ليس ثورة .. قالوها علنا و صراحة.. ثم ميثاق طرابلس (القاهرة - طرابلس - الخرطوم أو ناصر - قذافى نميرى) نفسه أصبح محل أخذ ورد .. بل و تشكك فى قيمته و جدواه و أنا لا أنسى بند ميثاق طرابلس لأنه أخذ من الوقت و من الحوار ما أزعجنا نحن فى السكرتارية.. فى ذلك الوقت بدا واضحا أن

الشيوعيين أنفسهم مختلفون حول قضايا جوهرية ما خفيت علينا على الاقل نحن الذين تصلنا المقترحات والاضافات والحذف و التهديل و التغيير فتعطينا المؤشرات لشكل النقاش فى الجلسة المقبلة و ميثاق طرابلس بالذات مربوط فى ذهنى بالزعيم "العمالى " عبد الرحمن عباس الذى كان واضحا انحيازه له و اصراره عليه .. بينما رفاقه القدامى موقفهم مغاير له.. ويبدو أنه تحمس ذات مرة، وخرجت عن لسانه عبارة اعتبروها هم رأى النظام.. فقد قال بالحرف الواحد : "على حال هذا هو ميثاق طرابلس .. رضيتم أم أبيتم فالباقى.. باقى "الباقى باقى " هذه العبارة أصبحت عبارة تندر فى ردهات القاعة خاصة و أنها واردة فى احدى الاغنيات الشهيرة..

والعمل فى سكرتارية لجنة الميثاق الوطنى أعطانى فرصة النظر فى بواطن الأشياء ، ومكننى من تحديد الإتجاهات العامة فى الوطن .. خاصة و أننا كنا نلتقى بكل الأطراف، وبكل الاعضاء.. واذكر تماما اننا فى السكرتارية واثناء الجلسات كنا نتبادل البخرات تعليقا او تنبيها.. فالقاعة امامنا واضحة من الخارطة التى امامنا لكننا حفظناها ، ولم نعد بحاجة حتى للنظر فى الخارطة، وكان لنا تصنيفنا العابر للاعضاء، فمتى وأينما أرتفعت يد أدركنا نوع الحديث وهويته مسبقا.. ما كان يخيب التخمين الا نادراً.. فهناك فى داخل القاعة وحسب الجلوس جماعة اعتادت أن تجلس فى صف واحد اذكر منهم دكتورة محاسن سعد ودكتورة لولا عباس والحاجة نفيسة كامل وآخرين هؤلاء الاعضاء كانوا دائماً- سواء بالقصد أو بالصدفة - يتحدثون فى مسار ومساق واحد.. ونضحك فى السكرتارية اول ما يطلبون الكلمة..وممثلو اتحاد المزارعين كانوا اصدقاء لنا على المستوى الشخصى فشيخ الامين وبرقاوى ويوسف المصطفى كأفراد نلتقى ونتجاذب اطراف الحديث فى كل شئ ما عدا عمل اللجنة ..

وذات يوم دعونا جميعا فى الدار التى يستأجرون.. ونحروا خروفا على شرفنا.. قالوا انها تكريم لنا لأنهم لمسوا حيادنا وعايشوا صبرنا على عمل شاق وكثيف.. ومسألة الحياد هذه حقيقة، وكان لابد منها لننجح فى مهمتنا وهو امر اصررنا عليه وربما اجبرنا عليه بالموقف والتصرف رئيس اللجنة نفسه، لأنه بالتأكيد لو لمسنا فى رئيس اللجنة تحيزاً لجانب او انحيازاً لرأى لشق كل واحد منا فى السكرتارية طريقه بطريقته الخاصة. ورغم ذلك لتداعب فى اوساط السكرتارية يجمعنا خيط واحد هو ان الثقة التى وضعت فينا واتت بنا لهذه المواقع لابد ان يقابلها احترام وكان معظمنا يجاهد لإحترام هذه الثقة.. ولابد لى هنا من الإشارة الى عامل هام آخر هو اننا ما كنا نعرف هوية بعضنا ولذلك ما كان ممكنا ان نتصرف فى العمل بصورة تآمرية او نجرجر عمل اللجنة الى وجهة معينة!!

وما كان خافيا على أن مداولات اللجنة ما كان مرغوبا فى نشرها بعد ان احتدم الصراع واحتد الحوار حول قضايا هامة وجوهرية.. ويبدو لى ان النظام اعتبر ما يدور فى مداولات اللجنة غسيلا لا ينبغى نشره على الناس بدليل أن ما كنت اسجله لصحيفة «الرأى العام» توقف نشره دون سابق انذار لى او حتى مجرد تلميح. ويتحرج رئيس تحرير الجريدة الاسبوعية آنذاك الاخ محمد سعيد محمد الحسن فيطلب منى ان اقنع السلطات بأن النشر فائدته اعم من ضرره.. على الاقل فى كشف وفضح تغيير المواقف الثابتة لأركان كانت سند النظام ساعة قيامه.. ذلك منطق لكنه واجبه هو فى نقله للسلطات وليس واجبى انا وهكذا اصبح التعتيم على اخبار ومداولات لجنة الميثاق الوطنى السمة الرسمية غير المعلنة.. وفى النهاية انتهت اعمال اللجنة وكانت راحة نفسية لنا جميعا ان ننجز المهمة رغم الصعاب والمشاكل والجو غير الصحى.. وخرج الميثاق

الوطنى فى مسودته عملا متكاملا ونتاج رحلة شهور من الحوار والشجار.. ومن اصطراع الافكار وتباين الآراء واختلاف المفاهيم..ويقتضى العرف ان يسلم رئيس اللجنة المسودة للسيد الرئيس فى حفل على شرف المناسبة.. ولكن رئيس اللجنة ظل ينتظر تحديد تاريخ التسليم حينا من الدهر حتى كاد ييأس من العملية كلها. واخيراً جاءه الضوء الاخضر لكن بدون احتفال.. ومن ثم تسلم الرئيس نميرى المسودة دون ضجيج او إعلان كبير.. وكان واضحا ان النظام قد قرر تحويل المسودة للجنة خاصة من اعضاء المكتب السياسى اوكل لها مراجعة الميثاق واخراجه فى صورته النهائية.. وهو ما حدث..

غير ان مشكلتى انا اصبحت تصفية اعمال اللجنة والتى اوكلها لى رئيس اللجنة وعاد لموقعه فى الهيئة القضائية ، وكذا رئيس هيئة السكرتارية الذى عاد هو الآخر لموقفه وداعبنى بقوله : اتخرج من هذا المأزق بسلام.. ولم اجد صعوبة فى الكتابة باسم رئيس اللجنة للجهات المنتدب منها اعضاء السكرتارية.. وتمت إعادتهم فعلا لمواقعهم الأصلية.. وبقيت انا مع التسجيلات القابعة فى الشرائط ومع المدونات الكامنة فى كومات «شمع» وملفات.. وتفتق تفكيرى لأتصل بالمرحوم عمر الحاج موسى وزير الثقافة والاعلام آنذاك.. ادرت قرص التلفون على الرقم المحفور فى ذاكرتى، رقمه الخاص ٧٦٢١٨.. جاءنى. صوته من على البعد.. ونقلت له صورة الموقف طرفى.. لكنه - رحمه الله - قذف بالكرة مرة اخرى ناحيتى.. سألنى ماذا اقترح؟.. فقلت له ليس امامى سوى دار الوثائق اودعها الشرائط المسجلة والمحاضر المدونة بتسلسلها ورقم جلساتها وامن رحمه الله على اقتراحى.. وعلى الفوركتبت لدار الوثائق التى بعثت مشكورة بمن يعاين المحفوظات ومن ثم نقلناها اليهم، ولا بد انهم

سعدوا جدا بها غير أن الامانة تقتضينى أن اذكر ان شريطين هامين اكتشفنا فقدهما بطريقة شيطانية وتخمينى أن جهة لها مصلحة فى اعدام الشريطين او الاحتفاظ بهما هى التى فعلت تلك الفعلة غير الحضارية.. على كل فالشرائط الآن هناك محفوظة للتاريخ.. اما الادوات المكتبية الباقية فى عهدتى فقد بعثت بها الى امانة مجلس الوزراء والتى لم اتلق منها كلمة شكر على هذه الهدية!!

لجنة الإهرامات!!

ولم تكن تجربة لجنة الميثاق الوطنى هى الاخيرة.. فقد عملت مقرراً للجنة الاعلامية العليا لرئاسة الجمهورية، وهذه اخطرنى بها وزير الثقافة والاعلام المرحوم عمر الحاج موسى، قبل اعلانها.. وعند تكوينها ضمت : محمد سعيد معروف، احمد على بقادى الطاهر عوض الله، محمود ابو العزايم، الفاتح التجانى، محمد الحسن احمد، محمد الشيخ الفادنى، ابراهيم دقش توفيق اسحق، التيجانى الطيب ومحمد خوجلي صالحين «الاخير بوصفه مدير الاذاعة والذى قبله بوصفه مدير التلفزيون» مصطفى طه حسن، د. محمد حاج على وعبد القادر فوزى والاخيران كانا جديدين علينا جميعا فى اللجنة ذلك ان البقية كانوا على معرفة مسبقة وتامة ببعضهم.. وفى اول اجتماع لنا مع الوزير اخطرنا بأنه قد تنازل للجنة عن كل صلاحياته كوزير للاعلام ومعنى ذلك ان اللجنة طيلة فترة التعبئة لرئاسة الجمهورية ولحين تنصيب الرئيس هى المسئولة عن تسيير العمل الاعلامى فى اجهزة الاعلام وتوجيهه اليومى.

كان وكيل الوزارة آنذاك العميد «مهندس» عمر محمد سعيد القبانى، وقد اعتاد المجئ الى مكتبه ببزته العسكرية.. وقد علق احد اعضاء اللجنة ساخراً بأن اصراره على الزى العسكرى مقصود

للإيحاء بأنه مؤقت فى الموقع الذى يشغله .. واذكر ان نفس العضو سأل الوزير عن علاقة اللجنة بالوكيل، ولم يجب الوزير بأكثر من عبارة صغيرة هو وكيل لجنتكم مادام كان وكيلي كوزير..ولم نفهم شيئاً، لكنى سالت زميلى السائل عن سر انشغاله بالوكيل وعلاقته بنا.. فضحك واسر لى بأنه سمع عن غير قصد الوكيل وهو يعلق على اسماء اعضاء اللجنة بقوله : هو البلد دى ما فيها غير الاهرامات ديل؟.. وانفجرت ضاحكا ثم سألته ان كان ما قاله الوكيل هو الذم فى قالب المدح ام العكس، واجابنى فى حماسة بالطبع ان اغلبنا على الاقل لا يعجبه، وذلك واضح من السياق.. ولكنى اختلفت معه فى ان الرجل مهما كان ما قصد اليه فهو قد اعترف بأننا قمماً اعلامية... اهرامات!!

وبدأت اللجنة عملها بوضع مخطط ثابت وارتأت ان تجتمع يوميا فى العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بوازة الاعلام على ان تصدر تكليفات محددة وتثبت فى المحضر ثم يناقش تنفيذها ويراجع فى الاجتماع اللاحق.. واذكر انى اعتمدت فى كتابة المحضر على الاسلوب التلغرافى، وقد انتقد احد الاعضاء هذا الاسلوب فى احد الاجتماعات، وكان ردى عليه مثار ضحك سائر الاعضاء لأنى قصصت عليه انى مرة كنت مكلفا فى وزارة التربية والتعليم بسكرتارية لجنة فنية يتحدث اعضائها كثيرا! ويتحاورون اكثر وكنت انكب على تدوين كل ما يقال خوفا من المغالطة اللاحقةغير ان استاذنا هاشم ضيف الله وكان ضمن اعضاء اللجنة رأى كيف اتعذب لأنجز هذه المهمة اليومية العسيرة، فانتحى بى جانبا ونصحنى بأن هؤلاء القوم عادة لا يتذكرون ما قالوه وان مهمتى بسيطة جدا وهى ان اسمع ما يدور بتركيز ولا ادون شيئاً ثم اذهب لمنزلى او مكتبى وألخص فحوى الحوار ونتائجه ، وان ما اتذكره واكتبه هو الكلام

المفيد فعلا، وما عداه لغو، وسقط متاع. ثم اضاف اسمع نصحيتى .. دائماً اكتب ما تعتقد انه الصحيح من كل ما يقال وما سمعت.. واعتبرتها يومها دعابة..وهنا قال العضو الذى انتقد اختزال وقائع الاجتماع : اذا كان الامر كذلك. فأفضل الاختزال من ان تكتب ما تعتقد انت انه الصحيح.

وسار العمل فى اللجنة بطبيعة الحال على ما يرام.. كنا نحدد ما يذاع فى الراديو وما يعرض فى التلفاز من برامج سياسية، ونفرد للصحف ملاحظات عامة معينة حول الموضوع دون دخول فى التفاصيل . واشتركنا فعليا فى اعداد البرامج السياسية والتعليقات التى كنا نناقش فى اللجنة نقاطها ومحتواها.. واذكر جيدا ان «ابو العزايم» اقترح فكرة فقرة فى التلفزيون لماذا اقول نعم .. وحدد لها ثلاث دقائق، وبدأ هو شخصيا فى تنفيذها، وكان لأول مواطن بدأ به برامجه مفاجأة اذهلته.. فقد سأله لماذا تقول نعم؟ فأجابه ببساطة لأنى لم اجد سببا اقول به لا .. واسقط فى يد ابى العزايم! وحقيقة فيما يتعلق بعمل اللجنة لم يتدخل الوزير بصورة مباشرة او غير مباشرة لكنه كان يحضر شطراً من اجتماعاتنا مرة فى الاسبوع.. وبالطبع كنا نمده بصورة يومية من محضر جلساتنا ليكون فى الصورة.. وذات يوم دخل علينا فى الاجتماع ليقول ان لديه اقتراحا يترك لنا حرية الاخذ به او عدمه، وهو ان الوقت قد حان لتدخل الاذاعة والتلفزيون فى معركة رئاسة الجمهورية بالزغاريد و«الدلاليك».. وكان اقتراحه وجيهاً اذ كانت ايامها ايام الذروة فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وبالطبع لم تتدخل اللجنة فى تنفيذ الاقتراح وتركته لمديرى الجهازين باعتبار انهما ادرى بشعاب جهازيهما فيما يتعلق بالزغاريد والدلاليك..

وبعد الانتخابات واعلان نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية،

وتشكيل الحكومة الجديدة، اتفقنا فى اللجنة ان نختم عملنا بتقديم الوجوه الجديدة فى الوزارة عبر الراديو والتلفزيون ، واقتسمناهم فيما بيننا فكان نصيبى د. عون الشريف ود. بشير عبادى وعبد الرحمن عبد الله. وقابلت الثلاثة فى مكاتبهم فى وزارات الشئون الدينية والاوقاف والنقل والمواصلات ثم الخدمة العامة والاصلاح الادارى.. اعتذر الثانى بأنه يحتاج لبعض الوقت حتى يجمع خططه وتصوراته وبدأ لى متهرباً حين ذكر عرضا لى أنه لا يريد ان يتورط بقول اشياء ثم لا ينفذها، والاخير ايضا استمهلنى بعض الوقت حتى يئست منه وتركته للطاهر عوض الله ليلاحقه وقنعت بدكتور عون الشريف قاسم، وكان اول سؤال اوجهه له ان كان يعرف الرئيس نميرى شخصياً؟ فأجاب بالنفى.. فأردفت ولكنه رغم ذلك اختارك وزيراً ولكن لم اسأله عمن رشحه له بل بدأت السؤال البدهى وهو كيف يرى عمله وهو يتعامل مع المئذنة والجرس.. مع المسبحة والصليب فى نفس الوقت.. واشهد انه كان مستعداً للإجابة المقنعة.. واذكر انه استحسن سؤالى له عن كيفية الخروج بالجامع من كونه «مخزنا» تؤدى فيه صلوات خمس كل يوم ثم يقفل وتنتهى مهمة الامام فيه بخطبة الجمعة.. فأعطانى تصورا واضحا لرسالة المسجد كما يراها.. رسالة عصرية تعطى للدين محتواه الحديث وتجعل منه ثورة اجتماعية تخرجه من جموده وتصفيه من الشوائب والرواسب.. والغريب انى عندما سألته عن رأيه فى الكتب الصفراء.. لم يرفضها جملة وتفصيلا بل قال ان فيها اشياء تستحق وقفات وتأمل وانه بالامكان بعدها إستخراج اشياء غير «صفراء» من بطونها..

ويبدو ان تكوين لجنتنا قد اثار بعض الحساسية والجدل داخل اروقة وزارة الاعلام، وتهامس بعض اهلوها بأن معنى تكوين اللجنة هو عدم اعتراف بكفايات من فى الوزارة وسمع الوزير بالهمس

والتهامس، وحاصره باجتماعه بالعاملين فى الوزارة عندما تعدى الامر مرحلة الهمس لما يشبه الاستجواب العائم.. رد الوزير ببلاغة شديدة حين قال ان المتبع هو أن يستعين الناس عادة بخبراء اجانب، وانه فضل كسر هذه القاعدة واستعان بخبراء من الداخل.. من داخل السودان ولكن من خارج وزارة الاعلام لدعم الجهد والكفايات التى بداخلها. ثم عمد الى استعمال المثل القائل والحشاش يملأ شبكته ثم استدرك بأنه حتى تلك اللجنة ضمت مديرى الاذاعة والتلفاز، وهما من داخل الوزارة!!

وفيما بدا لى ان العاملين فى الوزارة تسامعوا بشئ، فلا دخان بلا نار.. ففى تلك الايام كانت هناك العديد من الوظائف العليا فى الوزارة شاغرة فى المجموعات الخامسة والسابعة، وقد طرح علينا الوزير - وقبل انفضاض لجنتنا - امر هذه الوظائف طالبا منا النصح المجرد، وذلك وللأمانة جاء عقب عرضه على عدد منا فى اللجنة تولى بعض هذه الوظائف واعتذرنا.. واذكر تماما انى رشحت الاستاذ معروف، ولما قابل الوزير اعتذر بأنه ينتوى ان يختتم حياته العملية كمعلم.. وتحدث الوزير مع «ابو العزايم» الذى رشحنى انا، ولما قابلت الوزير - ودون ان اعلم ما قاله له ابو العزايم رشحت له ابو العزائم، فأبدى ضيقا على غير عادته لكنه غلفه بعبارة مازحة : انتو حكايتكم شنو كلما اتصل بواحد يقوم بترشيح الآخر وهنا قلت له يا اخى نحن كلنا عندنا شغل، ما عدا زميلنا بقادى وكان بقادى فى ذلك الوقت قد فقد موقعه فى مركز الامم المتحدة الاعلامى بالخرطوم بعد ان تظلم منه للأمم المتحدة وزير الرى آنذاك «مرتضى احمد ابراهيم» نتيجة كتابته لمقال هاجم فيه انهيار بيارة مشروع السوكى.. فرجانى الوزير ان احث بقادى واقنعه بتقديم طلب عند اعلان الوظائف التى صغنا نحن كلجنة إعلانها المقتضب الذى كان

على النحو التالى :

ترغب وزارة الاعلام والثقافة فى ملء الوظائف الشاغرة التالية : مدير الاذاعة «المجموعة الخامسة» مدير الانباء «المجموعة الخامسة» مقرر اللجان «المجموعة السادسة» وظيفتان لمساعد مدير للإعلام فى المجموعة السابعة واقصى موعد لتقديم الطلبات ٣١ اكتوبر ١٩٧١.

ولكن واحدا من اعضاء اللجنة الاعلامية العليا لم يتقدم بطلب، واذكر انى كنت الح على الاخ بقادى ان يتقدم بطلب واخذته من يده وذهبنا لضابط شئون المستخدمين الذى استفز بقادى عندك شهادات؟ فخرج بقادى مغضبا ولامنى قائلاً :يا اخى هذه «مرمطة» لا داع لها! وهكذا قنعنا جميعنا بالاياب بعد ان ادينا مهمة شاقة وصفها بعض اللطفاء بأن المرحوم عمر الحاج موسى عمد لحيلة تشكيل اللجنة ليجمد الوكيل!!

ولجنة الانديـاح!!

اول ديسمبر ١٩٧١ اعلنت اول تشكيلة للمكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى نفس اليوم اعلن تشكيل السكرتارية الفنية للمؤتمر القومى التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى.. وجاء تشكيل السكرتارية الفنية كما يلى : على شمو - خليفة خوجلى - محمد سعيد معروف - الرائد مصطفى عبادى - الطيب حاج عطية - فضل الله محمد- اسماعيل حاج موسى - كمال بشير - ابراهيم دقش - سعد الشيخ - محمد الحسن احمد - الفاتح التجانى - المقدم اسماعيل وهبى - يوسف الشنبلى - محمد عثمان جودة - فاطمة عبد المحمود - آمال عباس - بخيتة امين.

ولفت انتباهى فى تشكيل السكرتارية الفنية ان معظم اعضائها من الاعلاميين لكنى لم استغرب ذلك لا لأن امين عام الاتحاد

الاشتراكى - وقتها الرائد مامون ابوزيد - له حاسة اعلامية ، ولكن لأن المرحلة تقتضى ذلك، فالاتحاد الاشتراكى وليد جديد يحتاج الى تعريف وتكثيف فى الاعلام عنه، ثم ان الاعلاميين مفترض فيهم ان يكونوا قادرين على الحركة والتأثير.

لم يكن الاعداد للمؤتمر التأسيسى سهلا ولا هينا، فقد اقتضانا ذلك جلسات طويلة واجتماعات اطول واشمل.. ووضع استراتيجيات وترتيبات شملت كل شئ.. وكنت طيلة فترة عملى في السكرتارية الفنية لصيقا بالاخ خليفة خوجلى اذ عملنا معا قبلا فى سكرتارية لجنة الميثاق الوطنى، واعتدنا على اسلوب عمل فيه تقارب وتفاهم، لهذا كان الجانب التنظيمى للإعداد للمؤتمر عند خليفة وقد استعنا فى مرحلة متقدمة بالاستاذ مصطفى عابدين - بتزكية منى - لمعرفتى بحبه للنظام والتنظيم وانهماكه فيما يوكل اليه من اعمال كبيرة.. ولا انسى اننا عندما بدأنا نتفاكر حول انعقاد المؤتمر ومايحتاجه من اعداد فنى للقاعة نفسها، تذكرنا الترجمة الفورية وبالطبع كان حتى ذلك الوقت اسم محجوب عمر باشرى هو اللامع فى المهنة.. ولكننا رأينا لابد من اقحام دماء جديدة فباشرى يستحيل ان يتحمل الترجمة لمؤتمر كبير كهذا وحده.. فكرنا في العم محمد عامر بشير فوراوى - رحمة الله عليه - ثم صرفنا عنه النظر لأن ابن اخته مصطفى عبادى لفت نظرنا الى عامل السن والقدرة على الاحتمال.. وعندها اوكلوا الى لصلتى القديمة بوزارة التربية ان ارشح شخصية.. تذكرت على الفور السر دوليب، وجاءنا السر بآخر هو حسين بيومى السايح.. ولما احتجنا لثالث قال لى مصطفى عابدين انه يزكى زميلا له فى شعبة الانجليزى بمدرسة الخرطوم الثانوية العليا.. واقترح علينا أن نمنحه فرصة فيما بعد.. اصبح مترجم الاتحاد الاشتراكى الأوحد ثم امينا لمجلس الشعب ثم وكيلا للامانة العامة لمجلس الوزراء فوزيراً

بها. الصدفة احياناً تكتشف الخامات وتخلق الرجال!!

رغم عملى فى سكرتارية المؤتمرمن الناحية الفنية، فقد حرصت على استخدام هويتى الصحفية فى عكس ما يدور فى المؤتمر .. ودونى الاوراق والوثائق والاعضاء، فقد كنت فى قلب المؤتمر، وافدت بالقطع من تجربتى السابقة فى سكرتارية لجنة الميثاق الوطنى وبدأت انشر حصيلة المؤتمر فى الرأى العام الاسبوعى وفى صفحتى النص. لقد كان المؤتمرتجمعا فريداً - فى تقديرى - فقد ساهم فيه ١٠٥٣ عضوا خلال ثمانية ايام بالحوار والرأى وهم يتدارسون مسودة الميثاق الوطنى بعد ان عكفت اللجنة التمهيدية للإتحاد الاشتراكى على تجديد صياغته ومعالمه الرئيسية بالاضافة للنظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى.. والمبادئ الموجهة للدستور.. كانت اللجنة التمهيدية تتكون من الرائد ابو القاسم هاشم، المرحوم د.جعفربخيت، وعثمان ابو القاسم، د. محيى الدين صابر، ود. منصور خالد والاستاذ المرحوم موسى المبارك..

وقد شاركت المؤتمر بالحضور وفود من الصومال، تنزانيا ،تونس مصر، ورمانيا، سوريا ،غينيا ، ليبيا ، يوغسلافيا والجزائر.

وبالطبع ليس هذا مجال سرد تفصيلى لحصيلة المؤتمر، لكن ايراد بعض الوقائع مفيد، واعنى بها تلك اللاصقة بذاكرتى حتى الآن...اذكره المرحوم جعفر بخيت وهو يدافع ويشرح صيغه الخمسين بالمائه تمثيل للعمال والمزارعين، قال من ناحية تاريخية المقصود منها التمثيل الحقيقى وليس بالوكالة.. اى من صفوفهم الغبشاء! والاستاذ محمد التوم التيجانى فى شرحه لعبارة «وطنية».. قال انها تأخذ مدلولها من ان الشخص الوطنى هو الذى يعمل لمصلحة البلد، والزعيم الوطنى ليس معناه الذى ينتمى الى السودان وانما

الذى يستهدف مصلحة السودان.. ونفيسة احمد الامين انفعلت عندما تقدم ميرغنى صالح «كتائب شباب» باقتراح لتخصيص امانة للمرأة بالاتحاد الاشتراكى.. وعلقت بأنه غريبا ان يأتى الاقتراح من رجل بينما فى القاعة عدد كبير من اعضاء اتحاد نساء السودان ثم اعلنت اعتراضها على الاقتراح جملة وتفصيلا!!.. اقول هذا الآن لأن امانة المرأة قامت فى الاتحاد الاشتراكى وكانت هى اول من تولاها!!

ولا انسى صمويل لوباى، فقد وقف عندما كثر النقاش حول تعبير الرأسمالية الوطنية.. تحمس الرجل وقال : الرأسمالية الوطنية اصلهم من وين؟ فأجاب على نفسه : ما من البلد دى!!... وتشبيه لدكتور سعيد محمد احمد المهدى عند مناقشة القطاع العام وقفت عنده، فقد استدل بمصابيح السيارة عند تناوله للقطاع العام اذ قال انه مثل راكب السيارة يرى مصابيح السيارة القادمة ولكنه لا يرى مصابيح السيارة التي يقودها، وافصح بأنه لا يقول ذلك إدانة للقطاع العام بالمعنى المفهوم ولكنها اشارة الى انه غير مدرك لعيوبه بينما يفكر فى او يتسقط عيوب القطاع الآخر الخاص وعن القطاع العام دافع كل من محمد البشير الوقيع ودكتور عبد السلام عبد المنعم ركز الاول على انه مهما وضح من اخطاء فى القطاع العام فذلك ليس معناه ان الخلل فى القطاع العام وانما فى اشياء اخرى داخله تصحيحها ليس مستحيلا.. وقال الثانى ان ربط القطاع العام ككل بتجربة التأميمات والمصادرة التى تمت فى مرحلة من مراحل الثورة، خطأ اساسى واكد ان بعض الفشل او القصور فى قطاع كبير كهذا امر متوقع.. وقد اورد بعض المتحدثين ان عقلية الموظف والتفكير البيروقراطى داء من ادواء القطاع العام بينما فى القطاع الخاص يهتم العاملون لأن تفكيرهم فى المقام الاول مربوط باحساس بأن النجاح يخصهم شخصيا والفشل محسوب عليهم شخصيا.. وقد

تدخل الرئيس فى جزء من الحوار منبها الى ان السكة حديد ومشروع الجزيرة وهما من اعمدة الاقتصاد السودانى، كلاهما قطاع عام!! انتهى الحوار الى ان لكل دوره ومجاله ولا يتناقض وجودهما معا ما دامت الحدود والفواصل والضوابط واضحة.

وحول تعبير يسار ويمين دار حوار مكثف فى محاولة للتعريف..ووضح لى ان اللفظة مفهومة عندنا خطأ لأن اليمين او الرجعية ليست اشخاصا بعينهم - إلا فى النادر - لكن فى صفوف الشعب فإن اليمين او الرجعية مفاهيم اكثر منها اشخاص!! المهم ان خلاصة ما قيل حول الموضوع ان الثورة فى السودان جزء من اليسار العالمى وكل مواقفها مواقف نضال.. فاليسار فى نظر عضو اللجنة التمهيدية أحمد عبد الحليم هو الجهات التى تقف مع التقدم.. وقال بالحرف : " ثورة مايو لو لم تكن يسارا لما كانت ثورة مايو بيد أنه شرح بأن اليسار (العميل) المشار إليه فى الميثاق هو جزء من اليسار خرج عن التيار الصحى المعافى..!!

وأتذكر تماما أن الدكتور أحمد عبد العزيز كان العضو الوحيد الذى أبدى تخوفا من مراكز القوى.. استشهد بأن ٢٦ طبيبا فقط من قبل عزلوا ٦٨٢ طبيبا عن الجمعية الطبية باسم الرجعية وعدم التقدمية ! كما أذكر كيف اشعلت حاجة كاشف بدرى قنبلة الشخطة و الهياج لدى الراسمالية الوطنية حين قالت أن الإرتباط بالرأسمالية الوطنية إنما هو إرتباط " مرحلى".. فقام سعد أبو العلا وبدأ حديثه : الى كل المتشككين فى المجال الخاص و المنتفعين بالإشتراكية و مدعى الإشتراكية و اللاهين عن أداء واجبهم والذين صمت آذانهم عن سماع ناقوس الخطر و غشيت أبصارهم عن رؤية النور الأحمر" وختم حديثه بعد كل هذا التقديم بأن العناية الالهية التى و قفت بجانب السودان ستظل تسهر عليه ! ود. خليل عثمان أيضا كان غير

سعيد بتحديد عبارة الرأسمالية الوطنية (غير المرتبطة بالإستعمار).. فقال لماذا الصاق (غير المرتبطة) بالرأسمالية وحدها .. لماذا لاتقولوا أيضا عبارة عمال غير مرتبطين و مثقفين غير مرتبطين بالإستعمار!!

وثمة ملاحظة لفتت نظرى فى المؤتمر و هى أن الوزراء لم يكن لهم وضع مميز فى القاعة سوى أعضاء اللجنة التمهيدية.. فعبد الرحمن رقم ٦٨٣ كان يجلس بين علوية حمدان (عمال) وتوفيق اسحق (مثقفين).. ود.عون الشريف قاسم رقم ٨٠٤ كان يجلس بين سالم قسم الله (عمال) وعثمان أورتشى (رأسمالية وطنية).. عمر الحاج موسى رقم ٦٥٠ كان بين حسن بكراوى (عمال) ومحمد الحسن احمد (رجل مطافئ).. أحمد سليمان رقم ٦٥٧ كان بين الباقر عبد القادر (الزراعيين) ودكتور على مفتى (مثقفين) أما اللواء الباقر رقم ٦٧٠ فقد كان الوحيد الذى يجلس فى غير المكان المخصص له !! ومن المصادفات الطريفة أن جاء جلوس كل من أحمد زبير رشيد و عبد الكريم المهدى و أحمد عبد الله عثمان و اللواء مصطفى عثمان، بجوار بعضهم إذ التقوا فى هذا المؤتمر معا لأول مرة بعد ٢٢ عاما حيث كان اللواء مصطفى عثمان " ألفة " فصلهم فى المرحلة الثانوية!!

وبانتهاء المؤتمر ، كان علينا فى السكرتارية الفنية عبء الفراغ من الوثائق بالصورة الجديدة .. خاصة وأن معظم أعضاء السكرتارية قد تحولوا الى مقاعد الأعضاء أثناء المؤتمر.. ولم ينس الأمين العام للإتحاد الإشتراكى أن يقيم حفلا تكريميا بحدائق الإتحاد أواخر شهر يناير للذين أسهموا فى التحضير للمؤتمر التأسيسى وقدموا لنا شهادة شكر و تقدير مبروزة وقد تولى مهمة تسليم الشهادات السيد مكاوى مصطفى .. لحظتها اقترح أمين عابدون (مدير تنفيذى

الاتحاد) آنذاك ان يكون الذين تم تكريمهم «وعددهم ثمانية عشر»، طلائع العضوية فى الاتحاد الاشتراكى السودانى غير ان احد الحاضرين من اعضاء اللجنة التمهيدية افاد بأن ذلك الحق لا يملكه إلا المكتب السياسى لكن من الممكن اعتبار تلك الشهادات تزكية مقبولة.. وقلبت الشهادة ووقفت فى الجزء القائل منها : ونأمل بإذن الله ان نرى لما بدأناه هنا ابعاداً ممتدة وآثاراً مندّاحة على اتساع هذا القطر..

وقد علق احد الذين اطلعوا على هذه الفقرة بأن كلمة «مندّاحة» هذه غير شعبية ومفترض فى الاتحاد الاشتراكى أن يكون تنظيما شعبيا!!

فى المسألة الإعلامية ...لجنة قيد الصحفيين؛

أعلنت لجنة قيد الصحفيين عن نفسها برئاسة القاضى محمد الحسن الطيب عضوية الاستاذ قيلى احمد عمر وعبد الله عمر (الداخلية) ويتناوب معه آخر اسمه معاوية.. ويتولى السكرتارية يحى الشريف من وزارة الاعلام، وقالوا إن جواز المرور للعمل فى الصحافة او حيازة لقب صحفى رهين باجازة اللجنة للمتقدم وتسليمه شهادة بذلك.. وتقدمت مثلى مثل غيرى.ملأت الاورنيك المخصص، وظللت انتظر خبر اجازتى، وهو ما لم يقع الى ان توفى الله اللجنة. فقد اعتادت اللجنة ان تنشر وتذيع بالقطارة ثلاثة او اربعة اسماء مجازة عقب كل اجتماع لها... وطوت اللجنة اوراقها مؤخراً تاركة اياى بدون اعتراف، واقول بالصدق كله إنى دهشت لأنها اجازت تقريبا كل من تقدم لها وفيهم اسماء لم اسمع بها فى عالم الصحافة فى ذلك الزمان «مع كل الاحترام» مثل حسن محمد الحسن، ميرغنى مكى، فتح الرحمن محمد الحسن وفاطمة القدال..

وظللت ابحث عن الاسباب.. كان سكرتير اللجنةيتحرج ويذكر لى عبارات افهم منها ان هناك معلومات ناقصة عن شخصى.. «اية معلومات يا ترى؟» ورئيس اللجنة نفسه - كان عضوا فى لجنة الميثاق الوطنى - اقابله يوميا، وذات مرة لمح لى ان تأخير موضوعى راجع الى تقرير آخر طلبته اللجنة من الامن.. والمضحك ان اللجنة كانت تستأنس برأى بعض العاملين او الذين كانوا يمتون للحقل الصحفى بصلة، ويبدو انهم فيما يتعلق بى استأنسوا برأى بعض الذين يجيدون التلفيق والتأليف.. كنت انتفض غضبا وانا اسمع مؤخراً جداً ان احدهم تطوع وقال انى قبل مايو كنت اصدر كل مقال اكتبه بعبارة ابى ازهرى!! وكأن هذا لا يمكن ان يصدقه من يعرف صحافة بمليم، ودار الوثائق لم تغلق ابوابها وفى اضابيرها كل الصحف القديمة.. ولكن من يسأل؟ من يستقصى؟ وصعقت كيف يمكن ان يقال مثل هذا الهراء ويؤخذ به تسليما.. لو ان ذلك حدث لما غضبت!! وثانية الاثافى ان آخر افضى للجنة بسر ظنه رهيبا - فقال إن المرحوم اسماعيل الازهرى - رئيس مجلس السيادة قبل مايو ورئيس الحزب الوطنى الاتحادى - كان يبدأ يومه عادة بسؤال سكرتيره الصحفى حسان سعد الدين : ولدنا ابراهيم كاتب ايه النهار ده؟.. وانا لست طرفا فى هذا لأنى لم اكن احضره، ولا استغربه على كل حال.. ولكن الذين روجوا له كانوا يبنونه على علاقة المصاهرة التى تجمعنى بعائلة المرحوم الازهرى.. اما ثالثة الاثافى فهى تقرير الامن الوارد عنى.. كتبوا يقولون انى لم ابد معاداة للنظام حتى الآن وانى لا اتحرك اذا لم تمس مصلحتى!!.. هل لاحظتم طريقة الصياغة وانتقاء الالفاظ «السيكولوجية»؟؟ .. ثم ما يدهشنى حتى اللحظة هو اصرار اللجنة نفسها للكتابة للأمن مجدداً ليبدى وجهة نظره فى شخصى.. ولكن الامن اثر الصمت وتعليق الموضوع.. بيد انى لست

آسفا على عدم منحى شهادة القيد فقد صفعت اللجنة والذين تربصوا بى بأن ظللت نشط القلم لأنى موقن بأن الصحفى الحق لا يحتاج لاجازة من احد.. وقناعتى ان الصحفى - إذا لم يخلق صحافيا - فإن القانون لا يجعل منه صحافيا، واذا لم يكن ممارسا للعمل الصحفى فان شهادة مطبوعة لن تجعل منه كاتبا صحفيا بالعافية.. واذكر تماما ان الاستاذ قيلى احمد عمر - عضو لجنة القيد - قابلنى مرة فى اروقة وزارة الاعلام، وانتحيت به جانبا فسألته عن القصة. وآثر الرجل ان يقول لى بأنه ظل دوما معجبا بجرأة قلمى وزودنى ببعض النصح، ولم يشأ ان يجيب على تساؤلى الاصلى!! وعمر الحاج موسى - الله يرحمه - ذكرتها له مرة فقال لى: تعمل بيها ايه؟ فى زول منعك تكتب؟؟

وتبقى الحقيقة، لأن الزبد يذهب جفاء، ترى اين عشرات الاسماء التى اجازتها اللجنة؟ اين هى الآن؟

والميكروفون.. المر...!!

لى خبرة بالعمل الاذاعى بعضه بالدراسة وبعضه بالمران، غير ان تعاملى مع راديو امدرمان كان نادراً وشحيحا.. وما اقبلت على التعامل معه إلا بعد دعوة شخصية من الاخ الزميل عبد الواحد عبد الله يوسف الذى اختير فى اول عهد عمر الحاج موسى بوزارة الاعلام والثقافة مديراً عاماً للإذاعة وكان قبلها محاضراً فى معهد الدراسات الاضافية بجامعة الخرطوم.. ولم اكن اعلم ان مجئ عبد الواحد للراديو كان من بين فصوله ان اكون معه.. وبصراحة ترددت وفضلت ان اظل متعاونا، لكن الوزير استدعانى ذات يوم لينقل لى رغبته هو فى المقام الاول ان اكون لعبد الواحد بمثابة هارون لموسى.. اذكر انى ضحكت، فاستخبث الوزير الضحكة كما دعته للإفصاح قال لى ان

عبد الواحد شاب مقتدر وكفء ما فى ذلك شك، وعلى تلك الاسس كان اختياره فى تلك المرحلة الصعبة لإدارة الاذاعة غير انه بالمقابل رجل اكاديمى لم يجرب العمل فى دواوين الحكومة وبالتالى قد تفوت عليه فائتة خاصة فى مجال الاعلام المتشعب الدروب والتى يمكن ان يتوه فى بعضها .. وقبلت التبرير لكنى رفضت ان يكون لى المنصب الاستشارى الذى يريده لى الوزير وفضلت ان اقصر علاقتى بالاذاعة على معاونة مديرها الجديد كصديق.. وفوجئت بعد يومين بخطاب بقول بأنى سأعمل منذ الصبح فى وزارة التعاون وتنمية الريف على ان اتفرغ للإذاعة بعد الحادية عشرة صباحا..وقصدت الاذاعة لأجد مديرها قد اخطر من فيها بأنه قد استعان بى لأتولى الجانب السياسى فى الاذاعة.. وبعد ذلك تطاردت المفاجآت.

اول رد فعل كان من داخل الاذاعة نفسها.. فقد نقل لى الاخ عيساوى - وكان وقتها رئيساً لأحد الاقسام - ان اتحاد المذيعين - او العاملين فى الاذاعة - لا اذكر بالضبط بزعامة اسم لم أسمع به قبلا و بالتالى لا أعرفه دعا لإجتماع طارئ و عاجل فى أحد الإستديوهات، وأنهم هناك فعلا و جدول الأعمال فيه بند واحد هو أنهم يعرفون أن قرار تعيين مدير للإذاعة قرار سياسى، لكنهم يريدون أن يعرفوا صفتى أنا .. ولم أهتم بنتائج الإجتماع،،و لا أعرفها حتى اليوم غير إنى تعمدت أن أذكر لبعض الذين أعرفهم من قبل فى الإذاعة أن التساؤل مضحك، فقد سبق ومنذ قيام ثورة مايو فى ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩ أن ظهر فى جهازى الراديو و التلفزيون معا من كان معروفا بأنه المشرف السياسى أو الموجه السياسى، وعنده مكتب فى الإذاعة ومكتب فى التلفزيون وآخر فى رئاسة الوزارة... وأنا ليس لى حتى مكتب ، فقد كنت أقاسم المدير

مكتبه .. بل أكثر من ذلك ليس لى صلة مطلقا بالإدارة ولاهيمنة على سير الأمور فى الجهاز "فلماذا التساؤل الآن ، بينما لم يبرز هذا التساؤل قبلا ؟؟

أما ما فوجئت به شخصيا فهو العددية الهائلة من الجامعيين فى قسمى الأخبار والشئون السياسية طاقة معطلة وغير مستثمرة ..قالوا لى ببساطة إنهم جاءوا من المدرجات رأسا الى الاذاعة، لم يدربهم أحد ولم يحاول انسان ان يعلمهم او حتى يخطرهم ماذا يفعلون.. وبما ان توجيه الوزير كان توسيع قاعدة المشاركة من قبل المثقفين دون تمييز فى برامج الاذاعة، فقد ذهلت ان اجد التعاون مع القسم السياسى كان قاصراً على جهة واحدة بالتحديد احدى الصحف الاسبوعية وليس ذلك وحسب بل، وكانت عربة «البولمان» التابعة للإذاعة تقصدهم يوميا لاحضار التعليقات.. وبالطبع اوقفت هذه البدعة، واجرينا اتصالات بعديد من المثقفين والاعلاميين للتعاون مع الاذاعة وقد قبلوا مما اتسعت معه دائرة المشاركة.. لم ينقفل الباب فى وجه احد بل ظل مفتوحا امام الجميع دون تمييز او تصنيف، وفى محاولة مع هذا طلبت من الاخوة الجامعيين الجدد بالاذاعة ان يحاولوا المشاركة على الاقل بكتابة التعليقات السياسية.. كنت اريهم عمليا كيف يمكن ان يتم التعليق على خبر معين او حدث معين نستخلصه من الاحداث والاخبار اليومية دون « تطبيل » اذ جرب بعضهم وتعثر البعض الآخر.. فكنت كثيرا ما اضطر لكتابة التعليق امامهم بنفسى بعد ان انتظرهم سحابة النهار كلها فلا يأتون بشئ أو يكون ما كتبوا محتاجا لمعالجات وإضافات.. واستمر الحال هكذا: كتاب ومعلقون جدد استقطبناهم بالاضافة للذين كانوا اساسا يتعاونون، ومحاولة الاستفادة من الكادر المهمل من جيش الجامعيين داخل الاذاعة .. لكن المحاولة لم يكتب لها التوفيق بحال..

رد الفعل الثانى بدأ فى إتجاهين : فقد ركز نائب مدير الاذاعة حينها «عبد الله الشيخ» على برنامجى الذى كنت اتولاه اصلا في الاذاعة «الشئون العربية فى الصحافة العالمية» والذى يشتمل على ما ينشر عن السودان بوجه خاص... واعترف انى كنت متأثراً فى ترجمته واعداده بطريقة البريطان التى علمونى لها، وهى تعتمد على اعطاء الحقائق دون تدخل مباشر او تأثير من معد البرنامج.. وهنا وجد نائب المدير ضالته فكتب لمدير الاذاعة تقريراً عن احدى الحلقات وصفها بأنها ينبغى أن تذاع من راديو القدس اورشليم او اذاعة البى بى سي القسم الخارجى لا من اذاعة امدرمان وقال إنه خلو من اى تعليق وإنه وإنه.. كان ذلك التقرير الذى حوّله لى المدير بالطبع تقريراً مقصود به ابداء رأى «مغلف» في شخصي.. وفهمت بالطبع بماذا كانوا يريدون ان يلوّحوا.. ولم اهتم!!

الاتجاه الثانى في الداخل كان تخريبيا بحتا من الجهة المتضررة من ظهورى فى الاذاعة.. خاصة وانها بدأت تروج بأنى المدير الظل.. وشائعات ملأت الجو بعضها مضحك حيث نشروا ان عبد الواحد مفروض علي وزير الاعلام من مجلس قيادة الثورة ولهذا لجأ الوزير لإحضارى معه، وشائعة اخري تعارض هذه بالمنطق اذ قالوا ان المدير وانا جيئ بنا لمحو آثار الوزير السابق فى الاذاعة ووسط هذا الجو المشحون بالشائعات والتخمينات الهوائية اكتشفت فيما بعد أن كل التعليقات التى كنت اعدها قد اختفت من الملف، وأجرينا تحقيقا قام بعده المدير باصدار بعض التنقلات الداخلية.. وكان ما اذهلنا فى النهاية أن ملف التعليقات كله اختفي.. وعرفنا الجهة التى سرقته لكن كان يعوزنا الدليل المادي طبعا.. وقد نبهنا ذلك الحدث الى ان نعمل فى حذر شديد وبعيون مفتوحة اكثر إذ ثبت أن حسن النوايا واخذ الناس بالثقة نتائجه عكسية..

وانكشف النقاب عن رد الفعل الداخلى عندما ظهر رد الفعل الخارجي بالمفضوح، في جريدة «اخبار الاسبوع» التى افردت صفحتين كاملتين بالأبناط العريضة تدق فيهما ناقوس الخطر وتستنفر اساليب التحريض فى غيرما ذكاء.. «الرجعية تسلقت واحتوت اخطر جهاز.. الاذاعة» وسباب، سباب.. وهتار رخيص، ومهاترة بالمفتوح ان فلان الفلانى - الذي هو انا - استلم الاذاعة، الرجل الرجعى بالاصل وبالموقف «يا سبحان الله!» والذى اساء لبابكر عوض الله المناضل الشريف «كذا!!» وعدو الطبقة العاملة «تصوروا..» وربيب الاستعمار وعميل الامبريالية ورضيع الثقافة الغربية.. ولم يبق لهم الا ان يقولوا عدو الانسانية جمعاء وعدو ثورة الشعب الذي يجب ان يدق عنقه فى الحال لخيانته وعمالته وعدائه للنظام..

لقد وضحت اللعبة بالنسبة لى.. خاصة وان الذى ذيل المقال بتوقيعه الكريم معروف عندى.. فكل اناء بما فيه ينضح.. نعم هو المناضل وهو الشريف الاوحد، وهو ورفاقه نصراء الثورة ومفجريها وحماة النظام، الثورة ملكهم.. جاءوا بها هم.. ومن عداهم.. من ليس معهم رجعي وعميل.. هم الفقراء والمناضلون.. والأمميون طبعا ومن عداهم والبقية الباقية للجحيم.. فهم الصفوة، وهم القادة ، وهم ركائز الثورة حداة ركبها.. النظاف العفاف.. اصحاب الفكر التقدمي المتقدم والنظرية العلمية الديالكتيكية القادمة من ارض الشرفاء والثوار... ومن ليس بينهم، من لم ينخرط فى صفوفهم متخلف ورجعى وبرجوازى ومن كان معهم يوما وتركهم خائر ورخو ومتهالك.. وربما متسلق ونفعى ومتسلل.. «هل بقى شئ فى القاموس؟».. المهم انى قابلت الاخ المرحوم عمر الحاج موسى.. وجدته يبتسم عندما دخلت عليه.. وكنت غاضبا.. قلت له : امن

اجل هذا طلبت مني ان اعمل فى الاذاعة؟ لنشتم و... وقاطعنى بأن الذى اختار العمل العام سبيلا عليه الا ينتظر الاوسمة والنياشين.. فهناك ضريبة للعمل العام يتحملها الشخص.. وركز على ان الانسان متى ما كشف له الذين يتصيدونه عن «اسلحتهم» فعليه ان يتحرك هو بسلاح مماثل او بسلاح اقوى.. ثم قال لي بالحرف : يا اخي إنت تقتحم محل كان محتكر.. وتجيب آخرين، تتوقع ايه؟ وخرجت من عند الاخ عمر وفي رأسى افكار شتى.. واول ما فعلته تاني يوم ان طلبت من الاخ حسن البحر وكان المسئول عن حسابات الاذاعة ان يعد كشفا بما تقاضاه كاتب المقال ورفاقه منذ قيام الثورة وحتي ذلك التاريخ.. واستلمت الكشف الرهيب الذى حمل ارقاما اذهلتنى.. اعطيت مدير الاذاعة نسخته الاصلية بعد ان قمت بتصويرها، وقد حمل المدير النسخة بنفسه للوزير الذى وضعها في درج مكتبه.. وانتظر ..

فى هذا الاثناء قابلت الاستاذ المرحوم عوض برير صاحب «اخبار الاسبوع» وهو صديق.. وقد كنت اعاونه كثيرا عندما انشأ صحيفته تلك... كان مفلسا.. كان يستكتبنى ويأتي الى فى مكتب النشر ورئاسة وزارة التربية احيانا هو واحيانا الاستاذ الريفي واحيانا معا ليأخذا منى المقالات. ولا اتقاضى مليما على ما ظللت اكتبه.. ووقتها لم يتم تمليك الصحيفة بالعلن او السر للحزب الشيوعى .. وبادر الاستاذ عوض برير «عليه رحمة الله» باعتذار شديد اللهجة لما اصابنى به المقال الذي نشر.. وانتقدته رغم ذلك.. هل انتهت قضايا الثورة؟ هل انا بهذه الاهمية التي تفردون صفحة كاملة لشتمى؟.. وقد وافقنى بأنه انتقد كاتب المقال بنفس هذا المنطق، واسر لى بأن نفس ذلك الشخص قد اعد مقالا ثانيا اوقفه هو شخصيا اذكر جيدا - وانا لا اتجنى على الاموات - ان عنوانه كما قال لى «ادخلوا

جحا ، فأدخل حماره » وعرفت منه فحوى المقال وضحكت!!

ونقلت ما دار بيني وبين عوض برير لوزير الاعلام الذى ضحك بتلذذ.. وقال لى : اهنئك..فما كنت اتصورك بهذه الخطورة التى تجعل صحيفة الحزب الشيوعي تهاجمك بمقال طويل، ثم عمد الى مهاتفة عمر مصطفى المكى رئيس تحرير اخبار الاسبوع بحضورى.. ونقل له عدم ارتياحه لما نشر وانه يتصور ان المشكلة اساسا هى ان دعم خزينة الحزب من خزينة الاذاعة قد انخفض بدرجة ملحوظة.. ويبدو أن عمر مصطفى حاول ألا يفهم لأن الوزير اخطره بأن في درجه كشف بالارقام بالمكافآت التى كان يتقاضاها كتاب اخبار الاسبوع من خزينة الاذاعة منذ قيام الثورة.. وامامه كشف آخر بهبوط تلك الارقام بعد ظهوري فى الاذاعة.. مما يعطى مؤشراً واضحا بأن ناس اخبار الاسبوع فى حالة غضب وكان نتيجته هذه المهاجمة الشخصية.. ولا ادرى ماذا كان يقول الطرف الثاني لأنى لا اسمعه لكن المؤكد ان المرحوم عمر الحاج موسى قال له انهم اذا تمادوا فى هذا الاسلوب، فإنه سيكون مضطراً لنشر القائمتين فى جريدة اخرى - الصحف ايامها لم تؤمم بعد -.. وبدون تعليق !!

وخرجت من عند الوزير وفى اذنى كلماته. «يا جماعة اشتغلوا سياسة شوية».. ولكن الاذاعة وقتها ما كان يجدي فيها شوية شغل سياسي.. كانت بحاجة الى عمل كبير وحاسم، لكن اخانا عبد الواحد «مديرها » فى آخر الامر وصل به الضيق حد التفكير فى العودة الى الجامعة.. كنت اناقشه فى ان نصمد معا قليلاً لكنه فى النهاية قرر العودة.. وخرجت انا معه!!.. ومع ذلك ظللت اتعاون مع الاذاعة فى حدود.. فقد كنت حتى خروجي اعد برنامج الشئون العربية فى الصحافة العالمية دون مقابل، كجزء من عملى.. وقد تفضل الاخوة في الاذاعة وطلبوا منى الاستمرار فيه كمتعاون.. وجددوا رغبتهم

في الدورة الاذاعـيـة الجديدة في يناير ١٩٧١ كتب لى نائب مـدير الاذاعة معاوية حسن فضل الله خطابا بأنه قد تقرر استمراري فى البرنامج مع كلمات اشادة طيبات.. وبعد عشرة ايام تلقيت خطابا آخر من نائب المدير الثانى «عبد الله الشيخ» يخطرنى فيه بأنه قد تقرر عدم اسناد البرنامج لى وتعجبت، واتصلت بالاخ صالحين - مدير الاذاعة بالوكالة - وقصصت عليه الحكاية... ونقلت له قرارى بنفض يدى من التعامل مع الاذاعة. واكدت له اني ما قصدت الاذاعة وانما هي التى دعتني، وانه لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.. وحتي عندئذ فالذى بينى وبين دار الاذاعة خراب!!

كـلام الجرايـد !!

العمل الصحفى في دمى.. وانا مدين فيه لكثيرين تعلمت منهم وعنهم، ومدين له شخصيا كفن اعلامى، وقد ظل تعاملي مع العمل الصحفى علي اساس انه فن وموهبة، ويبدو ان عشقى له جعلنى اقرر سلفا ان اظل محتفظا بمسافة مهنية ومكانية بينى وبينه، فلم اتفرغ له او امتهنه، والفترة الوحيدة التى تفرغت فيها كانت عملى بمكتب النشر «دار النشر التربوي الآن» رغم انها ساعدتني على الانغماس ليلا فى مهنة المتاعب ابان عملى شبه المتفرغ في جريدة «الزمان».

تعاملت مع عدة صحف وتعاونت مع عديد من الصحافيين.. الصراحة «عبد الله رجب» والصراحة الجديدة «محمود ابو العزايم» والزمان «عبد العزيز حسن» والسودان الجديد «فضل بشير»والصحافة «عبد الرحمن مختار» والاضواء «محمد الحسن احمد» والثورة «محمد الخليفة طه الريفى».. كل هذا قبل ثورة مايو بالطبع.. وبعد مايو والتأميم كانت الصحافة «محمد الحسن احمد» ثم الايام «الفاتح التيجانى» والرأى العام الاسبوعى«محمد سعيد محمد الحسن» قبل ان تحال للمعاش، ثم الصحافة «فضل الله محمد».. اما لماذا الصحافة ثم الايام ثم الصحافة فوراؤها حكايا وخفايا.. فقد جددت المشوار الصحفى بعد مايو مع جريدة «الصحافة» وجمال محمد احمد على رأسها وجاء محمد الحسن احمد وبدأ يخطط للخروج بالصحيفة من مرحلة «التابلويد» الحجم الصغير للقديم الى الحجم الحالى.. وكنت اشارك بالرأى والمشورة واشترك فى التخطيط الفعلى لإصدار الصحافة فى شكلها الجديد..كانت سهراتنا تتصل وتتواصل فى نمرة «٢» فى المكتب الذى كان الاستاذ جمال حمد احمد قد اختاره بعيداً عن ضجيج المطبعة وصخب الماكينات ومكاتب التحرير.. كنا هناك محمد الحسن وشريف وابو العزايم

وشخصى، وينضم لنا من وقت لآخر آخرون يتجددون.. كان رأيى ان الصفحة الاخيرة فى اهمية الصفحة الاولى وكان واضحاً ان هناك ثلاثة مدارس بيننا.. مدرسة اولاد امين ومدرسة الملاخ ومدرسة تجمع بين الاثنين، ولم يكن ذلك محل خلاف بل كان الخلاف حول إيكال الصفحة الاخيرة لشخص واحد، كان رأيى ان شخصا واحداً مهما اوتى من المقدرة والموهبة والقوة يستحيل ان يقدم عملا ناجحا كل صباح، لكن ديموقراطية الحوار اقتضت ان نتفق على ان نجرب عمليا، على ان نقوم التجربة بعد خمسين يوما.. ومضى شهران لكن استمر الحال فامتنعت عن التعاون فى هدوء.. الي ان كان يوم ان نودى علينا لنجتمع فى دار الاتحاد الاشتراكي كسكرتارية للمؤتمر التأسيسى.. فى الاجتماع قال الفاتح التيجانى - وكان رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير في دار الايام - لماذالا تكتب هذه الايام؟؟ واجبت عليه بابتسامة فسألنى رأيى في صفحتهم الاخيرة وكانت الايام فى الحجم التقليدى «التابلويد»، ثم وجه لى دعوة مفتوحة لأعد صفحة اخيرة ليوم الجمعة - بوصفه يوم العطلة الاسبوعية واليوم لا تصدر فيه الجريدة الثانية «الصحافة»- .. واتفقت معه علي ان اعد صفحة واحدة وحسب كأنموذج دون ان يظهر اسمى،وقلت انني لازلت بقلبى مع اهل «الصحافة» فأشار من طرف خفى الى ان اكون معه هو بسيفى فاشترط عليه ان يتم ذلك عقب اصدار اول صفحة اخيرة من اعدادى وبعد ان استجمع رجع الصدي وقبل بذلك، لكنه اخلف فقد نشر اسمى فى صدر الصفحة الاخيرة. وهكذا اصبح لزاما على ان استمر في «الايام» حتى اوقفت بعد خروج الزميل الفاتح التيجانى منها..

أول تجربة قاسية لى بعد مايو مع المسئولين كانت فى «الصحافة».. كتبت فى العاشر من اكتوبر ١٩٧٠ مقالة قصيرة عن

تجربة قلت فيها إن طفلا عمره عام واحد اخذ حقنة التطعيم ضد الكوليرا فى مصحة بامدرمان، ولأن الحقنة لم تكن معقمة فقد اصيب بمضاعفات عنيفة ادت الى جراحة وعذاب كان يمكن تفاديه.. ولم اكن اتصور ان في هذا ما يغضب وزير الصحة ويعتبره تحرشا شخصيا به اذا جاء رده فى اليوم الثاني متوعدا ومهوشا : وصفنى بيانه بأنى قد تهكمت علي وزارة الصحة والمسئولين والعاملين فيها وان اسلوبى في تناول الموضوع لا يليق ولا يرقى والجهد المبذول من قبل الوزارة فى تطوير ورفع الخدمات الطبية وتحسينها.. وبالحرف جاء ما يلى : إن المقال ملئ بالتشويش والتعريض بالجهد والتقليل من شأنه وتحقير العاملين فى هذا الحقل الانساني الهام الذى يضطلع بدور بارز فى هذا العهد الاشتراكى الميمون.. وبيان وزارة الصحة رقم وص / م و ص /١/ص/٦ طويل جداً احزنني فعلا، فأنا اوردت حادثة وقعت امام عينى وسببها الاهمال.. فهل هناك معنى لما اتى به البيان من تهريج وزج بعبارة العهد الاشتراكى الميمون، واين التحقير للعاملين فيما كتبت؟.. ولم يكن البيان كافيا فيما يبدو، فقد اتصل الوزير هاتفيا برئيس التحرير والذى افحم الوزير بأن الرد وقد نشر، وانه كان يتمنى لو ان الوزارة سألت عن المركز الصحى لتتحقق بدلاً من الاسترسال فى العبارات الانشائية وملاحقة كاتب المقال!!.. هكذا كان بعض الوزراء يؤذيهم النقد البانى..

فى «الايام» خاطبت ذات مرة ضمن صفحة «هوامش بقلم الرصاص» التى كنت اكتبها مرة في الاسبوع ، خاطبت السيد الرئيس في مربع صغير ان يغشى وهو فى طريقه لحضور عيد الانتاج فى القضارف، مدينة السوكى التى ترجم اهلوها العون الذاتى الى واقع ملموس، وطلبت منه ان يفتح المنشآت التى شيدوها.. ولم ابدأ مخاطبتى له بالعبارات التقليدية فالعنوان كان كافيا وهو «يا سيادة

الرئيس» فى صلب المخاطبة قلت له بالسودانى يا جعفر نميرى.. واتصل علي الفور بعض الذين حوله بالمرحوم عمر الحاج موسى وبدار الايام، ولم اكن اعرف سوى من السيد عبد الله الحسن الخضر - وكان وزيراً - فقد قال لى إن الوزير الفلانى ثائر على طريقة مخاطبتك للرئيس وفهمت منه انه قال اني خاطبت الرئيس بلغة غير مستحبة. واول ما تبادر الى ذهنى كان سؤالى لعبد الله الحسن : وهل رفض الرئيس شخصيا ذلك؟ فاستبعد ذلك ولما لمحت لعمر الحاج موسى بما حدث قال لى : نميري سودانى ويتفهم هذه الاشياء.. وهنا قلت له وانا لا ارى سببا يولد حساسية البعض لمجرد ان كاتبا او صحافيا لم يسبق لفظة الرئيس بألقاب كثيرة.

وقانون الحكم الشعبي المحلي :

رحم الله د. جعفر محمد على بخيت، فقد كان الحكم الشعبي المحلي تجربة وقانونا جنينه هو ، تعهده ورعاه، وبالتالي كان يخشى عليه النسمة اذا اشتدت.. وكنت على يقين انه كمفكر يتقبل الرأى الآخر او الاجتهاد و بهذا الفهم كتبت مرتين فى «الصحافة» عن قانون الحكم الشعبي المحلي. قلت مرة.. بالتحديد فى١٣ نوفمبر ١٩٧١ ان قانون الحكم الشعبى المحلى يعمل على نقل السلطة للأجهزة الشعبية بالمشاركة، كمايعمل على تحقيق اكبر قدر ضرورى من اللامركزية، والقانون فى جملته جهد يستحق أن يشاد به رغم انى فى بعض اجزائه شعرت باهتزازات كان يمكن تلافيها ، ولأنها متعلقة بأجهزة اخرى فى الدولة احبذ ان لو عرف رأيها واستخلصت تجربتها ، والاشارةهنا لأعمال استثمار الاراضى وتنمية الريف.. وفى ذهني طبعا ان اى عمل نادراً ما يخلو من ثغرات وهذه يمكن تلافيها خلال الممارسة.. ولهذا فأنى ادعو الى أن تؤخذ وجهات نظر الوزارات الام فى القانون قبل تطبيقه حصراً للثغرات فمن رأيى أن المركزية مثلاً

«ظروف» اكثر منها «مفاهيم» وان بلدنا وضع المؤشرات فى هذا القانون والتى تقود او تؤدى إلى تحقيق اكبر قدر من اللامركزية وليس كل اللامركزية.

وحتى فى التطبيق فإن انتخابات المجالس الشعبية التى تجرى «تلك الايام» بالعاصمة شعرت فى حينا ان معظم المواطنين والمواطنات غير ملمين بكنهها ووضعها، ولا اقول ان هناك تقصيراً فى التعبير او الشرح او تجميع الناس، ولكنى كنت اخشى ان تتسم تجربة رائدة كهذه بالعجلة او الكلفته .. وانتقدت فى ختام المقال صورة التقسيم للمجالس الشعبية فى الاحياء بأنها لم تكن واضحة، وتمنيت رغم ذلك الا تؤدى الهيئات الصغيرة الى خنق التجربة!!

وفى ٢٣ يناير ١٩٧٢ كتبت فى «الصحافة» : أن قانون الحكم الشعبى بشموليته ومنهجيته واضح ان هناك صعوبات عملية ستلازم تطبيقه، وواضح ايضا ان الشرح الذى تم لم يكن كافيا وربما ليس واضحا، ولوكان لنا ان نقول شيئا حول هذا القانون فهو ضرورة فترة انتقالية تتضح فيها الرؤية ولا تترك اشياء معلقة! وقلت انى اخشى أن يشجع فهم القانون بالطريقة الراهنة الاقليمية واخشى ان تتضارب العلاقات بين المحافظات والرئاسات، خاصة وان البعض فهم القانون على طريقة ان المحافظين وزراء ورئيس الوزراء هو الحكومة المحلية.. واطلت بالفعل مشاكل تتعلق بالميزانيات والاستعداد لها بشريا وفنيا، ومشاكل تتعلق بالتدريب وربما الوظائف.. وخلصت الى الدعوة مخلصا ان تحدد فترة انتقالية بين تطبيق كل شئ فى الحكم الشعبي المحلى وما قبله، فهذا ضرورى لتبيان الحقوق وتفصيل الواجبات احساسا مني- وربما بعض الاحساس إثم - ان اهل الحكومة المحلية اهتموا بتحديد حقوقهم هم وواجباتهم هم، وتركوا الآخرين، بينما للآخرين سواء أكانوا وزراء مركزيون او وكلاء وزارات حقوقهم

وواجباتهم التى ينبغى ان يشملها ويوضحها قانون الحكم الشعبي واختتمت حديثى بالتساؤل التالى : أليس هناك حاجة ملحة لإجراء دراسات حول هذا القانون تتناوله بالتحليل من أكثر من زاوية بأكثر من واقع؟؟

قبل ذلك بحوالي شهر كنت قد اشرت الى تقسيم المجالس الشعبية التى شطرت الحى في امدرمان الي شطرين وضربت مثالا بانسحاب سكان حيين من اجتماع الانتخابات ولم يهتم مساعد الضابط الادارى واعتبر الامر منتهيا.. انتقدت سلوك الضابط وضربت مثلا بعجوز انجليزية اسمها اديت رايش «٨٠ سنة» ظهر اسمها في كشوف الناخبين فى مدينة «بورتماوث» خطأ بمعني ان الشين فى «رايش» ظهرت سينا.. واحتجت المرأة علي البلدية التي اعتذرت لها بخطاب رقيق.

وختمت حديثى بما يلى! آسف للمقارنة ولكن اريد لدكتور جعفر بخيت مستوى قريبا من هذا وسط إدارييه..!

ويبدو لى ان المرحوم دكتور جعفر قد اعتبرنى «مشاكسا» نتيجة هذه الخواطر.. فقد كان يزورمعرضا مصلحيا بالابيض ، واعجبه فيه ارقامه ورسومه وجداوله فسأل عنى بدعابة ما تجيبوا الفصيح داك يشوف ده.. والفصيح المقصود انا.. ونقلوا لى الرسالة طبعا..وقابلت الدكتور جعفر بعدها عرضا فسألنى ان كنت لا ازال ضد قانون الحكم الشعبى المحلى فشرحت له بأنى لست ضده بقدرما انا حريص عليه أن ينجح فى التطبيق مثلما هو في التنظير.. ويضحك المرحوم لملاحظته استعمالى لكلمة تأطير او اطر .. ويقول لى انك علي الاقل تعلمت من قانون الحكم الشعبى ألفاظاً جديدة ثم اضاف.. اذا فهمتك كويس، إنت تقصد إني منظر كويس لكن حاستى الجماهيرية

ضعيفة؟.. قلت له انا لم اقل هذا لكن لو تركتني ان استبدل كلمة ضعيفة، فاني افضل «رهيفة» او رقيقة!!

حكاية مكتب الرئيس

في الذكري الاولي لعودة مايو بعد انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ الذى عاش ثلاثةايام تحدث الرئيس نميري، ومما قاله وطربت له حول الصحافة والاعلام إنه لا يشرفه ان تكون أجهزة الاعلام تكية لحملة المباخر، ويرفض ان تكون ميدانا لتلميع الأشخاص.. وبهذه الخلفية كتبت في هوامش بقلم الرصاص في «الأيام» في مربع صغير : يا سيادة الرئيس ، وقلت له إن الناس تسامعوا بقرارين جمهورين ، وكان حديث المدينة القرار الأول بإعفاء محافظ الشمالية آنذلك (حسين شرفي) والثاني بتعيين خلفه ..قلت له إن القرارين عند اذاعتهما لم يكونا مصدر مفاجأة أو دهشة لأن البلد سمعت بهما قبل اسبوعين مما يشير إلى و جود تسرب و خلل ما ثم قلت ، وعلى هذا فان التصحيح و التقويم واجب لداء شمل مكاتب الدولة ، وان التصحيح يبدأ من فوق لا من تحت ثم رجوت الرئيس أن يفعل ذلك بداية بمكتبه أولا.

.وقامت الدنيا ولم تقعد .. أذكر ان يوم نشر ذلك الكلام في الصفحة التى أحررها كان يوم جمعة .. وفي الصباح الباكر توجهت لتقديم العزاء لصديقى التجاني الطيب في وفاة والدته بمدينة الثورة بأم درمان .. في بيت العزاء علق لى كثيرون أنهم بعد قراءة ما كتبت أدركوا أن الصحافة ما زالت بخير بعضهم كان يقول لى " الصحفيون في حاجة للجرأة والاقتحام و الشجاعة وقد فعلتها أنت " آخرون كانوا على النقيض يتشككون كيف تم مثل هذا الكلام ثم يسترسلون في أن الفصل لابد واقع.. وخرجت من بيت العزاء بيقين

واحد هو أن المسئولين أنفسهم سيكون عندهم نفس وجهتى النظر اللذين سمعتهما في بيت العزاء، أما أيهما يتغلب ..لا أدرى ؟ ولم ينقطع رنين التلفون في مكتبى صباح اليوم التالى : " إنت لسع قاعد؟ ومن ضمن التلفونات التى تلقيت كان واحدا من الأخ الفاتح التجانى رئيس تحرير الأيام و الذى كان قد عاد من بيروت .. طلب منى أن أوافيه لأمر هام ، وأدركت على الفور أن الأمر متعلق بموضوع البارحة.. وهناك عرفت منه أنه تلقى اتصالا رسميا بأن ماكتبت فيه شدة و مبالغة .. وعلى الفور قاطعته ، قائلا : أنت شخصيا كرئيس تحرير ماذا ترى ؟ فرد على بأنه لو كان موجودا لحذف العبارة الأخيرة القائلة " أبدأ بمكتبك أولا " إذ أنه يتفق معي في مضمون ما كتبت عموما .. ونصحنى الفاتح بالتوجه إلى مكتب المرحوم عمر الحاج موسى لأقول له و جهة نظرى ، وبالفعل ذهبت إليه ، ففاجأنى " تقصد تقول الرئيس حمار ؟ "قلت له أنا لم أكتب ذلك فواصل ولكن أن يكون الرئيس جاهلا بمكتبه معناها انه " ما جايب خبر " وتحاورت مع عمر بهدوء .. أقنعته بأنى قصدت التنبيه إلى مخاطر و ثغرات ، وليس لى مصلحة في التهويش أو التشويش بقدر ما كان همى أن أكتب ما أعتقد أنه الصواب .. وأضفت ثم أن جملة " أبدأ بمكتبك أولا " تعادلها في تاريخ الأسلام ما قالته إمرأة لعمر بن الخطاب و هي أن يبدأ بنفسه ..لا بارك الله فينا إن لم نقلها ، ولا بارك الله فيكم إن لم تقبلوها .... وبان على المرحوم عمر أنه اقتنع بوجهة نظرى غير أنه هاتفنى في اليوم التالي و نقل لى أن الذين حول الرئيس والمسؤولين عن مكتبه في حالة ثورة لأننى عنيتهم بحديثى.. فاندهشت فقلت له : أمس كان الرئيس واليوم الذين في مكتبه .. كيف هذا؟ ثم ما ضمان أن تظهر غدا فئة ثالثة ؟ ويؤكد لى عمر أنه شخصيا يدرك سلامة قصدى و يفهم مبررى لكن هناك

من لا يرون ذلك .. ثم قال لى بالاتصال برئيس تحرير الأيام..

وفى الأيام " وجدت الجو متوترا . فالفاتح التجانى أفادنى بأنه سأل رئيس التحرير بالانابة (الاستاذ رحمي سليمان) فقال إنه لم ينتبه للعبارة المكتوبة ..وأضاف بأن الجريدة نفسها مواجهة بأشكال لأن السلطة ترى أنه حتى لو كتبت أنا ما أريد، فالمسئولية في النهاية مسئولية مشتركة لأن لرئيس التحرير دور يمارسه في مثل تلك الحالات... الغريب أنى في ردهات الجريدة قابلت الأخ عبد الجابر بدرى رئيس المكتب الفنى الذى أخذنى لمكتبه و هناك أطلعنى على حقيقة هامة وهى أنهم في المكتب الفنى و قفوا عند عبارة " أبدأبمكتبك ".. واستشاروا فيها رئيس التحرير بالانابة الذى قال لهم إنها مكتوبة على مسئولية أربابها .

وانتهت الزوبعة بقرار - لا أدرى حتى اللحظة من اتخذه أو اشترك في إتخاذه و هو أن يتم إيقافى من الكتابة في (الأيام) إلا أنه تم تعديل القرار بأن أستمر في الكتابة دون توقيع .. وقد رفضت.. و حاول الفاتح التجاني و عبد الله الجبلى (مدير التحرير) وقتذاك إقناعى بأن القراء سيكتشفون إسلوبي حتى بدون إسمى باعتبار أن الأسلوب هو الرجل و لكن أثرت أن أستمر في موقفى بعدم الكتابة ...

وظل الحال على ذلك إلى أن جاءتنى دعوة شخصية من حكومة النمسا لزيارة قصيرة.. واتفق معى مدير التحرير أن أبعث لهم من هناك برسائل وأخبار.. وكان رأيه أنها لأهميتها ستفرض نفسها، ولا يمكن تركها دون الاشارة لمصدرها.. وحرصت والحال على هذا على ان أدقق فى التحديد مع قنصلية النمسا فى الخرطوم بأن يبرقوا بلدهم ليضمنوا برنامجى مقابلة مع مستشار النمسا «برونو كرايسكى»

وعمدت أن يفهموا أن زيارة النمسا دون مقابلة مستشارها فى نظرى زيارة سياحية لا أكثر..

مع مستشار النمسا

فى النمسا حططت رحالى، واستقبلتنى «ڤينا» عاصمتها ببرد قارص وجليد منثور فوق الارض كالعهن المنفوش فقد كان الوقت شهر ديسمبر وقبيل أعياد الميلاد بقليل.. ولأن اعياد الكريسماس كانت تدق الأبواب، فقد كانت الاستعدادات التى تسبقها عادة كثيفة، وبالتالى كنت محظوظا أن وجدوا لى مكانا فى جدول أعمال المستشار.

وفى مكتب المستشارية كان عدد الذين فى صالون الانتظار من وزراء وسفراء ونواب برلمان وغيرهم كبيراً، وكان يرافقنى البروفسير هالونفيسكى مدير الاعلام وهو المسئول الاول عن الاعلام فى النمسا فالاعلام هناك تابع للمستشارية رأساً اذ ليس هناك وزارة قائمة بذاتها للإعلام واسرلى البرفسير بأن المستشار قرر مقابلتي فوراً أو كما قال: الصحفى السودانى اولاً.. ولم أصدق أذنى، وأنا أشهد صف المنتظرين.. وبعد دقائق كنت أصافح المستشار الذى استقبلنى عند الباب، وجلست معه ولاحظت عدم وجود مصورين، وهو أمر هام بالنسبة لى في تحقيق صحفى له وزنه.. وأفصحت بما أعتقد للمستشار فى حضور مدير اعلامه فأخطرنى الأخير بأن المصورين لا يحضرون إلا بناء على طلب مسبق من الزائر.. وما كنت أعلم طبعا، وأضاف مدير الإعلام بأن الدنيا.. على أبواب أعياد الميلاد، ومن الصعب الحصول على مصورين إلا بمعجزة، فقلت له إنى أفضل أما المعجزة أو قضاء أعياد الميلاد فى فينا لأتمكن من مقابلة المستشار والمصورين حضور... وهكذا اتفقنا على تأجيل مقابلة المستشار ساعتين حتى يتم العثور على مصور..

وقـابلت برونو كـرايسكى بعـد أن ظهر المصـورون.. وإن خـانتنى الذاكرة، فلا أقل من «فلاش باك» : على بعض الأسئلة :

● انت متهم بالتواطؤ مع اسرائيـل لفتحك ممر لعبورهم فى بلادك فى «شنوا» ؟

■ غـير صـحيح .. انا مع القـضـيـة العـربيـة والحق الفلسطينى واليهـود السوفيت سيعبرون الى إسرائيل إن لم يكن عبرنا فعبر بلاد اخـرى.. وفى كل الحـالات، لقـد أعـدنا النظر فى هذا المعـسكر وأغلقناه!

● ويقال إن شقيقك يقيم فى إسرائيل، فى ظروف صعبة؟

■ هذه كلها شائعات موجهة ضدى، وانا اعرف مصادرها «وقصد كرايسكى لدرجه وعاد وهو يحمل خطاباً من اخيـه» انظر الى هذا الخطاب وتاريخه.. أنظر إلى الصـورة المرفـقـة مـعـه حـيث يـسكن شقيقى.

● والنمسـا، ماذا فعلت لهـا ، لأنهم يقـولون كـان يمكن أن تكون أفضل؟

■ من أين تجئ بمعلومـاتك؟ «اخـذنى إلى النافـذة لأنظر إلى العـاصـمـة فـينا».. هل ترى مناطق هامـشـيـة؟ هل تـرى مـبـانـى عشوائية؟ هل تري قاذورات؟

ومن فينا الجميلة بعثت بتحقيق متكامل مع «كرايسكى» فيه السبق الصحفى، وفيه اللمسات الصحفية المرغوبة.. ومع التحقيق كانت ترقد الصور.. فاذا نشر الحديث، ومعه الصور، فسيعرف القراء من الذى اجري التحقيق... وقد خطر لى أن أرسل بالتلكس فقرات من لقائي مع مستـشـار النمسـا لجريدة «الأيام» خـاصـة الجـانب

السياسى.. وقد فعلت ذلك من خلال سفارتنا فى «بون» بألمانيا الاتحادية التى أمضيت فيها عيد الميلاد.. وكان فى ذهنى أن أهمية الخبر ستفرض نفسها على الصحيفة وبالتالى لا يمكن أن تنسب لمجهول فكان ان خرج الخبر على الصفحة الأولى منسوبا إلى.. وبعدها نشر التحقيق بصورة.. وباسمى، ولم يسأل أحد لماذا ظهر إسمي من جديد فى جريدة «الأيام».. وبعدها واصلت الكتابة و كأن شيئاً لم يكن.

غير أن من المفارقات اللطيفة التى يجب ذكرها إنى بعد أن حصلت على «الانترفيو» مع مستشار النمسا، كان يمكننى وأنا هناك أن أبيعه لأى صحيفة أو مجلة عالمية، وهو ما عرضته على صحيفة ما.. ولقاء مبلغ مغرى، ولكن فضلت أن أنشر ما حصلت عليه فى صحيفة سودانية، لأن المستشار ما قابلني واهتم بى إلا عندما عرف إنى صحفى سودانى.. وما قاله لى إنى أول صحفى سودانى يلتقى به وهذا ما كشف لى سر إهتمامه بى.. والمدهش أن كرايسكي بعد عام كامل من لقائى معه تذكرنى وذكرنى، عند زيارته للقاهرة، وفى مؤتمر صحفى أكد على مواقفه تجاه قضية الشرق الأوسط .. واستشهد بى إذ قال إن ما أعلنه ليس موقفا جديدا بل هو ما أفضى به لصحفى سودانى قبل عام كامل.. وقرأت الخبر فى نشرات الوكالات الأجنبية لكن صحيفة سودانية لم تشر اليه حتى ولا «الأيام» التى تحدثت معه بإسمها!!

ولصحيفة «الأيام» معى قصة مفجعة.. فبعد ذهاب الفاتح التجانى منها مستقيلا، ما رأيت داعيا أن أبنى علاقتى بالجريدة بشخص.. فاستمر تعاونى معها، ولكن للأمانة إقتصرت على الأحداث الخارجية عموما والمواضيع التى لا تثير حساسية جهة أو أحد، وهو اسلوب يلجأ اليه الصحافيون إيثاراً للسلامة. وشد ما

أحزننى أن تضطر دار «الأيام» لإيقاف عددها الاسبوعى الذى يصدر كل سبت.. فقد منحناه من جهدنا وفكرنا وعرقنا ما جعله منافسا حتى الأيام اليومية وكنت أحرر فيه الصفحة الاخيرة «منوعات» بينما يتولى عز الدين عثمان معالجة الكاريكتير في نفس الصفحة.. وكنا حريصين على اخراجه وألوانه بالصورة التى تجذب القارئ وتقنعه موضوعا وشكلا بيد أن حزنى على العدد الأسبوعى تبدد عندما اضطررت أن أحزن لما ال إليه حال دار «الأيام».

فقد ارتحلت عن السودان إلى بريطانيا فى مطلع عام ١٩٧٤ وكان يترأس تحرير «الأيام» وقتها صديقنا رحمى سليمان بالإنابة إذ جاء بدر الدين سليمان رئيساً لمجلس الإدارة وقد طلب منى «أبو الرحوم» كما كنا نطلق عليه أن أستمر فى تعاونى معهم من «بلاد برة» بصفة اسبوعية.. وقبلت شاكرا، وكان من اول همومى واهتماماتي فى ديار الانجليز أن أنجز وعدى وأبعث بالصفحة الأسبوعية والتى لاحظت أنها لم تنشر رغم إني توثقت من وصول ثلاثة رسائل لهم... وأذكر أني للضمان حتي فى دار الأيام، كنت أرسلها باسم الأخ ادريس حسن وكان حينها رئيسا لقسم الأخبار.

ولم أر بدا من ايقاف الرسائل، لكن كتبت مستفسراً لأن ما أرسلت من لندن كان جهداً صحفيا متكاملاً.. ولم يكلف أحداً نفسه مشقة الرد على لكن ترامي إلى أن ثمة صراعات خفية فى الصحف وأن تصفيات معينة قد تمت فيها.. وسارعت بالاتصال الهاتفى بزوجتى التي كانت لم تلحق بى بعد في بريطانيا - وكلفتها بالذهاب لدار«الأيام ومقابلة رئيس التحرير بالإنابة وأن تفيدنى بالموقف .. وجاءنى خطابها الذى قالت فيه أن الأستاذ رحمى سليمان - يقول أنه استمتع بالرسائل غير أنه ليس فى موقف يمكنه من نشرها لأنه تلقى تعليمات وبالتلفون من رئيس مجلس الادارة بدر

الدين سليمان بألا أكتب أنا فى «الايام» وأنه يأسف لهذا الوضع شخصيا، كما كلف الأستاذ رحمى زوجتى بأن تنقل لى حقيقة أخري وهى أنه شخصيا سيترك هذه «الشغلانية» مستقبلاً وهو ما فعله بعد حين!!

وهكذا انتهت علاقتى بالأيام وبطريقة درامية استفزازية وللأمانة أقول إنى لا أعرف بدر الدين سليمان معرفة شخصية، لكنه ربما يعرفنى معرفة اقليمية المهم إني صمت عن الكلام المباح وغير المباح في الصحف السودانية، وابتعدت بكرامتى!

حتي كان يوم.. جاءنى خطاب قصير من عمر الحاج موسي يسألنى فيه لماذا انقطعت عن الكتابة فى الجرائد؟ ولم يكن عمر غبيا فقد سمع من أحد اصدقائه برحلة تعريفية دعيت لها ببلجيكا كسودانى ضمن جنسيات أخري تنتمي كلها للمجموعة الآسيوية الافريقية الكاريبية الموقعة على إتفاق «لومى» مع السوق الأوروبية المشتركة، وعقب تلك الرحلة سافرت الى جزيرة ساردينيا وهناك ترأست سيمنارا تعليميا صغيرا عن التنمية فى دول العالم الثالث.. كان عمر رحمه الله يتحرش بي لأكتب عما فعلت وما رأيت.. واستجبت له، وارسلت له المقال هو لينشره حيثما يشاء.. ولم أتابع الموضوع إلى أن حمل لى البريد مظروفا عليه شعار الاتحاد الاشتراكى السودانى.. وبداخله قصاصة من صحيفة الأيام وكان رئيس مجلس إدارتها آنذاك فيما اذكر هو المرحوم موسى المبارك.. والقصاصة كان بها مقال عن جزيرة ساردينيا والسوق الاوروبية المشتركة.. ووريقة صغيرة معلقة به من عمر الحاج موسى، جاء فيها إنه إنتظر طويلا ليسمع منى تعليقا على نشر المقال، وأنه في النهاية قرر إرساله لى لأقتنع بأنه لا حجر.. وأنه يمكن أن أواصل الكتابة.. ورنت فى أعماقى عبارته الاخيرة لكن من يقرأ؟ ولم ارد علي المرحوم

عـمـر لأقـول له إن الاخـراج الفنى لما كـتـبت لا يشـجع احـداً على قراءته!! فى أواخر عام ١٩٧٦ عدت للسودان بعد غيبة ثلاث سنوات دعـانى مـوسى المبارك عليـه رحمـة الله أواخر ١٩٧٧ أن أكـتب فى «الصـحافـة» التي انتـقل رئيسـاً لمجلس ادارتهـا، وقد فـعلت ذلك متأخراً جداً وعلى فـترات متباعدة ولكن لم أنسى موقف «الأيام» منى وانتويت امراً يمكن بمقتضاه ان اصفى حساباتى معهم.. فقد خطر لى أن استوضح بدر الدين سليمان السبب فى موقفه منى عندما كان على رأس مـجلس ادارة دار الايام لأنى اؤمن بالمواجـهـة.. وبالـفعل وفى شهر مايو ١٩٧٩ إدرت رقم هاتفه وكان يومـها مستشاراً لرئيس الاتحاد الاشتراكى، واخبرته السكرتيرة بمن اكون فرحب بى وحدد لى مـوعداً مـسـاء نفس اليـوم للقـائه ولم يسـألنى عن سـبب المقـابلة .. وعندما توجهت فى الموعد المضروب قـابلنى الرجل بترحـاب شديد، وبعد عبارات المجاملة التقليدية ابتدرني هو انشاء الله خير؟ فقلت له إنى فى الحقيقة جئت لمواجهة يرجع تاريخها الى ١٩٧٤ فتجمعت كل سحائب الاستغراب والاندهاش على مساحة وجهة ويبدو أن المفاجأة قد استغرقته ، فصمت عدة دقائق ثم قال لى: تسألنى عن شئ قبل خـمس سنوات وتنتظر منى أن أذكـره؟ قلت لما لا اذا كـان شـيـئـاً جوهريا، فأكد لى أنه لا يذكر أنه أتخذ قراراً بشأن تعاملى مع الايام وأنه ليـس لديه مـوقف تجاهى، وحـتى لو كـان ذلك وارداً فـإنه كـان سيجابهنى به..

وقطع المواجـهـة دخول الأخ أبوبكر عثـمـان مـحـمـد صـالح الذي استغرب وجودى حيث لقانى واستفسر منى «أتعرف بدر الدين ولم تقل لى؟» فزدت من حيرته عندما قلت له بل ان تلك المرة الاولى فى حيـاتي التى أراه فـيـهـا.. ودخل معنا فى الموضـوع..وأتذكر ان بدر الدين وصف مـافعلته مـعه بأنه لو درج عليـه الناس لما كـانت هناك بينهم مشاكل.. ثم إحتضننى قائلاً صافية لبن؟

في رحاب الميرى..!

شخصيا لم يفتنى «الميرى» لأتمرغ فى ترابه - كما يقول المثل وقد بدأت حياتى العملية معلما نزولا عند رغبة أبى رحمة الله عليه فى ١٩٥٩، ثم هجرت التدريس لا تنكرا ولا هروبا ومناسبة هذا إنى سأتعرض لأحداث عابرة مرتبطة بمسارى العملى.. فعندما جاءتنى دعوة حكومة النمسا لزيارتها عبر صحيفة «الايام» كما أسلفت الذكر كان لابد لى كموظف خدمة مدنية أن أطلب إجازة جزئية لأسافر وهو ما فعلته.. وعندما ظهرت صورتى مع مستشار النمسا فى الجريدة، ظن بعض الماشين بين الناس في دولاب الخدمة المدنية أنها فرصة لضربى فحملوا الجريدة ودخلوا على الوزير الذى كنت أتبع له وسألوه كيف يجوز لموظف عنده أن يقابل رؤساء حكومات دون علمه واذنه.. ويستعجب السيد وديع حبشى وزير الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية أو الوزارة الكبري التى دمجت فيها أربعة وزارات هى الرى والثروة الحيوانية والزراعة والموارد الطبيعية والمؤسسات والهيئات التابعة لها.. يخطرهم بأنه طيلة الوقت كان يظن أنى صحافيا محترفا.. فيؤكدون له إنى موظف خدمة عامة وتابع له.. فيهز الرجل رأسه واعدا باتخاذ الاجراء المناسب.. وخرجوا من عنده ليتخذ هو قرارا ما كان يخطر على بالهم، فقد كتب لي خطابا رسميا يخطرني فيه بنقلى لرئاسة الوزارة.. وأنه بصدد اتخاذ الاجراءات ليستصدر قراراً من الرئيس بتعيينى مساعدا للوكيل للاعلام والشئون العامة.. وحقيقة كان خطاب وزير الزراعة المعنون لى شخصيا مفاجأة، وترددت كثيرا ثم قصدت الي مكتب الدكتور جعفر كرار وكان وقتها وكيل الوزارة الكبرى وقلت له ما عندى من تحفظات فنصحنى أن اتمهل قليلاً فى تنفيذقرار الوزير لأنه يخشى أن بعض التغييرات قادمة فى الطريق، وشكرته وانصرفت وبعد اسبوع لم يعد دكتور

جعفر وكيلا للوزارة الكبرى، وكانت اولى التعليمات لدى الوكيل الجديد أن يتصل بى لأتسلم عملى!

وجئت لوزارة الزراعة لأجد الجو ملغوما، وظللت بلا مكتب لشهرين او يزيد فقد تضافرت القبلية المهنية علي ولازالت استذكر تلك الأيام لأنها محفورة فى ذاكرتى .. الوزير يأمر الوكيل بأن احتل مكتباً معينا فيضغط بعض كبار المسئولين من الزراعيين على الوكيل فيتباطا في التنفيذ ثم يقول لى ما حيرنى حقا : اقتسم معى مكتبى هذا وهو ما حدث اخيراً وقلت فى نفسى «أول الآية كفر».. وكنت شديد القلق على تقنين وضعي، لأن الوزير أخطر الوكيل أمامى لأشغل الوظيفة رقم كذا التى كانت شاغرة.. وما أن يبدأ الوكيل فى الخطوات الأولية حتى يدخل عليه عبد الحميد سر الختم «وكان وقتها بمثابة نائب للوكيل ومشرف على الأمور الادارية والمالية» ويردد له أن هذا سيخلق إشكالاً وربكة في رئاسة الوزارة فيحجم الوكيل بينما استحثه أنا السرعة، فخلص اخيراً إلى أن يقترح علي بأنه من الافضل خلق وظيفة جديدة وذهلت وعلى الفور اتصلت بالهاتف بالأخ فرح حسن مساعد مدير ديوان شئون الخدمة ذلك الوقت وقلت له ما قال الوكيل ، واكد لي استحالة خلق وظيفة عليا كهذه.. وهذه المرة لم أذهب للوكيل، وانما دخلت على الوزير وقلت له إنى أفضل العودة حيث كنت لأنه فيما يبدو لا أمل فى تقنين وضعيتي وثار السيد وديع حبشى والتقط الهاتف الداخلى وطلب من الوكيل أن يوافيه ولحظتها خرجت أنا ولست ملما بتفاصيل ما دار بين الرجلين لكنى صبيحة اليوم التالى وأول ما دخلت مكتب الوكيل الذى أقاسمه اياه وجدته يعد المذكرة الرسمية التى وقعها الوزير ورفعت لوزارة الخدمة العامة لترفعها بدورها لمجلس الوزراء.

وذات صباح في مطلع عام ١٩٧٤ ، استمعت فى نشرة راديو ام

درمان في السادسة والنصف صباحا قرارات رئيس الجمهورية، ومن بينها قرار بترقيتي ونقلي مساعداً لوكيل اول وزارة الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية للشئون العامة .. وتأكدت من الخبر بالهاتف من الاخ هاشم مكاوى الذى كان مسئولاً عن القرارات والمتابعة فى الامانة العامة لمجلس الوزراء.

واستقبلت الوزارة الكبرى النبأ بمزيج من الدهشة والحيرة.. فقد كانوا تحت تأثير ان الملاججة والضغط علي الوزير عبر الوكيل ستغير من الامر، وهكذا جاء رد الفعل سريعا اذ تم اعداد مذكرة احتجاج موقعة عن الزراعيين باسم سكرتير نقابتهم ومعنونة لوزير الخدمة العامة.

ولم أعرف بفحوى العريضة أو المذكرة فى حينها اللهم إلا بعض خطوط عامة، ولكن أحد كبار الزراعيين قال لى فى قالب ملحة ماذا تتوقع اذا كانت درجتك ستكون اكبر من درجة نقيب الزراعيين الوظيفية «احمد الأمين عبد الرحمن»؟ وأدركت على الفور من الذي يقف وراء التحركات والتحرشات ويبدو أن من كتب المذكرة بدافع شخصى جمع معلوماته عن شخصى من بعض المصادر التى ضللته، فقد حصلت على نسخة مما كتب.. قال فى مقدمة المذكرة أن الوظيفة التى سأشغلها هى وظيفة زراعيين وليست من حق أجسام غريبة على الزراعيين ودخلاء على الوزارة ولم أنكر على مبتدع المذكرة أو مرسليها حقهم فى الاحتجاج ما داموا يملكون الأسباب والمبررات المقنعة لكن الذى صدمنى وغاظنى المعلومات المغلوطة والممعنة فى الخطأ عن شخصى فقد قالوا إنى مجرد معلم أولية، ليس عندى مؤهل علمى جامعى وان تجربتى فى مجال الصحافة والاعلام عمرها عامين وكان هذا مقنعا لوزير الخدمة الذى أطلع بالتأكيد على مؤهلاتي وخبراتى كان هذا مقنعا له حتى بعدم الرد عليهم واذكر أنه

علق على خطاباتهم أو احتجاجهم بعبارة صغيرة: «قرار رئيس الجمهورية لا يستأنف»!!

المدهش ان رئيس الجمهورية نفسه لم يسمع فيما يبدو بمذكرة الزراعيين، لأن عبد الرحمن عبد الله، وزير الخدمة العامة والاصلاح الادارى اعتبر الامر منتهيا، وطلب من مدير مكتبه فيصل العمدة اغلاق الملف نهائياً. اقول هذا لأنى قابلت الرئيس نميري فى مناسبة، وهنأنى بموقعي الجديد، ولاحظ بحاسته انى غير سعيد.. فبدأ يقص على كيف انه قرر خلق.. «الوزارة الكبرى» وذكرنى بأنها نفس الوزارة التى كان انقلابيو يوليو ١٩٧١ قد خططوا لها وكانوا سيوكلونها للدكتور شريف الدشونى.. واسهب نميري فى تعديد مناقب الوزارة الكبرى التى تضم الزراعة والرى والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية وكيف انها التى ستشكل مستقبل السودان.. وقال لى ان الحكمة فى اختياري هو ان اكون القيادي الوحيد داخلها الذى لا ينتمى الى واحدة من تلك القبائل المهنية، لأنى فى حالة نشوب اى صراع بينها سأكون المنطقة العازلة «بفرزون».

ويحكى لى دكتور حسين ادريس وكان حينها وزير الدولة بالوزارة أن بعض كبار الزراعيين اتوه في مكتبه محتجين على وظيفتى باعتبارها وظيفتهم.. وكان رده عليهم بليغا نصحهم بأن التي يتحدثون عنها وظيفة واحدة اذا نالها أحدهم فان الباقين ستظل مواقعهم كما هى بينما المفروض أن يناضلوا لتحقيق مكاسب وظيفية جماعية.. ويهمس دكتور ادريس في أذنى بأن بعضهم ما عنده شئ ضدى شخصيا سوى انى في مقابلة اجريت معى من الراديو انتقدت وجود المتخصصين فى المجال الزراعي فى العاصمة والمكاتب دون الغيط والريف.. وضحكت لأنى أعلم أن الدكتور لم يشأ أن يقل لي بقية ما عنده وانا اعرفها..فقد اكتشفت أن أحد المتحمسين ضدى

حاصل على درجة الماجستير في تربية الخوخ.. وتساءلت علنا فى الراديو عن علاقة الخوخ بالسودان، والم يكن النبق واللالوب افضل للبلاد من الخوخ الذى لا نعرفه، ولا نراه إلا معلبا احياناً احيانا..؟؟

وبالنسبة لى كان تحرش بعض الزراعيين من اصحاب المصلحة لى حافزاً للدراسات العليا.. فما ان تم ايفادى الى بلاد الانجليز إلا وحرصت على أن احصل على درجة فوق الجامعية فى مجال زراعى فكان أن حصلت على الدبلوم العالى فى الارشاد الزراعى ثم بعد ذلك تفرغت للدراسة التى هي صميم تخصصي ومن هناك بعثت بأصل الدبلوم لوزارة الزراعة طالبا العلاوتين المستحقتين فى مثل تلك الحالة، وكان قصدى واضحا وهو ان يحس الذين لم يرحهم وجودى بينهم انني اصبحت عمليا و علميا زراعيا بالمجاورة!

ويبدو انى كنت مخطئاً، فقد تحرشت بى القلة الحاقدة وأوعزوا للرائد ابو القاسم محمد ابراهيم وكان وقتها قد اصبح وزير الوزارة بأنى انهيت دراستى، وتماديت فى تمديد بقائى فى بربطانيا، واخفوا عنه الوثائق التى تقول بعكس ذلك وبدأت تصل للمستشار الثقافي فى لندن برقيات عاجلة تارة تطلب قطع بعثتى وتارة إرجاعى للسودان للحاجة الماسة لخدماتى.. وما ترددت بعد أن ضقت بهذه الملاحقة أن أبعث بصور من الوثائق التى تثبت عكس ما يقولون.. وكان لابد أن يقتنع غير أنهم لم ييئسوا فقد ظلوا على أعلى مستوى يحاولون معه بادعاء إنى هربت لأتفادى العمل معه، او بدعوى أن الهيكل الجديد للوزارة يقضى بضرورة وجودى لأنفذ قيام الاقسام والادارات المقترحة فى الإدارة العامة التى أتولاها بل وعمدوا إلى ترك اللافتة التى تحمل اسمى مثبتة على باب مكتبى ليلمحها الوزير كلما مر، ويتذكر ، ولكن لم أعد إلا بعد أن اكملت دراستى، بل وعدت لأخبرهم بأني مسافر مجدداً وهذه المرة لأعمل فى منظمة

الوحدة الافريقية التى إختارتنى فى منتصف عام ١٩٧٦ للعمل بدائرة إعلامها بأديس ابابا، وكان طبيعيا أن أتقدم بطلب إعارة وكنت على يقين أن ذلك سيسعد البعض فى الوزارة وكنت قد نسيت أن كادر الزراعيين فى ذلك الوقت كان قد أجيز وطبق ولم يعد يهمهم بقائى أو ذهابى.. إن الكادر المجزي لا ينطبق إلا علي خريج كلية زراعة أصلا.. بمعنى آخر ان الدبلوم فوق الجامعى الذى احرزته فى مجال الزراعة لا يجعل منى زراعيا يتمتع بالكادر.. وتشدد معى الوزير «عباس عبد الماجد» وقتذاك، وهو يعرفني تماما اذا تزاملنا فى ١٩٦٧/٦٦م فى هيئة توفير المياه والتنمية الريفية لكنه في تحاوره معى كان يتحدث وهو يرتدي قميص الوزارة اذ طلب منى أن استقيل إذا كنت مصراً علي الإعارة وطفق يحدثنى عن هجرة العقول واثره علي البلد.. واستبعدت فكرة الإستقالة وفاجأته برغبتى فى الحصول علي اجازة مرافقة لزوجتى لمدة عام وكانت زوجتى لا زالت مبعوثة من وزارة التربية فى بريطانيا.. فقال لى بعدم جواز ذلك، لكنى أخرجت له نسخة من فتوي من ديوان شئون الخدمة بأنه مثلما يحق للزوجة العاملة مرافقة زوجها بإجازة بدون مرتب، فإن ذلك ينطبق علي الزوج.. ودهش صديقى عباس واقسم بأنها المرة الاولي التى يسمع فيها بهذه المساواة.. وخطر لي وقتها أن اجرجره، فقلت له بأنه ما دام ذاك حقى الذى لا يمكن أن يعترض عليه، فإنى اصر عليه وأنه ما دام يقترح على الاستقالة فذاك يعنى أنه يمكن أن يستغنى عنى بالإعارة.. ولم أقطع الحوار معه طيلة عشرة أيام اقتنع بعدها بأن يحول الأمر لوزير الخدمة العامة الأخ عبد الرحمن عبد الله ليفتى فيه، وذهبت بالفعل للأخ عبد الرحمن عبد الله الذى تفهم القضية وخرجت من عنده بالحل الذى وافق عليه زميله على الطرف الآخر! وهكذا رحلت الي اثيوبيا.

ما إنقضى علي عام في المنظمة حتي أطلت من جديد دعوة العودة للسودان، وهذه المرة ليست من طرف وزارة الزراعة وانما من الاخ بونا ملوال وزير الثقافة والإعلام فى ذلك الحين، فقد التقينا فى كمبالا «يوغندا» فى نوفمبر ٧٧ في اول اجتماع لوزراء الإعلام الأفارقة وكنت أمثل منظمة الوحدة الافريقية فيه.. وبعد انفضاض المؤتمر انتحى بى بونا جانبا وحدثنى عن حاجة البلاد للاعلاميين المؤهلين من ذوى الخبرة والمقدرة، وأنه يقترح أن أعود، وعرض على منصبا محددا هو مدير عام الثقافة، واذكر تماما أني قلت له أنه يتحدث عن الإعلاميين ففطن إلي ما عنيت، فاستدرك بأن ما يعرضه علي هى الوظيفة الموجودة لكنه يمكن لاحقا أن ينقل دكتور مبارك الريح «دكتوراه فى الآثار» وكان يحتل منصب مدير عام الاعلام، إلى مصلحة الثقافة وأتولى أنا الاعلام.. وشعر بونا ببعض التردد من جانبى، فسألنى فجأة كم أتقاضى مرتبا من المنظمة، فلما قلت له أطلق ضحكة عالية ثم قال بالدولار كمان يا أخي انت محلى أنا ما ترضى بيه ولكني خذلته وقلت له بأنى لم أكن طالب ثراء فى يوم من الأيام وإني من أجل بلدى يمكن أن اضحى.. وقبلت عرضه مبدئياً على أن نواصل الحوار فى الخرطوم.

وفى يناير ١٩٧٨ كنت عابراً بالخرطوم، والتقيت بونا، واقترحت عليه ما أراه بشأن عرضه ذاك، واتفقنا أن أعود خلال يومين لنحسم الامر.

وعندما عدت له ترك «بونا» لدى انطباعا غريبا اذ وجدته فى حالة من يحاول ان يخفى عنى شيئا، فقد فوجئت به يطنب فى مدح شخصى الضعيف ليقفز إلى عرض جديد.. ولم أشأ أن اجرحه أو

أحرجه بأني ما تقدمت له بطلب وإنما هو الذى بادر وعرض أساساً على العودة..

لقد ذكر لي «بونا» إنه إسترجع حديثا عابرا جرى بينه وبين العقيد جمعة أوريس عبد الله وزير خارجية وإعلام يوغندا «حتى مايو ١٩٧٨» مفاده أن يهتم بالسودان ويسعى لترشيحى لمنصب الوكيل الدائم للمجلس الحكومى للإعلام فى افريقيا والذى كانت كمبالا تسعى لاستضافته ، ومن ثم فإنه - أى بونا - يفضّل ترشيحى عن طريق وزارة الخارجية وبإخطار لمنظمة الوحدة الافريقية وكتب بالفعل للخارجية وليوغندا باعتبار أن الأخيرة هى رئيس دورة المجلس الحكومى للإعلام فى أفريقيا.

بعد عودتى لأديس أبابا فوجئت بخبر ترشيحى منشوراً فى جريدة «الصحافة» وظننت أن محررها الدبلوماسى حصل على الإفادة من وزارة الخارجية الامر الذى تأكد لى لاحقا بواسطة المحرر نفسه «شيخ ادريس بركات» وقد عرفت مؤخراً ايضاً أن السيد بونا ملوال انزعج كثيراً لنشر الخبر لأنه اكتشف إنه في غمرة حرجه معى، لم يسلك الطرق المألوفة فى الترشيح بمعنى أنه كان يتعين عليه إخطار مجلس الوزراء أو يستأذن الرئيس وأخذ الموافقة..هكذا قيل لى!!

ولم يكن ذلك كل شئ.. فقد كان إحساسى أن «بونا» عنده ما أخفاه عنى، وأن هناك سراً خافياً برهن تلاحق الأحداث والمفارقات على صدق حدسي ذاك. فقد أخبرنى الأخ على شمو عندما كان وزيراً للشباب والرياضة، أنه رشحني لبونا مديراً للإعلام وكان قبله قد فعل نفس الشئ أمير الصاوى، عميد الخدمة المدنية السابق وسفيرنا فى لندن حينها، ورغم علمى بالاثنين فان «بونا» لم يشر من قريب أو بعيد لتلك أو هذه ، وفسر لى على شمو الغموض بأن بونا لابد

وقد واجهته مصاعب لم يشأ أن يخوض فى تفاصيلها، ولما ألححت اكتفى بأن قال لي سيجئ اليوم الذي نحدثك فيه.. والغريب أنه حدثنى فعلا عندما جاء اليوم ولكن عن أمر مختلف. ففى أخريات ايام مايو عاد على شمو وزيراً للإعلام وشكا للرئيس نميرى بأنه مريض وينتوى السفر للقاهرة للفحوص والعلاج وهو لذلك يحتاج إلى وزير دولة فى وزارته فسأله نميرى وهل وجدته؟ فرد على شمو ايجابا وذكر له اسمى. وحسب رواية شمو أن نميرى ما زاد على أن ضحك. .ولما ذكره بعد أسبوع وعده بأنه سينظر فى الموضوع وفى المرة الثانية صارحه بأن مرشحه محاط بتقارير امنية من أديس أبابا.. وقفل الموضوع عند ذلك الحد.

وأعود إلى كمبالا حيث انعقد أول إجتماع للمجلس الحكومي للإعلام فى إفريقيا خلال شهر مارس ١٩٧٨، ووصل د. اسماعيل الحاج موسى وزير الدولة للثقافة والإعلام عندئذ على عجل ليمثل السودان. وشد ما انزعجت عندما أدركت ان اسماعيل خالى الذهن تماما عن موضوع ترشيحى كوكيل دائم للمجلس..

وأريت اسماعيل أوراق الترشيح التى كنت احتفظ بصورة منها.. الشاهد ان اسماعيل بعث ببرقية تلكس للأخ بونا ملوال فى الخرطوم يسأله رأيه فيما علم به فى كمبالا.. وجاء الرد مضحكا للغاية اندهش له اسماعيل نفسه قبلى، فقد كان الرد أن يساند اسماعيل ترشيحى دون أن يعطى الأنطباع بأنني المرشح الرسمى لحكومة السودان!.. وحتى هذه اللحظة لم أفهم دوافع بونا لكنى صعقت لحظتها لأنه من الشروط الاساسية والبديهية أن يكون المرشح مقدما رسميا من دولته وذلك ما فعله بونا نفسه وهو يعلم إنه لا يحق لى ترشيح نفسى للمنصب ثم هل يرشح أى انسان نفسه؟

وجاء يوم الانتخاب، ولم يحضره دكتور اسماعيل لأنه كان مضطراللذهاب لنيروبى للحاق بالطائرة المسافرة للخرطوم لحضور اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، كما قال وترك المهمة للقائم بأعمال سفارة السودان بيوغندا، محمد عبد الغفار، وحتى ذلك الوقت لم يكن الوزير اليوغندى - ورئيس المجلس - على علم بالموقف خاصة وان يوغندا لعبت دورا كبيرا وبارعا في اقناع مرشح غانا دكتور قدوين أنيم - بالانسحاب ثم مرشح توجو.. واصبح فوزي كمرشح للسودان مضمونا.. وقبيل جلسة التصويت أخطر القائم بالأعمال السودانى رئيس المجلس بما عنده، وثار الكولونيل أوريس، وضرب على المنضدة بغضب واضح قائلاً هذا لعب اطفال، ويبدو أن السودان غير جاد.. فهذا الامر اتفقنا عليه انا وبونا منذ نوفمبر الماضي.. ثم هذا هو خطاب الترشيح الرسمي تحت يدى.. ووجه لي الرجل عبارات مجاملة رقيقة فقد ظل يردد ضاع كل شئ.. ولكن الكولونيل أوريس تصرف.. فقد طلب من القائم بالاعمال ان يعاود الاتصال بالخرطوم بأى طريقة بينما ذهب هو إلى مكتب جانبى وتحدث مع الرئيس اليوغندى عيدى أمين، وقد امره الاخير برفع الجلسة لساعتين كمهلة له يطلب خلالها بالتلفون الرئيس نميري فى الخرطوم ليأخذ منه الموافقة على الترشيح..

أثناء ذلك تحرك القائم بالأعمال السودانى..فاتصل هاتفيا بنيروبى، وتحدث مع سفيرنا هناك العميد «م» ميرغنى سليمان خليل،وحكى له بالموقف فنصحه الاخير بأن يعقلها ويتوكل وان انسانا لن يلومه لأنه امن للسودان مكسبا ومنصبا.. قالها له اختيارية «لو كنت مكانك لفعلت كذا...» وتحمس الشاب وطمأنه ميرغنى سليمان من الطرف الآخر بأنه في نفس الوقت سيحاول اللحاق بوزير الدولة للثقافة والاعلام فى الفندق قبل ركوبه الطائرة..

وهذا ما فعله فعلا فكان ان رن التلفون في مركز المؤتمرات بكمبالا، وكان المتحدث هو ميرغنى سليمان والذى نقل للقائم بالأعمال موافقة دكتور اسماعيل على تأييد الترشيح، وأنه مستعد لتحمل المسئولية.. ولما نقل القائم بالأعمال ذلك لرئيس المجلس بأن عليه الارتياح وهرع لدعوة الجلسة للانعقاد وتم الترشيح والتصويت ببساطة شديدة بل إن المرشح الغانى الذى كان منافسا لى هو الذي تلا صيغة الترشيح وكان الانتخاب بالاجماع عدا زائير التي امتنعت عن التصويت، وصححت موقفها صباح اليوم التالى في الجلسة الختامية بعد أن أجرى وفدها اتصالا هاتفيا مع كنشاسا فقد وقف رئيس وفد زائير فى الجلسة الختامية ليعلن سحب الامتناع عن التصويت ومساندة مرشح السودان مساندة تامة.. وانتهي الأمر بالتصفيق!!

وكان المفروض أن أعود لأديس أبابا مقر عملى السابق غير أنى عرجت على السودان... وكان أول ما فعلته أن قصدت إلى وزارة الثقافة والإعلام لأقابل بونا ملوال مقابلة مجاملة.. إلا أن سيادته ظن أنها مقابلة معاتبة فلم أتمكن من مقابلته إلابعد لأي... وحاول بذكاء تفادى فتح الموضوع الذى كان يظن انني جئت بشأنه قال لى الحمد لله الموضوع بتاع كمبالا انتهى بسلام ولا داعى لنبش الظروف التى احاطت به.. ولم اشأ ان اقول له ان برقيته التي بعث بها رداً على استفسار دكتور اسماعيل كانت لغزا علي مستوي مدهش وان قلت له إني لو كنت مكان اسماعيل لما أستفسرت اساسا طالما رأيت الوثائق ولكن فيما يبدو كان لإسماعيل أسبابه القوية للاستفسار والتى لا تفوت على الفطنة.

وشر البلية ..

كنت أحسب أن تجربتي مع أهل الأمن من خلال تقريرهم عنى للجنة قيد الصحفيين كانت كافية، ولكن فيما يبدو إنى كنت واهما.. فقد بدأت القصة بدعابة عندما اضطرتني ظروف العمل في منظمة الوحدة الافريقية إلى السفر عدة مرات إلى طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية .. كنت أسافر من أديس أبابا عن طريق الخرطوم لطرابلس ، ومن هناك اذهب الى لندن حيث كانت تقيم أسرتي ومن ثم لأديس أبابا رأسا .. فقد علق أحد الظرفاء مداعبا بأنى أسلك نفس خط سير أرباب الجبهة الوطنية واخذت التعليق على أساس أنه نكتة.. وفى احد المرات قصدت إلى ليبيا ضمن مجموعة عمل خماسية لوضع الدراسات الفنية والادارية المتعلقة بقيام وكالة أنباء عموم افريقيا المقترحة.. وكنت أمثل المنظمة بينما تضم المجموعة رئيس اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية الافريقى المستر باليما ومدير الأعلام فى اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة المستر دوبى ، وممثل البانفتيل المقيم فى افريقيا المستر تادروس، وخبير تونسى من الامم المتحدة وممثل سكرتير عام اتحاد وكالات الانباء الافريقية الاخ مصطفى الدعباج.. وظللنا نعمل فى لجنتين يوميا حتى بعد منتصف الليل لدرجة أننا كنا نتناول وجبة العشاء فى الثانية صباحا، وانجزنا عملا فنيا دقيقا ضخما في اسبوع واحد بينما كان مقدرا له ثلاثة اسابيع أو شهر علي الأقل وقد تطلب دورى فى اللجنة كممثل لمنظمة الوحدة الافريقية الداعية للاجتماع أن أبقى سحابة النهار فى وكالة أنباء الثورة العربية بطرابلس مع العمال وهم يقومون بتصوير الخرائط والجداول وبالتالى أتناول معهم الشاى القوي الذى يصنعون.. وعند عودة اللجنة فوجئنا فى مطار طرابلس بمندوب خاص يسلم كلامنا ساعة (زودياك)

اوتوماتيكية وصورتين للعقيد القذافى ممهورتين بتوقيعه واحدة منهما بالزي القومى.. وشكرنا للمندوب اللفتة الكريمة... وبالطبع وجدت الساعة الضخمة مكانها فى معصمى بينما وضعت الصورتين علي درج في صالون داري بالعاصمة الاثيوبية.

أتدرون ماذا كانت المفاجأة القادمة من الخرطوم في شكل خطاب سري بتوقيع هاشم عثمان وكيل وزارة الخارجية معنون للقائم بالاعمال فى أديس ابابا؟ لقد وجدت عند سكرتيرتى فى أمانة المنظمة ثلاثة محادثات من القائم بالاعمال ميرغنى جاويش كلها تعج بالأهمية والاستعجال على غير المألوف.. وذهبت له ليصارحنى بأنه صعق لورد اسمى فى خطاب قادم من الخرطوم، وطلب منى أن أجعل الأمر سرا بينى وبينه، لأنه غير مقتنع بما ورد فيه وسيتولى الرد عليه شخصيا.. وقد فعل!

ومضمون الخطاب ان الجهات (المعنية) أفادت بأن بعض السودانيين العاملين فى المنظمات الدولية بأديس أبابا درجوا على التشهير بالنظام والاشادة العلنية بالذين يقفون ضده وهم هاشم السيد ودكتور أحمد دهب والسر عبد الله صالح وأنا ، وطلب الخطاب من القائم بالأعمال التنبيه علنيا بأنه اذا ما تمادينا فإن اجراءات تأديبية ستتخذ وأقلها إنهاء إنتدابنا... والطريف أن تلك الجهات المعنية زعمت إن ذلك التشهير يتم فى الحفلات الدبلوماسية وأمام الدبلوماسيين الأجانب.. وذلك جانب ساذج جدا فى الراوية.

فيما يخصنى عجبت غاية العجب للمعلومة الواردة عنى وعجبت أكثر لهشاشة مفهومها، لأنني ببساطة حتى ذلك الوقت لم يمض على فى اثيوبيا سوي عدة شهور... وقد عرفت مؤخراً أن المأخذ الوارد عنى يتلخص فى الساعة التى أهديت إلى من ليبيا وصورة

القذافي... وقد استغرقني العجب اذ ما هي الخطورة التي ينطوي عليها «لو صح جدلا وافتراضا) تعليق بعض العاملين في المنظمات أو قطيعتهم في النظام.. ما وجه الخطورة؟ ثم ألم تجد تلك الجهات المعنية ما ترويه من شئ نافع ومفيد سوى أحاديث لا تسمن أو تغني من جوع؟ أما كان أكرم لها وللسودان أن تتبع وترصد ما هو أكبر وأهم من سفاساف الأمور بدلا من أخذ الناس بالشبهات وبالظنون؟ ولا اقول هذا اعتباطا، فالذي أعلمه أن الشخص الوحيد الذي كان بيننا في العاصمة الاثيوبية مشهرا لسانه وسيفه ضد نظام مايو، هو الأخ هاشم السيد.. ولكن لا هو ولا غيره من السودانيين يمكن ان يتحدثوا عن النظام أو البلد بسوء أمام الأجانب، دبلوماسيين أو غير دبلوماسيين والواقع أن السودانيين هناك حتى المتعاطفين مع النظام - احيانا في دائرتهم ينتقدون بعض الممارسات أو التصرفات أو القرارات.. وهذا امر مفهوم، ولا يحتاج إلي عبقرية أو تشطر وبالتالي لا يرقى إلى مستوى إضاعة قطرة حبر فيه، ولكنها النفس البشرية، وهي أمارة بالسوء!

وبالرغم من أننا كمجموعة سودانية في أديس أبابا كنا بالقياس للجاليات الاخرى الأصغر عددا وحجما، فقد حرصنا على أن نعيش كأسرة واحدة، وقد ساعدنا قلة عددنا على ذلك، ولم نشأ بأن نعكر صفو العلاقات بتلك الحادثة واعتبرناها زلة قدم.. لكن يبدو أن تطورات وتيارات أرضية كانت تتم خلف ظهورنا جميعا.

فقد قدمت إلى السودان في معية الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بيتر أونو في مارس ١٩٨٥ في إطار جولة شملت السنغال وقامبيا وغينيا بيساو ونيجيريا وأخذونا من المطار الى وزارة الخارجية لمقابلة الوزير الأخ هاشم عثمان.. وبينما كنا في حالة اجتماع معه تجهم ثم قذف بالسماعة في عصبية بعد المحادثة التي

ماكان لى ولغيرى من الحاضرين أن يخمن الطرف الآخر فيها.. لكن بعد خروجنا من مكتب الوزير عمد الأخ هاشم عثمان إلى ايصال رسالة شفهية لى من خلال القائم بالأعمال بسفارة السودان بأديس أبابا حينذاك «الأخ حاج الفكى هاشم» وكان حاضراً فى الاجتماع فأختلى بى عند الباب وأفهمنى بلغة واضحة أن الوزير يطلب منى أن أغادر كما جئت مع الأمين العام دون ابداء أية أسباب ولم يشأ أن يفصح وهو بطبيعته رجل كتوم لكن الإشارة كانت قد تلقتها أجهزة استقبالى وما كانت تحتاج لكثير ذكاء بدليل أن الأمين العام الذى كان مدعوا على العشاء فى دارى تهيب المدعون السودانيون حضوره بما فيهم الوزير والقائم بالأعمال الخ.. وتعمدت ألا أغادر الديار مع الأمين العام مخالفا بذلك نصيحة وزير الخارجية لأنى لم أكن محتاجا إلى تأشيرة خروج فقد عوملت كما الأمين العام كأجنبى ومنحت تأشيرة دخول للسودان على جواز المنظمة الدبلوماسي الخلو من الجنسية لمدة شهر ومعنى ذلك أنى يمكن أن أغادر البلاد دون حاجة الى تأشيرة خروج!! ووقتها لم أكن أدرك انى غامرت فبعد الانتفاضة فى ابريل ١٩٨٥ علمت من نفس مصدر الرسالة أن المحادثة الهاتفية على التلفون السرى (ولازلت أجهل مصدرها) تركزت فى سؤال واحد ان كان ابراهيم دقش قد حضر مع الامين العام؟؟ وكان الجزء الثاني من المحادثة لايحتاج إلي إجابة وزير الخارجية إذ اعطى تعليمات صريحة بأن يمنع مغادرته للبلاد.. وما كان المتحدث ولا الوزير يعلمان انى دخلت «بلدى» بتأشيرة دبرها القدر وحده .. والاطرف من ذلك كله، أن الرئيس السودانى جعفر نميري رفض مقابلة الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بدعوى أنه مسافر إلى الولايات المتحدة وأن أهله يحضرون لوداعه وبعد إلحاح من وزير الخارجية وافق المشير الرئيس على مقابلة الامين العام بعد عودته في الثامن من مايو

١٩٨٥... وسبق السيف العزل، لأنه في ذلك التاريخ كان نميرى ونظامه قد ذهبا!!

ولو سئلت الآن من كان وراء كل هذه الترهات لما وجدت الإجابة وان لم يخفى الربط بين الاحداث.. فعلى شمو قال له الرئيس عن تقارير أمنية، وهاشم عثمان أفهموه بأنى يجب ألا أغادر البلد عندما جئت مع أمين عام منظمة الوحدة الافريقية أهى صدفة أم مصادفة أم هى (حبكة) كنت أنا الوحيد الغافل منها بكل حسن النوايا؟؟

فقد تذكرت متأخراً أن القنصل فى السفارة ظهر فى مكتبى لأول مرة، وذلك فى بداية مارس ١٩٨٥ وألمح لى متحرجا أن الخرطوم كتبت تسأل عن علاقتي بمنصور خالد، وأنه أجاب بطريقة خارجنى بها.. ورغم اني تعمدت إلا أسأله عن تفصيلات، لكني قلت له ألا تعرف انت والخرطوم معا أن منصورا تجمعنى به علاقة حى وعلاقة جوار وعلاقة أسر وحسب بمعنى أنها علاقة اجتماعية صرفة وليست سياسية ولا جديدة وكان منصور خالد وقتها قد سفر في مناصبة نظام نميري العداء ونشر سفره المعروف «السودان فى النفق المظلم» مسلسلا فى «القبس» الكويتية وانضم لحركة قرنق.. لكنه قبل أن يفعل ذلك وبعد أن فعله كان كلما جاء إلى العاصمة الاثيوبية يحل ضيفا على، مثلما كان يفعل مع السفير ميرغنى سليمان ثم مع القنصل العام السابق الفاتح عروة! فقد جبلنا فى السودان على الفصل بين السياسة والعلاقة الخاصة المهم فى القضية أن زائرى نصحنى بعد أن عرف بزيارةالأمين العام للسودان، وانا فى صحبته فى اواخر مارس، أنه شخصيا يفضل ألا أذهب للسودان على الأقل حتى تنجلى الأمور.. ولم يكن ممكنا ان أتصرف كما أشار على، لأن القرار ببساطة كان ملك الأمين العام، وسيبدو الأمر غريبا إن أنا رافقته الى كل البلدان واعتذرت عن السودان، ففعلتها وتوكلت!

لكنى لازلت أقدر للأخ القنصل السر أبو اسكندر أنه كان اميناً معى!!

وأشياء في الخاطر!

هى مجموعة أشياء، وأشتات أحداث وناس عالقة بالذهن لست ادرى لأنى كنت طرفا فيها أم لأنها مليئة بالمفارقات وتستحق التأمل؟؟

عندما اصبح مهدى مصطفى الهادى مستشاراً سياسياً لمجلس قيادة الثورة، أطلقنا عليه أيامها تفكها لقب « السيد السلطة » وتمر الايام ليصبح مهدي سلطة فعلية كعضو مكتب سياسي ومحافظاً لمديرية الخرطوم فى المرة الاولي.. وقد التقى بى مصادفة وهو فى ذلك الوضع، وكان إلى جانبه بالصدفة الفكي عبد الرحمن، وبادرنى بالهجوم على جريدة «الأيام» عندما كنت أعد صفحتها الأخيرة : ما ممكن جرائد بالشكل ده، جريدة «الأيام» أدمنت نشر صورة الأميرة (آن) وأنت الذى وراء كل ذلك أين العمل السياسى والجماهيرى؟ واندهشت وظننته مازحا حتي تأكد لى من لهجته أنه يعنى ما يقول حيث أردف قائلاً هذا الذى تفعلون تصحيحه واجب ان لم يكن من خلال العمل فمن خلال الأشخاص!! وادركت فى التو أن مهدى يتحدث بلسان جناح فى السلطة وقررت أن أواجهه فشرحت له بأن العمل الصحفى مدارس مختلفة فى النهج والاسلوب والعرض والذى يريده هو قد يكون طريقة إحدى تلك المدارس التى لا أنتمي لها بالقطع واليقين ، فسألنى بتهكم ظاهر عن المدرسة الصحفية التى أنتمى إليها فسارعت بإخباره بأنها ليست المدرسة التى فى ذهنه أو تصوره لأننى أومن بالتنويع وباحترام عقل القارئ وبعدم ارهاق انفاسه وهو يطلع على الصحيفة بمعنى أنى قد اعطى جرعة الدواء

لكن بعد قولبتها بالقدر الذى لا يشعر معه القارئ بالمرارة أو بعسر الهضم وهو يتعاطاها واستغرب مهدى ولم يخف على استغرابه لكنه تظاهر بأنه لم يفهم قصدى «ما فاهم انت عاوز تقول شنو؟؟ قلت له هناك علاقة خاصة بين الكاتب والقارئ ينبغى على الكاتب أن يراعيها وأنا شخصيا إن لم يكن عندى جديد أو مفيد يضيف للقارئ شيئاً أفضل أن أصرف قلمى عنه. وكي ما أنهى المحادثة وليدة الصدفة. قلت له بوضوح شديد هذا الذى لم يرق لك عبارة عن بهارات ومحدقات كي يستسيغ القارئ الصحيفة، وإلا أصبحت نشرة وليست جريدة والخيار لكم ! ولم اقابل مهدى بعدها وهو فى ردهات السلطة ، لكن أتمنى أن يكون ثبت له ، ولو فى نهاية المطاف أن ماصارحته به هو الحق والصواب.

فى لندن

ما كنت أعلم ان الأستاذ سر الختم الخليفة وهو فى موقع وزير التربية والتعليم فى عهد مايو، قد تذكرنى ورشحني مستشاراً ثقافيا في لندن عرفت ذلك عرضا عندما هبط العاصمة البريطانية الاستاذ ضرار صالح ضرار وكان مدير دفة التعليم العالى فى مكتب وزير التربية .. ووجدنى فى المستشارية الثقافية (٣١/٣٢ روتلاند قيت) فصاح بابتهاج : اخيراً قرارك طلع؟ مبروك ولم تكن دهشتى بأقل من دهشة الاستاذ الخير أحمد حسن نائب المستشار الثقافى والقائم بعمله بعد ان اعفى د. محمد ابراهيم الشوش من المنصب.. وسأله الخير بلهفة عن القرار، فأكد له بأنه قبل سفره الى أمريكا التي عاد منها مروراً بلندن كان قد اعد مذكرة ترشيح المستشار الثقافي الجديد فى لندن ووقعها الوزير ورفعت للرئيس للموافقة.. وكان المرشح المعنى أنا!! فالتفت الأستاذ الخير الى فيما يشبه العتاب انت شغال معى وتعلم أنك رئيسى؟ فأقسمت له بأنى لا أعلم

أما ماذا كنت أفعل فى المستشارية الثقافية فتلك قصة مختلفة.

فقد كنت فى بريطانيا عام ١٩٧٥ وفى فترة ما بين دراستين فى جامعة «ريدنق» صدر توجيه للمستشارية الثقافية من الاستاذ المرحوم محمد التوم التجانى وزير الدولة للتعليم حينئذ بالاستفادة من شخصى فى فترة شهور الانتظار للعمل فى المستشارية بعدذهاب الدكتور الشوش تاركا نائبه يصارع وحده مشاكل الالف من المبعوثين والطلاب، والتي زاد طينتها بلة الاختلال الذى تم اكتشافه فى حسابات المستشارية.

ودخلت «روتلاند قيت» او كما كنت اطلق عليها بوابة الخواجة روتلاند، لأجد دولاب العمل فى حالة توقف وتراكم تعطلت معه مصالح المبعوثين، واوصدت الجامعات ابوابها فى وجه المبعوثين الجدد ما لم يتم تسديد متأخرات مصروفاتها ووصل الحال. بالمبعوثين إلى قطع بعثاتهم، واضطرار بعضهم للحضور الى لندن كل اسبوع طمعاً فى صرف مستحقاتهم المالية التى تعثر دفعها لهم لعدة اشهر. وكان لابد من تصرف ومن قرار، فطلبت من الاستاذ الخير احمد حسن وكان نائب المستشار الثقافى المعتمد - أن يعمل فى جبهة الجامعات والمعاهد العليا البريطانية لتهدئة الخواطر، وطمأنتها بأن مصاريف المبعوثين الدراسية فى الطريق. خوفا من تشريد المبعوثين او حرمانهم من دخول المحاضرات وتفرغت لحل مشاكل المبعوثين الخاصة، وكان اسهلها بالنسبة لى عدم الالتزام بوصول وثيقة التمويل الاصلية من بنك السودان، والاكتفاء بالصورة التى يحملها المبعوث ومن ثم صرف مستحقاته تحت الحساب.. ولما طلبت من المحاسب - وكان باكستانياً - العمل بالاسلوب الجديد حاول اثنائي فكنت قاطعاً وامرته ان يفعل ، فطلب منى امراً كتابياً لم اتردد فى توقيعه.. فالقانون من صنع بشر وتطويع القانون لصد كارثة او تجنب موقفا

اسوأ يعتبر في الشأن الاداري تصرفاً اضطرارياً مقبولاً.. وبعد ذلك اختفت صفوف المبعوثين والطلاب من امام بوابة الخواجة «روتلاند».

ولأن الاستاذ ضرار باح بسر تعييني مستشاراً ثقافياً - دون ان يعلم ان القرار الجمهوري لم يصدر، واني لا اعلم ولا نائب المستشار الثقافي يعلم - فقد شعرت بحرج عظيم مع استاذنا الخير احمد حسن.. فذات صباح دخل على مبعوث اسمه مطر - فيما اذكر - وطلب في طريق عودته النهائية للسودان ان يعرج على جدة، ويحتاج ذلك لمبرر لأصدق به، وما كان عنده ذلك المبرر فلجأ للاستاذ الخير متظلماً مني، فجاء رد الاخير كالصاعقة :«انك تشتكي رئيسي!».. وعبثاً حاولت اقناعه بأن يظل هو «البوص» حتى وصول الاشعار الرسمي. فالاستاذ الخير، مربي فاضل وحاذق وغاية الانضباط وكنت غاية الحرص ان اشعره بأنه لايزال المسئول الاول، وكان هو في غاية الحرص ان يقاوم ، وبذكاء وبدهاء.. ولا انسى اني امرت مرة المستر روبنسون، المشرف الداخلي على بيت السودان، بأن يوفر المشروبات الساخنة - شاي وقهوة - لزواري دون استثناء، فما كان المبعوثون - ومعظمهم زملاء وموظفوا حكومة يحظون بتلك الخدمة، ولاحظت انهم كانوا يعاملون كمجرد طلاب ، فتذرع المستر روبنسون بعدم وجود ميزانية لذلك الغرض ، فحولته على الاستاذ الخير باعتباره اعلم مني بشعاب مكة، فعاد «الخواجة» الى مكتبي محمر الوجه وهو بين مصدق ومكذب :«مستر الخير يقول انك هنا نمرة واحد !».

ورغم اني اذكر ايام بيت السودان في «روتلاند جيت» تلك بكل الخير، واعترف بأني تعلمت فيها الكثير ، وحاولت قدر استطاعتي ان اكون مفيداً، وسودانيا بمعنى الكلمة، وقد اعانني الاستاذ الخير قطعاً وافادني. الا اني والاستاذ معاً، فوجئنا بقرار اتخذه في لندن

الرائد ابو القاسم محمد ابراهيم، وكان وقتها امين عام الاتحاد الاشتراكي السوداني، بأن يباشر رئيس الاتحاد الاشراكي بالمملكة المتحدة، وكان مبعوثاً ، سلطات تنفيذية وادارية وسياسية داخل المستشارية الثقافية.. وشعرت بأنه لم يعد معنى لوجودي لمعاونة الأخ الخير - كما كان متفقا عليه وبتعليمات من الخرطوم - فآثرت الانسحاب التدريجي.. وظللت انتظر قرار تعييني مستشاراً ثقافياً - حسب رواية الاستاذ ضرار صالح ضرار - لكن قراراً لم يصدر ولم اسأل عن السبب او الخلفية ، لأن القرار في عهد مايو - في نهاية المطاف - لم يكن في يد وزير التعليم العالي وحده.. لكن من واجبي شكره على تفكيره في واختياره لي،،،



المؤلف

من مواليد ١٧ نوفمبر ١٩٤١. وقد تلقى تعليمه فى السودان ودراساته العليا فى بريطانيا، وقد تخصص فى علم الاتصال والتنمية.

بدأ حياته العملية معلماً بوزارة التربية والتعليم، وعمل فى مكتب النشر ثم ضابطاً للصحافة والنشر برئاسة وزارة التربية بالخرطوم.

وتنقل منذ العام ١٩٦٦ فى العديد من مرافق الدولة، وكان آخر منصب تقلده مساعد وكيل أول وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية فى ١٩٧٤ إذ التحق فى ١٩٧٧ بخدمة منظمة الوحدة الأفريقية والتى لازال فى خدمتها كمتحدث رسمى بإسمها، لكنه فى ١٩٧٨ اختير وكيلاً دائماً لمجلس الاعلام الافريقى بكمبالا (يوغندا) وفى ١٩٨٥/١٩٨٦ مديراً عاماً مؤقتاً لوكالة أنباء عموم افريقيا (بانا) بداكار (السنغال).

عرف قلمه طريقه مبكراً للصحافة السودانية فكتب فى العديد من الصحف وشارك فى تحرير بعضها مثل الصراحة الجديدة، وآخر لحظة، والاضواء ومن أشهر ابوابه وأعمدته فى جريدة الصحافة السودانية ثم الأيام، هوامش بقلم الرصاص وعابر على الورق. كما عرف قلمه طريقه للصحافة العربية والافريقية.

يعتبر ثورة مايو ١٩٦٩ من صنع جيله، وقد كان قريباً من احداثها ومؤسساتها، فقد كان ضمن فريق السكرتارية للمؤتمر التأسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى، كما كان احد اركان سكرتارية لجنة الميثاق الوطنى، وكان كذلك سكرتير اللجنة القومية للاعلام ابان الاستفتاء على الرئاسة للجمهورية فى السودان. لذلك فليس غريباً ان يسجل تجربته مع مايو، وهى تجربة معايشة ومشاركة ومراقبة. وهذا الكتاب (فى حكاياتنا مايو!) ظل لعشرة سنوات ينتظر النشر. وان تأخر ظهوره، فإنه فى النهاية بعض التوثيق الذى لابد منه.

الناشر